الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbas Laghrour University, Khenchela

Faculty of Economics, commercial, and Management of economics

Department of Economics

Specialization: Banking and Monetary Economy

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

أهمية ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية لتحسين الربحية

-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNAللفترة 2018-2021-

إعداد الطالبة:

-بالح رفيدة

تحت إشراف الأستاذ:

-د. مسعي عبد الحليم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاستاذ	لجنة المناقشة	الجامعة الاصلية	الصفة
دريدي صفية	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور–خنشلة –	رئيسا
مسعي عبد الحليم	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور–خنشلة –	مشرفا
سكيو أماني	أستاذ محاضر –ب–	جامعة عباس لغرور–خنشلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024 م

1445 – 1446 هـ

الف مبروك التخرج

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بكل فخر اهدي تخرجي وفرحتي التي انتظرتها طويلا الى من كانوا مصدر الدعم والعطاء دائما الى النور الذي اضاء دربي الى العزيز الذي حملت اسمه فخرا الى معلمي الاول الرجل الذي سعى طوال حياته لنكون الأفضل

ابي العزيز

الى من كانت الداعم الاول لتحقيق طموحي الى من كانت ملجاي ويدي اليمنى في هذه المرحلة الى من ابصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي الى القلب الحنون الى من كانت دعواتها تحيطني امي الحبيبة

الى مصدر قوتي الداعمين والساندين اليه خيره ايامي وصفوتها الى ضلع ثابت واماني ايامي اخواني الغاليين واختي

بالح رفيدة

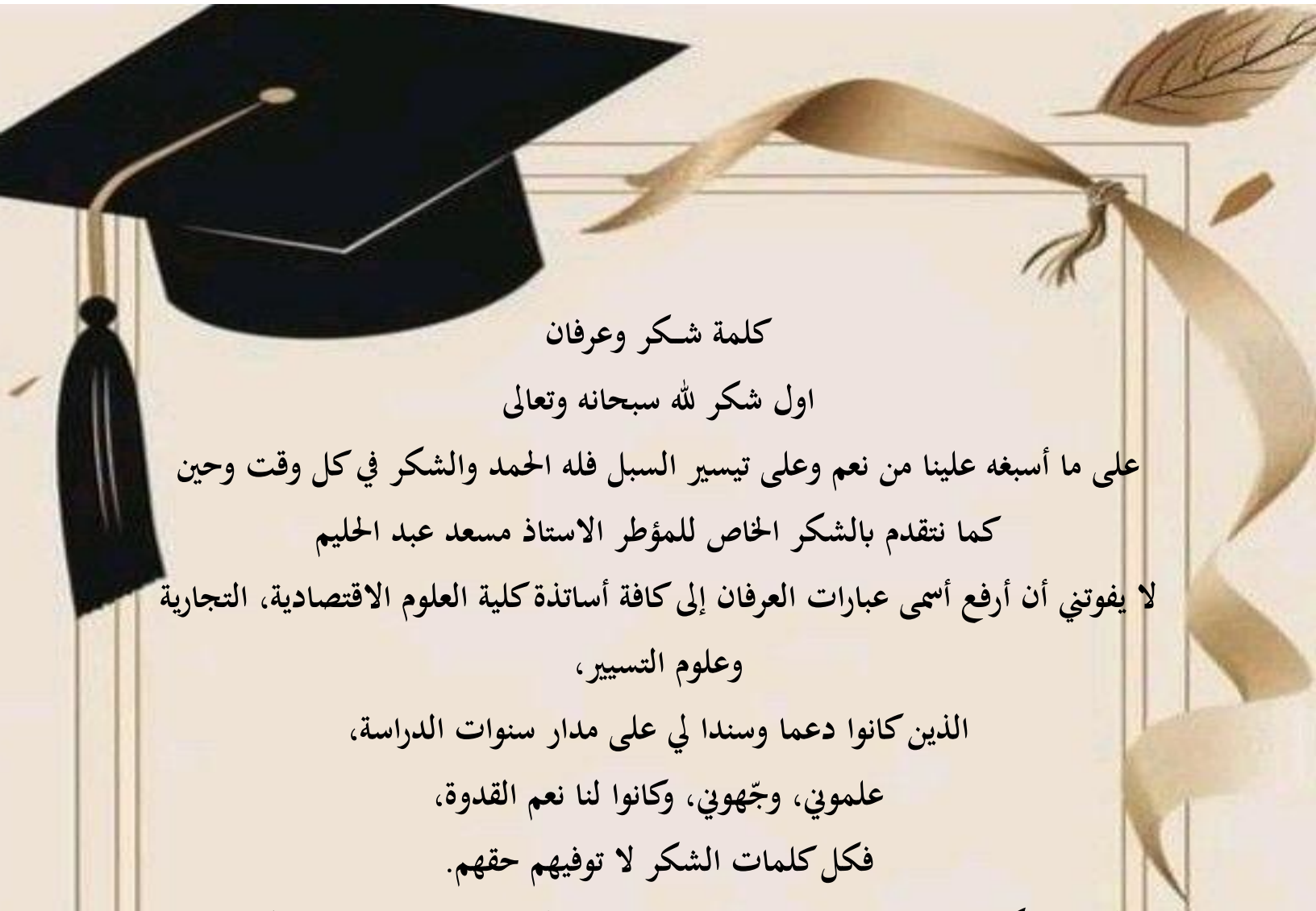

كلمة شـكر وعرفان

اول شكر لله سبحانه وتعالى

على ما أسبغه علينا من نعم وعلى تيسير السبل فله الحمد والشكر في كل وقت وحين

كما نتقدم بالشكر الخاص للمؤطر الاستاذ مسعد عبد الحليم

لا يفوتني أن أرفع أسمى عبارات العرفان إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،

الذين كانوا دعما وسندا لي على مدار سنوات الدراسة،

علموني، وجّهوني، وكانوا لنا نعم القدوة،

فكل كلمات الشكر لا توفيهم حقهم.

مع كل الشكر والتقدير لجميع من ساعدونا في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام هذه العمل شكرا كذلك لكل من علمنا حرفا كلمه مقياسا شكرا لكل الأساتذة المحترمين

ختامًا، أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل المتواضع

دمتم جميعًا ذخراً للعلم وطلاب

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح اهمية ادارة المخاطر المالية لتحسين ربحية البنك الوطني الجزائري ،بالاعتماد على البيانات المالية الرسمية المعلنة والصادرة عن البنك خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2021، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المؤشرات الخاصة بالربحية و المؤشرات الخاصة بالمخاطر المالية واختبار فرضيات الدراسة ومعرفة مدى تأثير المخاطر المالية على ربحية البنك و اهمية ادارة هذه المخاطر ،وبينت النتائج المتوصل اليها من خلال تحليل بيانات مالية للبنك ان ادارة المخاطر المالية تؤثر بشكل ايجابي على ربحية البنك الوطني الجزائري .

كلمات المفتاحية ادارة المخاطر المالية، المخاطر المالية، الربحية ,البنوك التجارية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان

Abstract:

This study aims to clarify the importance of financial risk management to improve the profitability of the National Bank of Algeria, based on the official financial data announced and issued by the bank during the period extending from 2018 to 2021. To achieve the study objective, profitability indicators and financial risk indicators were used. The study tested the study's hypotheses and identified the extent to which financial risks impact the bank's profitability and the importance of managing these risks. The results obtained through an analysis of the bank's financial data showed that financial risk management positively impacts the profitability of the National Bank of Algeria.

Keywords: financial risk management, financial risk, profitability, commercial banks, interest rate risk, credit risk

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهداء	/
كلمة شكر وعرفان	/
ملخص	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
مقدمة أ	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	8
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	8
أولا: نشأة البنوك التجارية	8
ثانيا: تعريف البنوك التجارية	8
ثالثا: اهداف البنوك التجارية	10
المطلب الثاني: تصنيفات البنوك التجارية ووظائفها	12
اولا: تصنيفات البنوك التجارية	12
ثانيا: وظائف البنوك التجارية	13

المطلب الثالث: موارد، استخدامات واهمية البنوك التجارية	16
أولا: موارد البنوك التجارية	16
ثانيا: استخدامات البنوك التجارية	18
ثالثا: اهمية البنوك التجارية	19
المبحث الثاني: أنواع المخاطر المالية في البنوك التجارية وقياسها	19
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية	19
أولا: نشأة المخاطر في البيئة البنكية	19
ثانيا: تعريف الخطر والمخاطرة	20
ثالثا: المخاطرة والعائد	21
المطلب الثاني: مفهوم المخاطر المالية في البنوك التجارية	22
أولا: تعريف المخاطر المالية في البنوك التجارية	
ثانيا: انواع المخاطر المالية في البنوك التجارية	23
المطلب الثالث: تحليل المخاطر المالية وقياسها في البنوك التجارية	27
أولا: اسباب زيادة المخاطر المالية في البنوك التجارية	27
ثانيا: اهمية تحليل المخاطر المالية في البنوك التجارية	27
ثالثا: أدوات قياس المخاطر المالية	29
رابعا : نماذج تسعير المخاطر المالية	

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	43
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	43
أولا: تعريف إدارة المخاطر	43
ثانيا: اساليب التعامل مع المخاطر	45
ثالثا: اهمية ادارة المخاطر	46
المطلب الثاني :مفهوم ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	47
أولا: تعريف إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	47
ثانيا: اهداف ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	48
ثالثا: اهمية ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	49
المطلب الثالث : خطوات ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	50
اولا : تحديد المخاطر المالية	50
ثانيا : تحليل المخاطر المالية	52
ثالثا : تقييم او تصنيف المخاطر المالية	53
رابع : معالجة المخاطر المالية	53
خامسا : مراقبة المخاطر المالية ومراجعتها	54
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: الإطار النظري للربحية في البنوك التجارية وعلاقتها بالمخاطر المالية	

تمهيد	57
المبحث الأول: ماهية الربحية في البنوك التجارية	58
المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية	58
أولا: تعريف الربحية	58
ثانيا: الفرق بين الربح والربحية	60
المطلب الثاني: وسائل تعظيم الربحية في البنوك التجارية	61
اولا : الفرص	61
ثانيا : الاسعار	61
ثالثا : الاصول	61
رابعا : النفقات	62
المطلب الثالث: مصادر الربحية في البنوك التجارية	62
اولا : الفوائد على القروض	62
ثانيا : الفوائد على الاستثمارات	62
ثالثا : الايرادات التشغيلية	63
المبحث الثاني: تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية	64
المطلب الأول: معايير قياس الربحية في البنوك التجارية	64
أولا: القوة الايرادية او العائد على الموجودات (Return On Assets (ROA	64

ثانيا: العائد على حقوق الملكية(Return On Equity (ROE	67
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في البنوك التجارية	71
اولا : الاهداف المشتركة لقياس المخاطر المالية والربحية	71
ثانيا : اساليب التقليل من المخاطر المالية وزيادة الربحية	71
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية	72
أولا: عوامل البيئة الداخلية	72
ثانيا: عوامل البيئة الخارجية	73
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث:دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA	
تمهيد	78
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري ومصلحة ادارة المخاطر المالية	79
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	79
أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري	79
ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري	79
ثالثا: نشاطات البنك الوطني الجزائري	80
رابعا: مهام البنك الوطني الجزائري	81
المطلب الثاني: تقديم مديرية إدارة المخاطر المالية	81

أولا: تقديم مديرية ادارة المخاطر المالية	81
ثانيا: التنظيم الهيكلي لمديرية ادارة المخاطر المالية وصلاحياتها	82
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر ادارة المخاطر المالية على الربحية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021	84
المطلب الأول: تحليل عناصر البيانات المالية المجمعة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021	84
المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات المخاطر المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021	86
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021	89
خلاصة الفصل الثالث	94
الخاتمة	96
اختبار الفرضيات	96
نتائج الدراسة	96
قائمة المصادر والمراجع	99
المـــلاحق	104

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

جدول 1: جدول قائمة السيناريوهات والنتائج	52
جدول 2: أداء اهم عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2018–2021)	84
جدول: 3 تطور مؤشر مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018 – 2021	86
جدول 4: تطور مؤشر مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018 2021	87
جدول 5: تطور مؤشر مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018 –2021	88
جدول 6: تطور نسبة مخاطر سعر الفائدة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018–2021	88
جدول 7: تطور العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018–2021	90
جدول 8: تطور العائد على الاصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 20218–2021	90
جدول 9: تطور معدل هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018–2021	91
جدول 10: تطور منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018–2021	92

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

شكل رقم 1: خطوات إدارة المخاطر المالية	54
شكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	83
شكل رقم 3: أداء اهم عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2018-2021)	85
شكل رقم 4: تطور المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2018-2021	89
شكل رقم 5: تطورات مؤشرات الربحية للبنك في الفترة 2018-2021	93

مقدمة

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من اهم الركائز التي يتم من خلالها بناء نظام اقتصادي سليم ومتطور، حيث يعتبر من القطاعات التي تقوم بتقديم العديد من الخدمات في مجال الوساطة المالية ومنح التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية المختلفة التي تنعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يهدف النظام المصرفي اضافة الى ما سبق الى تطوير الانشطة التي تمارسها البنوك من اجل تحقيق نسب مرتفعة من الربحية، حيث تعد الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وسيلة مهمة لجذب الزبائن الجدد فضلا عن سعيها في المحافظة على زبائنها القدامى.

كما تعد البنوك من اكثر المؤسسات عرضة للمخاطر المالية بسبب طبيعة عملها والتطورات الكبيرة الحاصلة في التحرر المالي والعولمة ،فضلا عن زيادة حدة المنافسة في الاسواق المصرفية والسعي الدائم لديها في ادارة ممتلكاتها وتخصيصها بالشكل الذي يعود عليها بأكبر منفعة وتحقيق معدلات عالية من الأرباح وتحسين مؤشر الربحية ،وفي سعيها لتحقيق هذه الاهداف فإنها تكون عرضة للعديد من المخاطر التي تحد من ذلك ،حيث توجد العديد من المؤشرات والعوامل التي تؤثر على ربحية البنوك سواء كانت هذه العوامل داخلية او خارجية ،وتسعى البنوك دائما الى التكيف مع هذه العوامل من اجل الوصول الى نسب ربحية مناسبة والحصول على ايرادات دائمة تساعدها على ضمان الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية.

البنوك الجزائرية هي الاخرى محفوفة بالمخاطر المالية وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة الى تغيير طبيعتها وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي ،وتواجه البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك منافسة في الاسواق المالية هذا الى جانب تغير اتجاهات العملاء والشركات في مدى اعتمادها بشكل اساسي على البنوك كمصدر للتمويل من ناحية ومن ناحية اخرى تغيير توجهات البنوك ذاتها نحو تكوين اصول اكثر ربحية وخلق اسواق جديدة، تحقق عن طريقها المزيد من العائدات لهذا كان لزاما على البنوك الجزائرية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص او التقليل من المخاطر بصفة عامة والمخاطر المالية بصفة خاصة وبالتالي فانه يتوجب على البنوك الجزائرية تطوير اساليب قياسها للمخاطر وادخال الوسائل الحديثة لإدارة مخاطر المالية للتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحسين مؤشراتها المالية بما فيها مؤشر الربحية الذي يدل على قدرة البنك في توظيف الأموال المودعة فيه لتحقيق اكبر عائد ممكن .

أولا : إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي:

كيف تتم إدارة المخاطر المالية لتحسين مؤشر الربحية في البنوك التجارية؟

الاسئلة الفرعية يمكن طرح التساؤلات على الشكل التالي:

- فيما تتمثل المخاطر المالية بالنسبة للبنوك التجارية؟

- كيف يتم إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية؟
- ماهي اهم مؤشرات قياس وتقيم ربحية البنوك التجارية؟
- ماهي اهم المخاطر المالية وتأثيرها على الربحية وماهي اهم طرق ادارتها في البنك الوطني الجزائري؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة وبناء جملة من الفرضيات التالية:

- ✓ إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية هي عبارة عن تقنيات تساعد في التقليل من أثر المخاطر المالية؛
- ✓ تؤثر إدارة المخاطر المالية في ربحية البنوك التجارية من خلال خطر الائتمان خطر سعر القائدة خطر راس المال خطر سعر الصرف الأجنبي؛
- ✓ هناك أثر إيجابي لإدارة المخاطر المالية على الربحية في البنوك التجارية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع لأنه يندرج ضمن مجال التخصص ومن المواضيع المهمة التي تخدم المجال البنكي؛
- ✓ لأنه من المواضيع الشائعة في البنوك من اجل ايجاد سبل لخفض المخاطر وتحسين الربحية؛
- ✓ تماشي الموضوع مع التخصص اقتصاد نقدي ومالي اذ نتطرق الى كل ما هو جديد في البنوك من تقنيات حديثة.

رابعا: اهداف الدراسة

نهدف هذه الدراسة الى جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ التعرف على اهم المخاطر المالية التي تؤثر على الربحية في البنوك التجارية؛
- ✓ التعرف على اهم الطرق التي تسمح بتقييم قياس وإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية؛
- ✓ ابراز العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في البنوك التجارية في البنك الوطني الجزائري محل الدراسة؛
- ✓ ابراز انجح الطرق والتقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر المالية لتحسين الربحية في البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ اعطاء تفسيرات للنتائج التي يتم التوصل اليها بالإضافة الى عرض جملة من التوصيات.

خامسا: اهمية الدراسة

ان التحكم في تقييم المخاطر المالية من خلال مؤشرات موضوعية وعملية من شانه ان يسمح فعليا بتقدير أثر المخاطر المالية على الربحية في البنوك التجارية، اذ ان ذلك سيسمح بالقيام بتصرف عقلاني اتجاه المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك ومن ثم العمل على تحسين الاداء المالي.

يساهم في تسليط الضوء على أحد اهم المواضيع المالية المتمثلة في العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في البنوك التجارية التي تعتبر مصدر اطمئنان للمتعاملين الاقتصاديين وموضع ثقة للجهات الرسمية.

يساهم في تقديم معلومات مفيدة تساعد متخذ القرار المالي في البنك التجاري في وضع السياسة المصرفية التي تدعم متطلبات الربحية.

سادسا: حدود الدراسة

تم اجراء الدراسة وفقا لحدود زمنية ممتدة من 2018 الى غاية 2021 معتمدين في ذلك على تقارير واحصائيات مستخرجة من بنك الوطني الجزائري.

سابعا: صعوبات الدراسة

لا تخلوا الاعمال من الصعوبات والعوائق خاصة في ميدان البحث العلمي ومن اهم هذه الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز البحث ما يلي:

- ✓ طبيعة موضوع البحث والتي تتسم بالتوسع رغم محاولة ضبط عناصرها في ظل الاشكالية المطروحة؛
- ✓ قله المعلومات المتعلقة بتأثير المخاطر المالية في البنوك التجارية؛
- ✓ عدم توافر التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري والبيانات الاحصائية لسنه 2022-2023؛
- ✓ صعوبة ضبط التحاليل القياسية للمؤشرات محل الدراسة بسبب قصر فترة الدراسة. وهي الفترة الوحيدة المتوفرة لدينا.

ثامنا: منهج الدراسة

من اجل معالجة هذا الموضوع والوصول الى النتائج المرجوة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج الموافق للدراسة النظرية الذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي، والإحاطة بكل المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المالية وادارة المخاطر المالية والربحية وتم الاعتماد في الفصل الثالث على المنهج التحليلي لأنه يوافق طبيعة المتغيرات المتوفرة وذلك باستخدام الادوات القياسية وبرنامج Excel.

تاسعا: تقسيم الدراسة

الفصل الاول تم التطرق في هذا الفصل للدراسة النظرية للمفاهيم الأساسية للبنوك التجارية والمخاطر المالية وادارة المخاطر المالية حيث تضمن:

- ❖ المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول البنوك التجارية؛
- ❖ المبحث الثاني: مفهوم المخاطر المالية وانواعها؛
- ❖ المبحث الثالث: ادارة المخاطر المالية.

الفصل الثاني تم التطرق فيه للإطار النظري للربحية حيث يتضمن:

- ❖ مبحث الأول: ماهية الربحية في البنوك التجارية؛
- ❖ مبحث الثاني: تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية.

الفصل الثالث تم التطرق فيه الى التعريف بالبنك و مصلحة ادراة المخاطر المالية للبنك محل الدراسة وتأثير المخاطر المالية على ربحية البنك من خلال دراسة المؤشرات الخاصة لذلك و مقارنتها خلال فترة الدراسة المتاحة .

عاشرا: الدراسات السابقة

✍ دراسة (Lajili & Zeghal, 2005) بعنوان A Content Analysis of Risk Management Disclosures in Canadian Annual Reports فقد حاولا الباحثان من خلال دراستهم الى الكشف عن معلومات المخاطر في التقارير السنوية الكندية وذلك لتقديم رؤى حول بيئة الافصاح عن المخاطر الحالية وخصائصها والفائدة من تحليل هذه المعطيات التي تم الكشف عنها بالنسبة لأصحاب المصالح وقد لخصت هذه الورقة البحثية الى ان البيانات الخاصة بالمخاطر التي تكشف عنها البنوك والشركات الكندية تكون نوعية بطبيعتها وهي موجودة على الكشوف المالية غير ان تقييم وتحليل هذه المخاطر محدود للغاية فهي تحتاج الى القياس الكمي لها من اجل التقليل من الاثار المترتبة عنها كما ان هذا التحليل مفيد للمديرية والمسؤولين مجلس الادارة ومختلف اصحاب المصلحة في المؤسسة.

✍ دراسة (Fauziah & al, 2009) تحت عنوان The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks 1996-2005 قامت باختبار العلاقة بين المخاطر المالية والربحية لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة الممتدة بين1996-2005 بحيث تم قياس الربحية المصرفية من خلال العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تم التعبير عن المخاطر المالية بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة وكذلك مخاطر السيولة ومخاطر راس المال وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ضعيفة بين مخاطر سعر الفائدة والعائد على حقوق الملكية، وبالمقابل كانت هناك علاقة ذات دلالة احصائية بالنسبة للعائد على الاصول .

✍ دراسة (Bertinetti, Cavezzali, & Gardenal, 20013)عنوانها The effect of The enterprise risk management implementation on the Firm value of European companies حيث قاموا بالدراسة على عينة مكونة من 200 شركة اوروبية خلال الفترة (2002-2011) تنتمي الى كل من القطاع المالي والغير المالي حاولوا فهم ان كان هناك تأطير للمخاطر على قيمة الشركة هذا من جهة ومن جهة ثانية سعوا لمعرفة محددات تبني ممارسات التحوط باستعمال انحدار لوحة التأثيرات الثابتة للهدف الاول والتحليل اللوجيستي للتأثيرات الثابتة للهدف الثاني ووجدوا ان الخطر المالي يؤثر على القيمة السوقية اي على ادائها وبالتالي تبني ادارة المخاطر داخل البنك يؤثر بشكل ايجابي على الاداء المالي لها. لم تخرج هذه الدراسة عن نطاق

الدراسات السابقة بحيث تتشابه معها في حقل الخطر المالي والربحية وقد ساهمت هذه الدراسات في اعطاء خلفيات ومفاهيم حول متغيرات الدراسة وهذا ما سهل عليها بناء منهجية الدراسة ومعرفة مدى تأثير المخاطر والخطر المالي على الربحية في البنوك التجارية كما اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي والتحليلي.

✍ اطروحة ماجستير بعنوان إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية–حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري للطالبة خضراوي نعيمة جامعة بسكرة سنة 2009. تمثلت اشكالية هذه الدراسة حول كيفية ادارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية اي البنوك اكثر مرونة في ادارة المخاطر البنكية، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ولقد توصلت هذه الدراسة الا ان تفادي المخاطر كليا امرا مستحيل التحقق بل ان ضرورة البعد عن المخاطر الغير محسوبة والقبول بها بما هو محسوب، وهو تحقيق لغايات البنوك وان المخاطر على صلة بالعمل المصرفي دون استثناء او تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؛ بالإضافة الى وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر وظهور الازمات وافلاس العديد من البنوك التقليدية وضرورة وجود ادارة المخاطر لإنجاح استمرارية البنوك في عملها. وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في بيئة التطبيق حيث طبقت الدراسات السابقة في بيئات اجنبية بينما الدراسة الحالية طبقت في بيئة جزائرية كما ان الدراسات السابقة مؤسسات وبنوك لدول اجنبية بينما الدراسة الحالية استهدفت البنك الموجود في القطاع الجزائري البنك الوطني الجزائري

الفصل الأول:

الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تمهيد:

يحتل الجهاز المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة، وتمثل البنوك التجارية حلقة مهمة في الجهاز المصرفي تتفاعل من خلالها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، فهي عبارة عن وسيط لجمع مدخرات الافراد والمؤسسات وتحويلها الى قروض مختلفة بهدف تحقيق الارباح التي تضمن لها البقاء والنمو التطور.

هذا ما جعلها عرضة للمخاطر المالية ولقد زادت حدتها في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ نتيجة للعولمة المالية المتزايدة والتطور الكبير في حجم واساليب هذا الجهاز، لذا فقد كان من الضروري التركيز على تحديد المخاطر المالية المختلفة التي يمكن ان تتعرض لها البنوك وتوجهات المؤسسات البنكية والمالية في إدارة هذه المخاطر المالية عن طريق قياس وتقييم المخاطر المالية وابتكار اساليب وتقنيات مالية جديدة من اجل تخفيضها الى مستويات مقبولة والتحكم فيها او التحوط منها.

وبغية الالمام بمختلف جواب الموضوع هذا الفصل ارتأينا تقسيمه الى ثلاث مباحث وهم كالتالي:

- ✓ المبحث الاول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.
- ✓ المبحث الثاني: أنواع المخاطر المالية في البنوك التجارية وقياسها.
- ✓ المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

تلعب البنوك دورا محوريا في أي اقتصاد حديث حيث تساهم في دفع عجلة التنمية والتقدم وذلك نظرا لتعدد وظائفها واستخداماتها.وهو ما سنتطرق لدراسته في هذا المبحث وسيكون كالاتي:

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

سنتناول في ثنايا هذا المطلب نشأة البنوك التجارية كما سنتطرق الى تعريف البنوك التجارية، أهدافها.

أولا: نشأة البنوك التجارية

قبل عرض المفاهيم المتعلقة بالبنوك لابد من الاشارة الى نشأة البنوك التجارية، حيث يعود ظهور البنوك التجارية الى القرنين 13 و14 بعد ما شهدت مدينة البندقية الايطالية ازدهارا كبيرا نتيجة انتشار فكرة قبول الودائع مقابل شهادات اسمية؛ لتتطور الى شهادات قابلة للتحويل ثم شهادات لحاملها ومن ثم ظهر ما يسمى بالشيك والنقود الورقية. حيث تأسس اول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة1517م ليليها بنك امستردام سنة 1906، مع بداية القرن 18م اخذ عدد البنوك بالتزايد التدريجي وكانت ملكية البنوك للأفراد والعائلات؛ فعند الاقتضاء في حالات الافلاس يتم الرجوع الى الاموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك.

تلك القوانين وتعديلاتها ادت الى انشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود الى انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا؛ والتي أدت الى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها فبرزت الحاجة الى بنوك كبيرة الحجم لتستطيع القيام بتمويل هذه الشركات؛ وقد تم تأسيس العديد من هذه البنوك التي اتسعت اعمالها واقامت لها فروعا في كل مكان.[1] هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على اساس الاجل والثقة.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

وردت تعاريف كثيرة للبنوك التجارية نبرز أهمها فيما يلي:

- ✓ ان كلمة (**BANCO**) هي ايطالية ويقصد بها مكان جلوس الصرافون اين يتم تحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم اصبحت اخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[2]

[1] وليد بوترعة، **تأثير ابعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء دراسة تطبيقية لعينة من عملاء البنوك العمومية والخاصة في الشرق الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص التسويق البنكي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر 2025/2024ص3.

[2] **نفس المرجع**، ص3.

- ✓ يمكن تعريف البنوك التجارية (بنوك الودائع) بانها المؤسسات التي تقبل ودائع الافراد ؛الهيئات والمؤسسات تحت الطلب او لأجال قابلة للسحب، حين الطلب او بعد اجل قصير ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف وجاء في كتاب النقود والبنوك للدكتور اسماعيل محمد هاشم، تعريف البنك بانه المنشاة التي تقبل الودائع في منح القروض والسلفيات وبنفس المنطق ورد تعريف البنك التجاري لدى الاستاذ غريب الجمال بانه منشاة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد اجل قصير، وتحتل هذه المصارف مركزا هاما في الاقتصاد القومي اذ بالإضافة الى قدرتها على خلق النقود فإنها تجمع ودائع الهيئات والافراد ومدخراتهم وتعيد استثمار ما بقي لديها في شكل قروض قصيرة الاجل، تمنحها للمنشآت التجارية ؛الصناعية ؛الزراعية وغيرها سدا لمتطلباتها من الاموال فوق رؤوس اموالها الاصلية.[1]
- ✓ يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على اسس ومبادئ خاصة فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وانشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة يستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود.
- ✓ ويعرف البنك التجاري ايضا بانه المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود الى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحول وتبيع كما انها تملك كأي مؤسسة اموالا خاصة، اين يشكل جزء منها المخزون الادنى غير ان ما يميزها عن بقية المؤسسات هو انها تشتري وتبيع منتجاتها دائما بالاقتراض، وهذه هي احدى وظائف البنوك التي تعتبر اساسية في نشاط البنوك وقد اشتقت منها وظائف أخرى.[2]
- ✓ البنوك التجارية هي تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب او لأجال محددة[3]، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

---

[1] سعود عبد الوليد، **البنوك التجارية والبنوك الاسلامية ودورها في التنمية**، اطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2017/2018، ص 15-16.

[2] وليد بوترعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[3] حفايظية اية بن شيحة هديل، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة للفترة 2021/2020**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 2023/2022، ص15.

ومما سبق يمكن نستنتج ان البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل ودائع الافراد وتلتزم بدفعها عند الطلب او في موعد يتفق عليه، والتي تمنح القروض قصيرة الاجل وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع.

ثالثا: اهداف البنوك التجارية

تحاول البنوك في إطار انشطتها المختلفة التوثيق بين ثلاثة اهداف، اولها تحقيق اقصى ربحية من خلال زيادة الايرادات طالما ان الجانب الاكبر من التكاليف هو من النوع الثابت، وان اي انخفاض في الايرادات كفيل بان يصحبه انخفاض أكبر في الأرباح، اما ثاني الاهداف فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه، واخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر من الامان للمودعين.

هذه الاهداف يمكن شرحها كما يلي:

- ✓ **هدف الربحية:** يسعى البنك التجاري لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق ارباح ملائمة اي لا تقل عن تلك التي تحققها مشاريع أخرى، ولكي يحقق هذه الارباح عليه ان يوظف الاموال التي يحصل عليها من مصادر المختلفة، وان يخفض نفقاته لان الارباح هي الفرق بين الايرادات الكلية والنفقات الكلية حيث ان الايرادات الاجمالية للبنك تتكون من نتائج عمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها بالإضافة الى الارباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض اصوله، اما النفقات فتتمثل في النفقات إدارية؛ تشغيلية والفوائد التي يدفعها على ودائع الافراد لديه، بالإضافة الى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشئ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض اصوله والقروض التي قد يعجز عن استردادها.[1]

  يسعى البنك التجاري الى توجيه الاستثمار الى المصادر التي تحقق اقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات ارباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، لذلك يحقق البنك الربحية لابد له من ان تكون ايراداته أكبر من نفقاته فربحية البنك مؤشر اساسي لنجاح البنك، وهذا ما ينعكس عليه ايجابيا من ناحية زيادة استقطابه للمودعين وتوسع مكانته في السوق.[2]
- ✓ **هدف السيولة:** تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها، حيث تستخدم السيولة النقدية في تلبية

[1] وليد بوترعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[2] سارة ادبوب، **اشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2019**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، اكتوبر ،2020، ص5.

طلبات المودعين عند السحب على ودائعهم، وعند قيام البنك بمنح الائتمان للحكومة او للأفراد وعلى ذلك نميز نوعين من السيولة:

- السيولة الحاضرة: التي تتكون من نقود حاضرة في خزائن البنك المركزي وارصدة نقدية مودعة لديه؛
- السيولة شبه النقدية: التي تتمثل في الاحتياطات الثانوية لدى البنك التجاري كأذان الخزينة واوراق النقدية لدى البنك المركزي.[1]

قد يتعرض البنك التجاري الى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد، مما يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بمعدل سيولة يتناسب مع اجمالي الالتزامات الديون قصيرة الاجل.[2]

تعد هذه السمة من اهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشئات الاعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض وقت، فان مجرد اشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.[3]

✓ **هدف الامان:** ان اساس كل عملية من عمليات التوظيف لأموال البنك بغض النظر عن مصادرها هو الثقة بان الاموال التي يقرضها البنك سوف تعود اليه، في الاجل المتفق عليه لذا يتوقف اقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على مدى الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل الى البنك من حيث متانة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها تامين للوفاء بتلك التعهدات وهذا يعني ان البنك يسعى الى التأكد من انه يوظف امواله في نواحي مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال.[4]

يتسم راس مال البنك التجاري بانه صغير نسبيا، وهذا يعني صغر حافة الامان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على اموالهم كمصدر للاستثمار، لا يستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة راس المال فاذا زادت الخسائر عن ذلك فقد ثلثهم جزءا من اموال المودعين والنتيجة هي افلاس البنك.[5]

---

[1] اسيا محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة –حالة البنوك الجزائرية–**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر2011/2010، ص 25.

[2] سارة ادبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[3] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 31.

[4] اسيا محجوب، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[5] شهبون لامية، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2015-2016، ص 07.

ان سعي البنك لتحقيق اهدافه وخاصة تعظيم الربحية لن يتأتى الا من خلال اتساع حجم معاملته وزيادة نشاطه المصرفي، بتنويع حافظة اوراقه المالية والتوسيع مجالات الاستثمار وزيادة عملائه.[1]

المطلب الثاني: تصنيفات البنوك التجارية ووظائفها

سنتناول في ثنايا هذا المطلب تصنيفات البنوك التجارية ووظائفها

اولا: تصنيفات البنوك التجارية

يتم تقسيم البنوك التجارية وفق التصنيفات التالية الى ما يلي: [2]

1. حسب الشكل القانوني

تنقسم الى ثلاثة اقسام:

- ✓ **بنوك عمومية:** تعود ملكية هذه البنوك كلية الى الدولة؛
- ✓ **بنوك خاصة:** وتعود ملكية هذه البنوك كلية الى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية او شركات اشخاص او شركات أموال؛
- ✓ **بنوك مختلطة:** ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من انقطاع العام الخاص.

2. حسب الجنسية

وتنقسم الى:

- ✓ **البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تعود ملكيته الى اشخاص طبيعيين او اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على ارضها؛
- ✓ **البنوك الاجنبية:** وهي البنوك التي تعود ملكياتها الى رعايا دولة اخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك؛
- ✓ **البنوك الاقليمية:** وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعينة مثل صندوق النقد العربي؛
- ✓ **البنوك والصناديق الدولية:** وهي البنوك والصناديق المتبقية عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

[1] وليد بوترعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[2] خالد امين عبد الله اسماعيل ابراهيم الطراد، **ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص26.

3. حسب التفرع

تنقسم الى:

- ✓ **البنوك المفردة:** وهي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة انشطتها المصرفية او تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الاميال؛
- ✓ **البنوك المتفرعة محليا:** هي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها؛
- ✓ **البنوك المتفرعة عالميا:** وهي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف انحاء العالم؛

ومن الجدير بالذكر ان نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة محليا واقليميا وعالميا هو السائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة.[1]

كما انه يمكن تقسيم البنوك الى ثلاثة اقسام وفقا للمفهوم الضيق للجهاز المصرفي وتشمل:

- ✓ البنك المركزي؛
- ✓ البنوك التجارية؛
- ✓ البنوك الاسلامية التي تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

يتم تقسيمها الى قسمين:

1. الوظائف التقليدية

ويمكن تقسيمها الى قسمين:

1.1 **جانب تنمية الودائع:** عن طريق الخدمات المصرفية التالية: [2]

- الحسابات الجارية الودائع لأجل ودائع التوفير بالعملة الوطنية او العملات الأجنبية؛
- التحويلات المصرفية المحلية والخارجية؛
- التعامل في الشيكات المصرفية والسياحية اصدارا وصرفا(بيعا وشراء) ؛
- اصدار شهادات الادخار او الايداع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية؛
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيع وشراء لمحفظتها او لمصلحة عملائها؛

[1] خالد امين، عبد الله اسماعيل إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[2] ايمان بن سراج، **دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذ القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، في العلوم التجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 32.

- تحصيل وخصم الأوراق التجارية والاقتراض بضمانها.

2.1 **جانب توظيف الموارد:** واهم صوره: [1]

- التسهيلات الائتمانية العادية اي القروض بمختلف انواعها والزوايا التي يمكن النظر اليها (كضمانات القرض، بعده الزمني، العملة المقترض بها ...الخ)؛
- تمويل التجارة الخارجية، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية ...الخ؛
- اعداد دراسة الجدول الاقتصادية للمشاريع واقامه بعض منها؛

2. **الوظائف الحديثة**

وذلك باستحداث العديد من الخدمات المصرفية استجابة لمختلف احتياجات العملاء في الداخل والخارج وخاصة مع الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات المصرفية دوليا وظهور وانتشار مفهوم البنوك الشاملة.

ومن اهم هذه الخدمات ما يلي :[2]

- الخدمات المتعلقة بأسواق المال كالمساهمة في الشركات التي يؤسسها البنك الشامل؛
- توفير الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين في حيازة الاوراق المالية والترويج لبيع هذه الاوراق المالية؛
- اعادة تأهيل الشركات المتعثرة وإصلاح هياكلها التمويلية؛
- القيام بعملية التمويل التأجيري وانشاء الشركات المساندة لعمل البورصات كشركات السمسرة وشركات ادارة المحافظ؛
- الخدمات المتصلة بإقامة مشروعات النشاط الاقتصادي كدراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم الاستشمارات الفنية حول المشروعات الجديدة؛
- اضافة الى تقديم توليفة من الخدمات للعملاء كسداد الالتزامات الدورية واتاحة مختلف بطاقات الدفع الالكتروني؛
- تمويل اسكان الشخصي من خلال الاقراض العقاري وهذا ضمن السقف المحدد للإقراض لأنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب ان لا يتجاوزه.

إضافة الى هذه الخدمات الحديثة يمكن ان نذكر ايضا:

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: اصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى انشائهم للمشروعات، ولذلك فانه يتم على ضوء هذه الدراسات تحديد الحجم الامثل

[1] **المرجع السابق**، ص 7.

[2] ايمان بن سراج، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والانتاج والبيع والتحصيل، باعتبار ان الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة المشروع الذي تتعامل معه هي مصلحة مشتركة.

- ادخار المناسبات: تقدم البنوك التجارية بتشجيع المعاملين معها بان يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة، مثل مواجهة مواسم الاصطياف او الزواج او تحمل نفقات تدريس للطلبة الجامعيين، حيث تقدم لها فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم التسهيلات ائتمانية، خاصة التي تناسب مع حجم مدخراتهم وتمنحهم حق الاقتراض بشروط سهلة الحصول على مبالغ توازي ضعف المبلغ المدخر، مثل عند حلول المناسبة المدخر لها.
- البطاقة الائتمانية : تعتبر من اشهر الخدمات البنكية الحديثة، وهي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة ائتمان لأنها تتيح فرصة كاملة للحصول على السلع والخدمات مع دفع اجل لقيمتها، كما انها تعطي لحاملها حسابا محددا للتعامل به شرط ان يوافق على الدفع لهم بهذه الصورة مع التنظيم مع البنك، وتجعل حامليها ايضا يقبضون دفعات نقدية من خلال الآلات الاوتوماتيكية والرصيد لا يوجد عليه فوائد ويتم تسديد قبل فترة معينة، لكن اذا لم يتم تسوية المعاملة يتم اخذ فائدة عليه ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر لأنها تعتبر اقتراضا مقدما.
- القيام بوظيفة امناء الاستثمار: يقوم البنك التجاري بوظيفة امناء استثمار وذلك بواسطة ادارة متخصصة تعرف بإدارة الاستثمار، تتولى كل العمليات الاستثمارية من توظيف وادارة الأموال، سواء في المشاريع الجديدة او الاوراق المالية، ومن اهم الوظائف لإدارة امناء الاستثمار تنفيذ الوصايا، وادارة الشركات لحين بلوغ المستحقين السن القانوني، فهي تقوم بتصفية الشركاء كما ورد في الوصية وما لا يخالف القانون.
- ايجار الخزائن الحديدية : قد يرغب العميل ان يحتفظ بأوراقه الهامة او مستنداته السرية ومجوهراته في البنك ليضمن سلامتها وعدم سرقتها، فيلجا الى تأجير احدى الخزائن الحديدية الموجودة في مقر البنك في حد ذاته تكون تحت تصرفه وحده مقابل اجر معين يحدده البنك بمراعاة حجم الخزانة وفترة استعمالها، تأجير الخزانة لدى البنك مفيد في الواقع لدى الطرفين فالعميل يستعمل الخزانة في سرية مطلقة ولا يطلع على مستنداته واسراره احد مقابل اجرا يتحدد بحجم الخزانة ومدة الانتفاع بها، كما انه يفيد البنك اذ ان العميل المستأجر غالبا ما يتوسع في معاملته في امور اخرى اهم من ايجار الخزائن الحديدية.[1]

[1] اسيا محجوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

المطلب الثالث: موارد، استخدامات واهمية البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك التجارية واستخداماتها تلك الاموال التي تحصل عليها البنوك التجارية والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات بنكية. سنتناول في ثنايا هذا المطلب موارد واستخدامات واهمية البنوك التجارية

أولا: موارد البنوك التجارية

يمكن تصنيف التزامات البنك التجاري او خصومه على اساس مصدر الالتزام او لمن يلتزم البنك التجاري، كمعبر عن موارده الى مجموعتين الاولى ويطلق عليها الموارد الذاتية لأنها تمثل التزامات البنك قبل اصحاب رأسماله، والثانية يطلق عليها الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير، وفيما يلي نتعرض لعناصر الموارد الذاتية واهم عناصر الموارد الخارجية للبنك التجاري وذلك على التوالي:

1. الموارد الذاتية

وتشمل راس المال المدفوع وما يستبقه من نتائج نشاطه في شكل مخصصات بالإضافة الى ما يكونه من احتياجات وما يظهر في ميزانيته من ارباح لم يتم توزيعها بعد ونتناول هذه العناصر باختصار فيما يلي:[1]

1.1 راس المال المدفوع

يعكس راس المال المدفوع حجم نشاط البنك ويعتبر مؤشرا لدرجة متانة المركز المالي للبنك، والذي يعكس درجة ثقة المتعاملين معه في المجال المصرفي والمالي، وفي الوقت الحالي تفرض القوانين البنكية على كل البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من راس المال المدفوع في البنك، وحسب هذه القوانين يمكن زيادته ولكنها تمنع عادة السحب منه الا في حالة الافلاس.

ويلاحظ ان هناك سمات رئيسية لراس المال في المصرف التجاري، منها صغر حجمه مقارنة مع بقية المصادر الاخرى وذلك لضالة الدور الذي يلعبه، حيث توجه المصارف راس المال في بداية تأسيسها نحو الاصول الثابتة المتمثلة بالمباني والمعدات اللازمة للمصرف للقيام بأعماله ويمثل راس المال الضمانة الاولى للمودعين في حال تعرض المصرف للخسائر.

2.1 الاحتياطات والارباح غير الموزعة والمخصصات:

تمثل الاحتياطات والارباح غير الموزعة موردا يرتبط بناتج نشاط البنك وتستهدف البنوك التجارية ومنه تكون دعم لمراكزها المالية وتقويتها في مواجهة المتغيرات المختلفة في المستقبل.

[1] العروسي قرين زهرة، **دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات لائتمانية لدى البنوك التجارية دراسة مجموعة من البنوك التجارية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة الجزائر، السنة 2016/ 2017، ص 17.

اما فيما يتعلق بالمخصصات فالبنوك التجارية تحملها على اجمالي الربح في نهاية كل عام، لمقابلة اغراض معينة فمنها ما تكون لمقابلة ما تتوقع فقدانه في قيمة أصولها، كتلك التي تكونها لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ولمقابلة الهبوط المحتمل في اسعار الاوراق المالية التي تحتفظ بها، وفي اسعار العملات الاجنبية التي تحوزها ومنها ما تكونه لمقابلة الاحداث الطارئة والمخاطر التي تصاحب عمليات البنوك عموما والتي يترتب عليها خسائر.

ان الاهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية قليلة بالنسبة لمواردها الكلية، الامر الذي يؤكد ان اهميتها كمصدر للتمويل، توظيفات هذه البنوك ضئيل وهذا يدل على ان تأثير البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بحجم التسهيلات التي تمنحها والاستثمارات التي تقوم بها، يفوق كثيرا جدا ذلك التأثير المستمد من مواردها الذاتية.

2. الموارد غير الذاتية (الخارجية)

المصادر الخارجية تتمثل في الاموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق امواله الخاصة وتشمل المصادر الخارجية ما يلي:[1]

1.2. الودائع

تمثل كل ما يضعه الافراد او الهيئات في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة او طويلة المدى، على سبيل الادخار او التوظيف وتتمثل هذه الودائع في غالب الاحيان في نقود قانونية على الرغم من انها يمكن ان تأخذ احيانا اشكالا اخرى.

ان زمن وضع الوديعة مهم (لحظة الايداع والسحب) فالفترة بين لحظة الايداع والسحب تسمح بتحديد سعر الفائدة بالنسبة للمودع، كما ان زمن السحب مهم جدا للبنك فعلى اساسه يقوم البنك بتقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الاموال ويمكن تقسيم الودائع الى الانواع التالية:

- ✓ **الودائع الجارية:** هي الحسابات الشيكية التي تسمح لصاحبها بان يسحب من رصيده منها في اي وقت، من خلال شيكات يحررها لصالح طرف ثالث او من خلال السحب المباشر في صورة نقدية.
- ✓ **الودائع غير الجارية:** وتمثل هذه الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك حيث يبلغ نصيبه 52% من خصوم البنوك، ولا يستطيع اصحاب هذا النوع من الودائع السحب النقدي المباشر منها، مقابل ذلك يحصلون على معدل عائد اعلى من ذلك الذي يحصل عليه اصحاب الودائع الجارية.

2.2. المبالغ المقترضة من البنك المركزي:

تلجا البنوك التجارية في بعض الاحيان الى البنك المركزي الاقتراض منها باعتباره بنك البنوك، وهو الملجأ الاخير للإقراض بالنسبة لها خصوصا في الفترات التي يتزايد فيها اقبال الافراد على الاقتراض، مثل فترات المواسم الزراعية

[1] المرجع السابق، ص 18.

وبالطبع فان البنك المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على اقتراض البنوك التجارية او الاحجام على ذلك بتفاوت هدف السياسة لائتمانية والنقدية التي يمارسها والتي يريد تحقيقها.

3.2. القروض من البنوك الاخرى:

تلجا البنوك التجارية الى الاقتراض من بعضها البعض لتمويل عملياتها الا ان هذه الطريقة لا تأخذ بها البنوك كثيرا نظرا لما قد يظنه البعض بان لجوء البنوك الى هذه الطريقة، قد يعني ضعف البنك المقترض كما ان هذا المصدر غير مضمون لان الحاجة الى الاموال تنشا عادة من زيادة الطلب على السحوبات او القروض، وبما ان هذه الامور تحدث نتيجة لأوضاع سياسية او اقتصادية معينة فان جميع المصارف العاملة في البلد تتعرض لنفس هذه الظروف[1].

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة وتحقيق الأرباح، من اجل ذلك فان البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل ارصدة نقدية ويستثمر جزءا اخر منها في اصول تتمتع بسيولة عالية، غير انها لا تدر ربح كبير كسندات الخزينة والاوراق التجارية، ثم توزع ما تبقى من اموالها على الانواع الاخرى من الاصول التي تكون اقل سيولة ولكنها تدر ربحا أكبر وفيما يلي شرح لهذه الاستخدامات:[2]

- الارصدة النقدية الجاهزة تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي، والغرض منهم مواجهة عملياته اليومية، يحتفظ بها البنك كاحتياطات اولية ولا يترتب على وجودها اي عائد، وان كانت اعتبارات الامان هي السبب في وجودها؛
- السندات الحكومية هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل الى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر؛
- القروض تمثل القروض مصدر الايراد الاكبر للبنك كما تمثل أكبر الاستثمارات جاذبية نظرا لارتفاع نسبة العائد المتولد عنها؛
- الاستثمارات ذات العائد المرتفع تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها الى أدنى حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمارات السابقة، وتأخذ شكل أسهم او سندات في المؤسسات الصناعية او التجارية كما تتميز ايضا بارتفاع درجة المخاطر؛
- الاصول الثابتة تمثل الاصول المادية مثل المباني والمعدات...الخ.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 19.

[2] قاضي عبد الرزاق واخرون، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة المقولات الاقتصادية، المجلد02، العدد01، المركز الجامعي، تيبازة، مارس 2022، ص08.

ثالثا: اهمية البنوك التجارية

تتجلى اهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها ارصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:[1]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال ان يجد المستثمر المطلوب بالشروط والمدة الملائمة والعكس؛
- بدون البنك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فأنها توزع المخاطر مما يجعل في الامكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم ارصدتها ان تدخل في مشاريع طويلة الاجل؛
- تقدم اصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فهي تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- تشجع الاسواق الاولية التي تستثمر وتصدر الاموال المالية التي يحجم عنها الافراد خوفا من المخاطرة؛
- ان وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم اصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود[2].

المبحث الثاني: أنواع المخاطر المالية في البنوك التجارية وقياسها

تواجه البنوك عند قيامها بأعمالها الروتينية عدة مخاطر سواء من حيث تعاملها مع الزبائن او من خلال المعلومات التي قد تصلها من البيئة الخارجية حيث تحقق البنوك عائد مرتفع من خلال قيامها بهذه الاعمال في المقابل فهي تواجه مجموعة من المخاطر التي تزيد بزيادة مقدار العائد المحقق وتعتبر المخاطر المالية من اهم المخاطر التي تواجه البنوك اثناء قيامها بوظائفها المختلفة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية

وسنتناول في ثنايا هذا من المطلب نشأة المخاطر في البيئة البنكية وتعريف كل من الخطر، المخاطر، العائد

أولا: نشأة المخاطر في البيئة البنكية

لقد حملت فترة اواخر السبعينات والثمانينات موجات من التغيير الجذري في القطاع البنكي بفعل التحرر من القواعد واللوائح التنظيمية، ونتيجة لتداخل بين الاسواق المحلية والعالمية وارتفاع حدة المنافسة وجدت البنوك نفسها عرضة لحجم أكبر وأكثر تعقيد من المخاطر المتعلقة بعملها ونشاطها.

[1] سحنون خالد، **مدخل الى ادارة البنوك**، مطبوعة موجهة الى طلبة السنة الاولى ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022 – 2023، صفحة 6.

[2] قاضي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

اين نوعت البنوك في نشاطاتها بعيدا عن الانشطة التقليدية، ومع ظهور منتجات جديدة في الاسواق المالية، مثل مشتقات المالية كل هذا النمو ادى الى دخول البنوك في مجالات عمل عديدة ومواجهة مخاطر جديدة وظهور منافسين جدد في المجال اضافة الى تراجع نشاط الوساطة المالية مع نمو الاسواق المال[1].

ومنذ سنة 2007 خيمت على النظام المالي العالمي ازمة تفرض على البنوك العالمية مواجهة طلبات السيولة كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن حجوزات الرهانات العقارية، وما نتج عنه من انعدام ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية فضلا عن انعدام الثقة بين المؤسسات المالية نفسها، حيث كان الارتفاع المتوالي في اسعار الفائدة من طرف بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي سنة 2004 من بوادر الازمة بشكل اساسي وهو ما نتج عنه ارتفاع اعباء القروض العقارية، اين زادت حدة الازمة حين توقف الكثير من المقرضين على سداد الاقساط المالية المستحقة عليهم فوجدت البنوك نفسها امام ازمة سيولة حادة والتي تعتبر السبب الرئيسي لازمة 2008.

لذا فان النظام المالي المصرفي يتوقف على الطريقة التي تمارسها البنوك بكفاءة في تحليل مخاطر الائتمان وقراراتها المتعلقة بالإقراض، لأنه الاداة الاساسية لنقل تدابير السياسة النقدية الى اسعار الفائدة في السوق والى رصيد السيولة والى اجمال النشاط الاقتصادي.[2]

وكنتيجة لما سبق احتلت المخاطر مكانة كبيرة لتصبح الطرق قياسها وتحليلها وادارتها من اهم الوظائف في البنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا: تعريف الخطر والمخاطرة

اختلف تعريف الخطر والمخاطرة باختلاف الباحثين حيث يمكن من خلال هذا العنصر عرض بعض هذه التعاريف.

1. **تعريف الخطر**

يعرف الخطر على انه:

- الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل الى نتيجة متوقعه او مأمولة؛
- تهديد ناتج عن حدث يمكن ان يؤدي الى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الاهداف المسطرة خاصة الاستراتيجية منها؛
- ينشا الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة؛

[1] جواني صونيا، **أثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008–2021**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر2023 /2024، ص16.

[2] **نفس المرجع**، ص 17.

- يعرف الخطر بصفة عامة على انه الحدث او مجموعة الاحداث الفجائية التي تؤثر اما ايجابيا او سلبيا على نشاط البنك وكذلك على ارباح المتعاملين في الاسواق المالية.[1]

2. تعريف المخاطرة

تعرف على انها:

- تعرف المخاطر على انها احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه اثار سلبية على قدرة البنك في تحقيق اهدافه وتنفيذ استراتيجياته.[2]
- المخاطرة هي امكانية حدوث شيء غير مستحب او غير مرغوب فيه، كما تعرف المخاطرة ايضا على انها الحالة التي تكون فيها هناك امكانية الانحراف السلبي في الوصول الى النتيجة المتوقعة او المأمولة.[3]

مما سبق يمكن تعريف المخاطرة على انها حالة عدم التأكد من تحقيق العائد المخطط له مما يؤثر على اهداف البنك. وعليه يمكن القول بان الخطر هو السبب في الخسارة اما المخاطرة فهي حالة قد تخلق او تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما.

ثالثا: المخاطرة والعائد

ان العلاقة بين المخاطرة والعائد ليست فقط في الإطار المالي والاقتصادي وانما في كافة المجالات والقطاعات وفي الواقع، فان المخاطرة والعائد هما مصطلحان متلازمان فكل عملية استثمار او تمويل الا ولها وجهان وجه يمثل العوائد المالية التي سوف تتحقق، والوجه الاخر يمثل المخاطر التي تواجهها ومن القرارات المهمة في هذا المجال هو اختيار الاستثمار الذي تتلاءم عوائده مع مخاطره، بمعنى تحديد حجم العائد المراد الحصول عليه نظير المخاطر التي يتحملها المستثمر.[4]

كما ان المخاطرة تعتبر سببا اساسيا لاستحقاق الربح والدافع الحقيقي لوجوده، وعلى هذا الاساس وجدت نظريات اقتصادية تحكم العلاقة بين الربح والمخاطرة، فقد وضع فرانك من جامعة شيكاغو نظرية مفادها ان الربح ينشا بسبب الشك وعدم اليقين وان الربح هو مكافأة لتحمل المخاطرة فكلما زادت المخاطرة زادت الأرباح.

---

[1] برودي نعيمة، **الأسواق المشتقة ودورها في تغطية المخاطر المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2004-2005، ص 123.

[2] سعيدي خديجة، **الحوكمة في البنوك وفق مقررات لجنة بازل 1و2و3 ودورها في إدارة المخاطر –دراسة حالة الجزائر–**مجلة المدبر، المجلد2، العدد02، جامعة تلمسان-الجزائر، 2015، ص 113.

[3] قطوني ياسين **العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي بالتطبيق على شركات التامين التكافلي السعودية 2010–2018** أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، المدرسة العليا للتجارة –قليعة-2020-2021 ص 51.

[4] جواني صونيا **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر المالية في البنوك التجارية

تعتبر المخاطر المالية من اهم مخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية بما ان معظم تعاملاتها تتم بالنقود والاسهم والسندات؛ وسنتناول في ثنايا هذا المطلب تعريف المخاطر المالية وانواعها

أولا: تعريف المخاطر المالية في البنوك التجارية

تعرف بانها مقياس نسبي لمدة التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا فالمخاطر المالية، تنجم عن امكانية الخسائر الناتجة على الفشل في تحقيق الهدف المالي الذي يعكس خطر عدم اليقين بشأن اسعار صرف العملات الأجنبية، اسعار الفائدة، اسعار السلع، اسعار الأسهم، جودة الائتمان، والسيولة.[1]

المخاطر المالية هي جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الاصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشراف مستمرين من قبل ادارة البنك، وفقا لتوجه حركة السوق والاسعار والعملات والاوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الاخرى ذات العلاقة وتحقق البنوك عن طريق اسلوب ادارة هذه المخاطر ربحا او خسارة.[2]

المخاطر المالية هي احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأتية من الاستثمارات المالية، او هي ابتعاد قيم المتغير عن وسطه الحسابي وهي تشتت العوائد المتوقعة عن العوائد المحققة بسبب عدم التأكد المحيط بالظروف المستقبلية.[3]

المخاطر المالية هي تلك المخاطر التي ترتبط بالطرق التي تمول عن طريقها المنشاة عملياتها، وان المنشاة التي تمول باستخدام المديونية فإنها بذلك تكون ملزما بموجب القانون بدفع المبالغ المقابلة لديونها عند استحقاقها، وعند الاعتماد على الالتزامات طويلة الاجل فان المخاطرة المالية للمنشاة سوف تزداد وان تمويل المنشاة لنشاطها عن طريق التمويل الممتلك سواء كان ذلك عن طريق ما تحققه من عمليات ام انها ناجمة عن اصدار أسهم جديدة، فان ذلك لا يؤدي الى ظهور التزامات ثابتة.[4]

---

[1] كلاش مريم بهلول نور الدين، **دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد03، جامعة سوق اهراس، افريل، 2021، ص439.

[2] مزيان محمد توفيق، **قياس وتسيير المخاطرة في الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد مالي تخصص علوم اقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، بسيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 83.

[3] عيشوش خيرة، **تسيير المخاطر المالية**، مطبوعة مقياس ادارة المخاطر المالية، قسم العلوم المالية ومحاسبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهري محمد بشار، 2020 2021 بدون صفحة.

[4] عدنان تاية، النعيمي واخرون، **الادارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2007، صفحة 138.

يقصد بالمخاطر المالية التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة اي تذبذب في العائد المتبقي للملاك وتعتبر قدرة البنك على تحديد وادارة المخاطر التي يواجهها امرا هاما في تعزيز استقراره، وفقا للجنة بازل ارتكز الاهتمام بالمخاطر في البنوك على مخاطر السوق ومخاطر الائتمان[1].

ثانيا: انواع المخاطر المالية في البنوك التجارية

تعد المخاطر المالية أحد أكثر انواع المخاطر الاساسية التي تواجه عمل البنوك التجارية حيث يمكن تصنيف المخاطر المالية الى عدة انواع هي كما يلي:

1. **المخاطر الائتمانية**

تنشا بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان او الفوائد او الاثنين معا، ان عدم قدرة العميل على التسديد والتعذر في ذلك يرجع الى العميل ذاته او الى نشاطه، او بسبب العملية التي منح من اجلها الائتمان، او نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك او سبب البنك الذي يمنح الائتمان.

المخاطرة الائتمانية هي ايضا مخاطر التراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، الذي لا يعني بالضرورة التخلف عن السداد وانما يعني تزايد احتمال التخلف عن السداد، وتقوم اسواق راس المال بتقييم المركز الائتماني للمنشآت من خلال اسعار الفائدة الاعلى على اصدارات الدين لهذه المنشاة او تراجع قيمة اسهمها او عن طريق وكالات التقدير او من السلطات المركزية[2].

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان في جميع الانشطة التي يعتمد النجاح فيها على اداء الطرف المقابل، حيث تنشا هذه المخاطر في اي وقت يتم فيه اقراض اموال البنك او الالتزام بها او استثمارها من خلال علاقة تعاقدية فعلية او ضمنية، كما تواجه البنوك ايضا مخاطر الائتمان في مختلف الادوات المالية، بخلاف القروض بما في ذلك المعاملات في البنوك، وتمويل التجارة، معاملات الصرف الأجنبية، العقود المالية الآجلة، المقايضات، السندات، الاسهم، الخيارات وفي تمديد الالتزامات وتسوية المعاملات.[3]

---

[1] محمد عبد العليم، **تأثير ادارة المخاطر المالية على اداء البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد 12، جويلية، 2014.

[2] احمد بن السيلت، **أثر المتغيرات الاقتصادية والنقدية على الاستقرار المالي بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، -برج بوعريريج-2021/2020، ص 59.

[3] جواني صونيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

تعرف المخاطر الائتمانية بانها مخاطرة ان يتخلف العملاء عن الدفع اي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد عن العجز عن السداد خسارة كلية او جزئية لأي مبلغ مقرض الى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية اهمية قصوى من حيث اهمية الخسائر المحتملة.[1]

ولتخفيض هذه المخاطر يجب على البنك ان يستخدم ادوات ونماذج متطورة لتحديد مخاطر منح الائتمان، فيعتمد البنك على تحليل قدرة المقترض على السداد وكذلك مقدار العائد ودرجة المخاطرة لكل قرض والاحتمالات التي تؤدي الى اختلال توازن المقبوضات والمدفوعات المستقبلية للمقترض والضمانات التي يقدمها العميل للبنك، والتي يتمكن من استخدامها إذا عجز المقترض عن السداد.

2. مخاطر السيولة

هي المخاطر الحالية او المستقبلية التي لها تأثير على ايرادات البنك ورأسماله، الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابله التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافي لمقابلة الالتزامات، ولا يمتلك القدرة للحصول على الاموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات او التسبيل الفوري للموجودات، وبتكلفة معقولة وهذا سينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة سيؤدي الى اعسار البنك.

تعرف مخاطر السيولة بانها المخاطر التي يواجهها البنك في حال عدم توفر سيولة كافية لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة او احتياجات اخرى كعمليات المقاصة او بلوغ الحد الادنى للاحتياط القانوني.[2]

تنشا مخاطر السيولة من عدم كفاية السيولة للمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في اجل استحقاقها، ويكون هذا الخطر ناتج عن الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة، عن طريق الاقتراض، خطر التمويل، او تعذر بيع الاصول خطر تسيير الاصل.[3]

كما تنشا مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير او تمويل زيادة الاصول، وهذا ما يؤدي الى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصل بتكلفة مقبولة وقد تقف عدة اسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:[4]

---

[1] مهند حنا، نقولا عيسى، **ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2009، صفحة 77.

[2] بلعود خالد، منصوري عبد الكريم، **تأثير المخاطر البنكية على راس المال في البنوك دراسة حالة مجموعة من البنوك العربية**، جامعة سعيدة–مولاي الطاهر – الجزائر، جوان 2024، ص 1023.

[3] تناح رانية، **دراسة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام منهج السيادة العشوائية دراسة حالة مؤسسة صيدال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2023،2024/3، ص 24.

[4] مزيان محمد توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث اجل الاستحقاق؛
- سوء توزيع الاصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية.

3. مخاطر راس المال (سداد الالتزامات)

تتمثل مخاطر راس المال في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويعجز البنك عن الوفاء بالالتزامات حينما يواجه حقوق الملكية السالبة، وتحسب صافي حقوق الملكية للبنك بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومه، وهكذا فان مخاطر راس المال تشير الى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، ولوحظ ان البنك الذي يملك حقوق الملكية تساوي 10% من الاصول على سبيل المثال يستطيع الصمود او انخفاض كبير في قيمة الاصول أكثر من البنك الذي يمتلك 6% فقط من اصول كحقوق الملكية.[1]

4. مخاطر معدل الفائدة

تعرف مخاطر اسعار الفائدة بانها مخاطر تراجع الايرادات نتيجة لتحركات اسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية وايرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشرات، حيث ان اسعار الفائدة غير مستقرة لذلك فان الايرادات تكون غير مستقرة ايضا واي شخص يقترض يكون معرضا لمخاطر اسعار الفائدة.[2]

او هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث التغير في اسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية، او هي تلك المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في اسعار الفائدة في السوق، والتي قد يكون لها الاثر على عائداتها والقيم والاقتصادية لأصولها.[3]

يرتبط هذا الخطر بتقلبات معدلات الفائدة في الاسواق المالية فقد يحدث او يتعاقد البنك على قبول الودائع بمعدلات فائدة ثابتة حاليا قد تفوقها معدلات الفائدة على التوظيفات المالية مستقبلا، نتيجة تقلب معدلات الفائدة التي تحدد

---

[1] ميمونة داودي، **كفاءة البنوك التقليدية والاسلامية من حيث العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين بنك البركة والبنك الوطني الجزائري**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد08، العدد 2، جامعة وهران، الجزائر، جوان 2021، صفحة 781.

[2] حدو امال، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الازمات المالية**، أطروحة دكتوراه، فرع علوم مالية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019/2018، ص 81.

[3] طبيب سارة، **دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المال دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم لتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 2017/2016، ص 18.

في السوق بناء على تفاعل قوي بين العرض والطلب على الاموال مما قد يكلف البنك خسائر قد تفوق طاقته المالية بحيث لا يمكنه تعويضها او تغطيتها بأرباحه الانية.

5. مخاطر سعر الصرف

مخاطر اسعار الصرف تنشا هذه المخاطر في سوق النقد بسبب تقلبات في اسعار الصرف، ويتحملها كل من يتواجد في وضعية صرف وتعرف بانها مخاطر الخسارة المرتبطة بتقلبات اسعار الصرف، وبصفة عامة يمكن تعريف مخاطر اسعار الصرف على انها المخاطر الناجمة عن تقلب اسعار صرف العملات في المعاملات الآجلة التي يعقدها البنك ويترتب عن تلك التقلبات حدوث نتائج اما ايجابية او سلبية.[1]

هي تلك المخاطر الناجمة من التغيرات التي تمس اسعار العملات الصعبة مقارنة بالعملات الوطنية حيث تؤثر هذه المخاطر حتما على عوائد البنك وايضا راس ماله.[2]

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تنتج من التغيرات المعاكسة في اسعار الصرف، والناتجة من اعاده تقييم مركز محسوب بالعملة المحلية مقابل عملات اجنبية والتي تؤثر في ايرادات البنك ورأسماله.[3] فعلى سبيل المثال في حالة قيام البنك باقتراض اموال من السوقين سوق رؤوس الاموال والسوق النقدي بعملة اجنبية ثم يقوم اقراضها لزبائنه بعملة اخرى فان حدثت التغيرات في قيمة العملات التي ترتبط بقيمة الصرف المحلية فهناك احتمال تعرض البنك الى مخاطرة.

مخاطر اسعار الصرف هي المخاطر التي يواجهها البنك اثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الاجنبي، حيث انه قد يتعرض لخسائر كبيرة إذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم ولذلك قد يتحمل البنك خسائر نتيجة التقلبات اسعار صرف العملات، وتتمثل احتمالية الخسارة من اعادة تقييم مراكز مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات اجنبية وتعتبر مشاكل اسعار الصرف أحد اشكال المخاطر التي تتضمن مخاطر متعددة مثل المخاطر الائتمان والسيولة.[4]

يطلق عليها ايضا مخاطر تغيرات اسعار الصرف المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير المقدمة بالعملة الصعبة وكذلك مرتبطة بعملية الاقتراض بالعملة الاجنبية وهي مخاطر تواجه البنوك دولية النشاط.

---

[1] طبيب سارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] حدود امال، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[3] بلعور خالد، منصوري عبد الكريم، **مرجع يبق ذكره**، ص 1024.

[4] رفيدة قمر الدولة محمد إبراهيم، **المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية**، https://cc.psau.edu.sa 2025/05/01 الساعة 16:43

المطلب الثالث: تحليل المخاطر المالية وقياسها في البنوك التجارية

يهدف تحليل المخاطر المالية وقياسها الى اعطاء قيمة الخسارة المحتملة في حالة تحقق المخاطر المتوقعة، ومن ثم محاولة تجنب وتفاديهم للتأكد من سلامة الوضع المالي للبنك. وسنتناول في ثنايا هذا المطلب أسباب زيادة المخاطر المالية في البنوك التجارية.

أولا: اسباب زيادة المخاطر المالية في البنوك التجارية

يرجع السبب في زيادة المخاطر المالية في القطاع البنكي في ظل العولمة المالية الى العوامل التالية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما ادى لتشجيع الميل الى المخاطر لتحقيق اقصى عائد على راس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- اتساع اعمال البنوك خارج الميزانية وتحويلها من الاعمال التقليدية الى اسواق المال مما ادى الى تعرضها الى ازمات السيولة بالإضافة الى مخاطر السوق، التضخم وتقلبات الأسعار؛
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الاسواق النقدية والمالية في السنوات الاخيرة نتيجة التحرر المالي والعولمة المالية

تقسم اسباب المخاطر المالية الى عوامل داخلية واخرى خارجية:[1]

- ✓ ويقصد بالأسباب الخارجية تلك الاسباب التي لا تقع تحت سيطرة المسؤولين عن ادارتهم ومن امثلتها التكنولوجيا، الزبائن، المنافسة، بالإضافة الى عوامل أخرى؛
- ✓ اما الاسباب الداخلية فهي تلك التي تقع تحت سيطرة الادارة من امثلتها التسيير، الافراد، والاستراتيجية، الاعلام والاتصال.

يهدف تحليل المخاطر المالية وقياسها الى اعطاء قيمة الخسارة المحتملة في حالة تحقق المخاطر المتوقعة ومن ثم محاولة تجنب وتفاديهم للتأكد من سلامة الوضع المالي للبنك.[2]

ثانيا: اهمية تحليل المخاطرالمالية في البنوك التجارية

- ✓ تحليل مخاطر هو القاسم المشترك الاعظم لكل القرارات المالية تقريبا، اي انها متغير ملازم لاتخاذ القرارات المالية. ليس الغرض من تحليل المخاطر تفاديها ولكن من اجل التعرف على وجود الخطر وقياسه والتأكد من ان متخذ القرار يحصل على التعويض المناسب بقدر ذلك الخطر ولعل الدافع من وراء طلب التعويض بقدر الخطر هو انه سلوك الاعوان الاقتصاديين بصفة عامة لتجنب المخاطر.

[1] غنام نعيمة، **إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة موجهة لسنة الثالثة ليسانس، مقياس إدارة المخاطر المالية، تخصص إدارة مالية كلية التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2019/2018 بدون صفحة.

[2] احمد بن سيلت، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

- ✓ تزود ادارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل لهذا تنبع اهمية ادارة وتحليل المخاطر من حقيقة انها بدونها سوف يكون تنفيذ الاستراتيجية مقصورا على قواعد ارشادية تجارية دون النظر الى المفاضلة بين العائد والمخاطرة؛
- ✓ ان التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية، لان من اسباب قياس المخاطر انها تولد تكاليف مستقبلية يجب ان تقدر وبالتحكم في هذه التكاليف اسهام في الدخل الحالي والمستقبلي فالمخاطر كتكاليف يجب ان تحمل على العملاء؛
- ✓ ان العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها فادارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير؛ [1]

ان مسالة تحليل المخاطر في البنوك تهم الاطراف التالية[2]:

- **الادارة التنفيذية للبنك**

وهي أكثر جهة تهتم بتحليل المخاطر حتى تتمكن من ممارسة وظائفها الاساسية المتمثلة في تخطيط، تنظيم ورقابة من خلال ما يوفره هذا التحليل من مؤشرات لقياس فاعلية التخطيط ودقته، وكذا قياس الاداء وتقييمه كذلك للمحافظة على اصول البنك فضلا عن تنمية موارده بإضافة الى تمكين ادارة البنك من الموازنة بين السيولة والربحية.

- **البنك المركزي**

يساعد تحليل مخاطر البنك المركزي على معرفة الوضع المالي للبنك والتأكد من سلامته ومعرفة مدى التزام البنك بالتعليمات المصدرة له، كذلك التعرف على كيفية توجيه الائتمان ومدى احتفاظه بنسب سيولة المقررة.

- **المودعين**

لأنهم يهتمون بسلامة الوضع المالي للبنك وما يوفره تحليل المخاطر للتأكد من درجة الامان التي يحققها البنك لأموالهم المودعة ومدى قدرته على ردها لهم في الوقت الذي يطلبونها.

- **المساهمين**

يهتم حملة الاسهم بتحليل المخاطر لأنهم الفئة الاكثر تحملا للمخاطر في حالة التصفية او تقسيم الارباح فهم يهتمون بسلامة الوضع المالي لبنكهم والتأكد من ان اموالهم تدار بفاعلية وكفاءة بما يحقق لهم أكبر عائد ممكن.

---

[1] خليل غربي، **دور ادارة المخاطر المالية في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة مجموعة من البنوك التجارية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث، في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص14.

[2] جواني صونيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

اذن فتحليل المخاطر يوفر المعلومات المهمة التي تساعد البنوك والاطراف المعنية فيها على معرفة نقاط القوة والضعف للبنك وكذلك الوضع المالي له.

ثالثا: أدوات قياس المخاطر المالية

ان الهدف من قياس المخاطر هو تحديد درجة الخطر التي تواجه الاصل او المحفظة او البنك ومن ثم حجم الخسارة المالية التي يمكن ان تحصل نتيجة توقع الخطر، ويوجد العديد من المقاييس المستخدمة لقياس المخاطر التي تعترض البنك، وتتعدد تلك الطرق والمقاييس بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالبنك وطبيعة نشاطه ويمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية او المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر.[1]

ويعود تقسم أدوات ادارة المخاطر الى (Banks & Dunn) حيث قسمها الى قسمين:

مقاييس ذاتية واخرى رياضية(كمية او موضوعية) وسنتطرق فيما يلي الى اهم تلك المقاييس[2] :

1. المقاييس الرياضية (الكمية)

يوجد العديد من المقاييس الرياضية المعتمدة لقياس المخاطر أهمها:

- المقاييس الإحصائية؛
- ادوات التحليل المالي (تحليلية)؛
- السيناريوهات؛
- القيمة المعرضة للخطر VAR ؛

2. المقاييس الإحصائية لقياس المخاطر المالية

هناك بعض المقاييس الاحصائية البسيطة المتمثلة في التباين، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، والتي رغم انها لا تأخذ بعين الاعتبار توزيعات الخسارة الا انها لا تزال تحظى بالاهتمام عند قياس المخاطر.يمكن ذكره فيما يلي :

✓ **المدى Range**

يمكن تعريفه كما يلي:

[1] مجدوب خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[2] قوتال ابتسام، مطبوعة بعنوان **دروس في مقياس تسيير المخاطر المالية**، قسم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة 2023/2022، ص26-27.

- مقياس يقيس التشتت ويمثل الفرق بين القيمة الكبرى والصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة العوائد وكلما زاد الفرق بين القيمتين كلما اشارت الى زيادة في تشتت التوزيع الاحتمالي، الامر الذي يعني زيادة حجم المخاطر الذي ينطوي عليها المشروع الاستثمار.[1]
- يتمثل المدى في الفرق بين القيمة الكبرى والصغرى للتدفقات المالية او النقدية اذ يعتبر من ابسط مقاييس التشتت ومن ثم درجة المخاطرة فكلما ارتفع الفارق بين القيمتين ادى ذلك لتشتت أكبر للتدفقات عن قيمتها المتوسطة وبالتالي زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها البديل المقترح.[2] يعاب على هذا الأسلوب باعتباره مقياس للمخاطر انه لا يستخدم كافة القيم المتاحة التي تأخذها التدفقات بل يقتصر على اعلى واقل قيمة كما يتجاهل هذا الأسلوب احتمالات تحقق التدفقات.
- تتمثل في الفرق بين اعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشر على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.[3]

✓ **التباين**

يمكن تعريفه كما يلي:

- يقيس التباين تشتت عوائد الاستثمار عن وسطها الحسابي وعليه فان ارتفاع قيمة التباين لمعدل عائد متوقع يعني زيادة في تشتت العوائد المتوقعة وبالتالي زيادة في عدم التأكد او المخاطرة.[4]
- يعبر تباين العوائد عن متوسط انحرافات مجموعة من قيم العوائد عن وسطها الحسابي بمعنى يقيس التباين درجة تشتت العوائد عن متوسط العائد.

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$V(Ri) = \sum_{i=1}^{n} Pi(Ri - E(Ri))^2$$

[1] خليل غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[2] سدرة انيسة، **تسيير المخاطر المالية**، مطبوعة دروس والتمارين مقياس تسيير المخاطر المالية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص 40.

[3] طبيب سارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[4] خويمجة فتيحة، **إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة، تخصص إدارة مالية قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة، اكلي محند اولحاج البويرة الجزائر، 2021/2020 صفحة ص26.

من خلال العلاقة السابقة يتضح انه كلما كان الفرق بين المشاهدات الفعلية Ri ووسطها الحسابي E(Ri) كبيرا كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى مخاطرة الاصل والعكس صحيح.

يعاب على هذا المقياس كونه يقاس بوحدة نقدية مربعة كالدينار المربع مثلا نتج هذا المشكل من تربيع الفرق (Ri – E(Ri))اذ ان هذه الوحدة النقدية لا معنى لها من الناحية الاقتصادية. لذا وجد مقياس اخر لحل هذا المشكل وهو الانحراف المعياري.[1]

✓ **الانحراف المعياري**

يمكن تعريفه كما يلي:

- يقيس درجة تباين التدفقات النقدية المحتملة عن القيمة المتوقعة لها كلما كانت درجة الانحراف كبيرة زاد مستوى الخطر.[2]
- يعبر الانحراف المعياري عن الحجم المطلق للمخاطر ويساوي الجذر التربيعي للتباين بمعنى انه يقيس انحراف كل مفردة من مفردات العوائد المتوقعة عن وسطها الحسابي، وبالتالي كلما كان الانحراف المعياري صغيرا كانت العوائد قريبة من العائد المتوسط وبالتالي المخاطر التي يتعرض لها هذا البنك[3]
- يعبر الانحراف المعياري عن الحجم المطلق للمخاطر فهو يعتبر من المقاييس الاحصائية المناسبة لتقدير المخاطر ويساوي الجذر التربيعي للتباين، بمعنى انه يقيس انحراف كل مفردة من مفردات العوائد المتوقعة عن وسطها الحسابي وبالتالي كلما كان الانحراف المعياري صغيرا كلما كانت العوائد قريبة من العائد المتوسط وبالتالي المخاطر التي يتعرض لها الاصل المالي قد تكون اقل.

ويحسب كما يلي:

$$\sigma(Ri)=\sqrt{V(Ri)}$$

حيث:

S(Ri) : الانحراف المعياري.

V(Ri) : التباين.

[1] خو يمجة فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2] فاطمة زهراء سكندري عبد القادر علي بن يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[3] عيشوش خيرة، **مرجع سبق ذكره**، صفحة 37.

✓ **معامل الاختلاف(CV)**

معامل الاختلاف هو مقياس نسبي (او معياري) لدرجة التشتت حيث يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة) ويعبر انخفاض معامل اختلاف عن الانخفاض في درجة نسبية من المخاطر.[1] ويحسب بقسمة الانحراف المعياري من القيمة المتوقعة على التدفقات النقدية الصافية كما في المعادلة الاتية:

$$CV = \frac{\sigma}{R}$$

حيث :

CV :معامل الاختلاف؛

δ : الانحراف المعياري؛

R : متوسط العائد.

ويقيس هذا المعامل مقدار المخاطرة لكل وحدة من العائد، ونختار الاستثمار الذي يكون معامل الاختلاف له اقل اي اختيار الاستثمار الذي يتحمل مخاطرة اقل لكل وحدة عائد.

✓ **معامل β بيتا**

يمكن تعريفه كما يلي:

- هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي للبنوك للتغيرات التي تحدث في متغير اخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد السهم للتغيرات في اسعار الفائدة ويدل المعامل بيتا المرتفع على ارتفاع الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى المخاطر.
- هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي للبنوك للتغيرات التي تحدث في متغير اخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد السهم للتغيرات في اسعار الفائدة ويدل المعامل بيطا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى المخاطر.[2]

يعتبر معامل بيتا من اهم المقاييس المستخدمة في حساب المخاطر المنتظمة وهي المخاطر الغير قابلة للتنويع (مخاطر السوق)والتي تنشا بسبب عوامل مشتركة تمس الاقتصاد الوطني ككل.

[1] فاطمة زهراء سكندري، عبد القادر علي بن يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2] خليل غربي، **مرجع سبق ذكره**، صفحة 14.

يبين معامل البيتا درجة حساسية قيم الاصل المالي نحو التغيرات التي تحدث في أصل اخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق او للتغيرات في اسعار الفائدة في البنوك... ويمكن ان نعبر عن المعامل بيتا للخطر الذي تتعرض له الاوراق المالية في مخاطر عامة وخاصة من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\beta = \frac{cov(Ri, Rm)}{\sigma^2(Rm)}$$

حيث :

β : درجة حساسية قيم الأصل المالي للتغيرات في الأصول المالية الأخرى

Ri : مردودية الورقة المالية؛

Rm : مردودية السوق؛

$\delta(Rm)$: تباين مردودية السوق .

هذه العلاقة تظهر درجة خطورة السوق المالي وعلاقة الورقة المالية بالسوق، اي ان هذا المعامل يقيس درجة حساسية تقلب العائد عند اي مستوى للتقلبات في عائد سوق المال باعتبار ان هذا السوق يمثل مجمل التغيرات لعوائد المؤسسات داخل الاقتصاد الوطني المشتركة في السوق ومنه تعتبر محفظة سوق المال ذات الموجودات من الاوراق وما تتعرض له من مخاطر مؤشر يعكس العوامل الاقتصادية السائدة.

ويمثل معامل بيتا طبيعة الاصول المالية للبنك مقارنة بالسوق هنا نميز ثلاث حالات[2]:

- إذا كان بيتا للأصل الاستثماري $\beta=1$ معناه ان تغير عائد البنك يكون مطابق لتغيرات عائد السوق ومنه تطابق مخاطر البنك مع مخاطر السوق.
- إذا كان بيتا $\beta>1$ هنا تصنف الموجودات بانها استثمارات هجومية، لأنها تتحرك بمعدل أسرع من معدل التغير في محفظة السوق ويكون التغير باتجاه السوق إذا كان بيتا موجب وباتجاه معاكس للسوق إذا كان بيتا سالب وهذا معناه ان مخاطر البنك أكبر من مخاطر السوق
- إذا كان بيتا $\beta< 1$ هنا تصنف الموجودات بانها استثمارات دفاعية كونها تتحرك بسرعة اقل من محفظة السوق مؤشر السوق وفي هذه الحالة يكون مخاطر البنك اقل من مخاطر السوق.

[1] جواني صونيا، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[2] خليل غروبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14-15.

✓ **القيمة المعرضة للمخاطر(VAR)**

يعتبر نموذج القيمة المعرضة للخطر من اهم وأبرز النماذج المستخدم من قبل البنوك وجمهور المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتنسب المحاولات الاولى لقياس المخاطر الى Francis Edgeworth وذلك عام 1888 حيث قدم هذا العالم الايرلندي الاصل مساهمات كبيرة في الادوات الاحصائية داعيا الى استخدام البيانات التاريخية كأساس لتقديم الاحتمالات المستقبلية. [1]ظهر نموذج القيمة المعرضة للخطر في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين حيث قام (Dickson H. Leavens) باقتراح عمل يحاول قياس العائد على المحفظة الفارق بين الربح والخسارة متوقعة، بافتراض ان الروابط بين مكونات المحفظة مستقلة عن بعضها البعض مستخدما في ذلك الانحراف المعياري لقياس درجة مخاطرة المحفظة وبالتالي فان الانحراف المعياري يعتبر جزء مهما في نموذج ال**VAR** .

لقد قدم الكثير من الباحثين العديد من التعريفات للقيمة المعرضة للخطر والتي اختلفت في النص الا انها احتوت على مضمون واحد نذكر منها ما يلي[2]:

- عرف**Tasi** القيمة المعرضة للخطر بانها مقدار الخسارة التي سيتم توقعها عند نسبة احتمال معينة وذلك خلال فترة محددة من الزمن يتم فيها الابقاء على نفس مكونات المحفظة الاستثمارية وكلما زاد الرقم الذي يعبر عن القيمة المعرضة للخطر زادت درجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة الاستثمار.
- لخص **Jorion**تعريف القيمة المعرضة للخطر على انه اسوء خسارة ممكنة خلال افق زمني محدد والتي لن تتجاوزها عند مستوى معين من الثقة.

  هي التقدير الكمي للقيمة القصوى التي يمكن خسارتها في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة عند مستوى ثقة محدد.
- تعرف القيمة المعرضة للخطر بانها الخسارة القصوى المتوقعة خلال افق زمن محدد في ظل ظروف السوق العادية عند مستوى ثقة محدد [3].

هناك استخدامان اساسيان لأسلوب القيمة المعرضة للخطر يتمثلان فيما يلي:[4]

---

[1] عبد الله، **الخطيب أثر تطبيق الضوابط المصرفية على المخاطر النظامية في البنوك**، أطروحة دكتوراه شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2025/2024، ص48.

[2] عبد الله خطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[3] باهي نوال، ايمان فريد، **تقدير القيمة المعرضة للخطر المعدلة بالسيولة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائريBNA**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي الجزائر، سبتمبر 2022، صفحة41.

[4] مزيان محمد توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

- ✓ الابلاغ عن المخاطر للهيئات الرقابية المختصة لتقوم هذه الهيئات باستخدامها لتقييم المخاطر المنتظمة الكلية للنظام المالي؛
- ✓ الرقابة الداخلية للتعرض للمخاطر لأغراض ادارة المخاطر وكذلك الافصاح الجهات الخارجية عن حجم التعرضات القصوى الممكنة للمخاطر؛

ان هذه الطريقة على عكس الطرق القياسية الاخرى قادرة على تلخيص المخاطر المؤثرة على محفظة مالية، او وضعية ما في رقم واحد سهل التفسير فهي تحاول ان تحدد بشكل كمي وفي مجال ثقة محدد الخسائر المحتمل ان تصيب وضعية محددة محفظة مالية او الوضعية الاجمالية للبنك خلال فترة قصيرة.

تكمل الفكرة وراء القيمة المعرضة للمخاطر في بناء توزيع احتمالية الربح والخسارة لمحفظة البنك، في افق زمني معين وحساب الخسارة القصوى عند مستوى ثقة معين وبالتالي فهي تقيس الحد الاقصى للخسارة المتوقع ان تتعرض لها محفظة الاصول خلال فترة زمنية معينة وعند مستوى معين من الثقة.

- ✓ **طرق حساب القيمة المعرضة للمخاطر:**

يمكن حساب هذا المقياس بعدة طرق منها الطريقة التاريخية التأبين المشترك وطريقة مونت كارلو.

- **طريقة التاريخية:** التي تنظر في تاريخ العوائد السابقة للأصول مع تحديد الخسائر القصوى مقارنة بأكبر المكاسب بناء على فرضية ان تجربة العوائد السابقة ستعلم النتائج المستقبلية.
- **طريقة التباين المشترك:** بدلا من افتراض ان الماضي سيعلم المستقبل تفرض هذه الطريقة ان المكاسب والخسائر يتم توزيعها بشكل طبيعي بهذه الطريقة يمكن تأطير الخسائر المحتملة من حيث احداث الانحراف المعياري عن المتوسط.
- **طريقة محاكاة مونت كارلو:** تستخدم هذه التقنية نماذج حسابية لمحاكاة العوائد المتوقعة عبر مئات التكرارات الممكنة بعد ذلك تأخذ فرص حدوث الخسارة عند افق زمني محدد. تتكون محاكاة مونت كارلو من تكرار محاكاة للعمليات العشوائية المفترضة التي تحدد الاسعار بحيث كل سيناريو يولد قيمة ممكنة للمحفظة المالية خلال فترة زمنية معينة تحتوي هذه المقاربة على ثلاث مراحل رئيسية:[1]
  - تحديد وتعيين جميع عوامل الخطر للمحفظة؛
  - توليد مسارات العينة قيم المستقبلية؛

[1] بن سليم محسن بن رجم محمد خميسي، **دراسة تحليلية لمقاربة القيمة المعرضة للخطر كألية مستحدثة لقياس وادارة المخاطر المالية دراسة حالة سوق الاوراق المالية الجزائري**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس-الجزائر-2016 صفحة 394.

- تحديد قيمة المحفظة عند كل مسار.

هذه الطريقة تشبه الى حد كبير الطريقة التاريخية فبدلا من استخدام البيانات التاريخية لعوائد الاصل وافتراض ان هذا العائد يمكن ان يحدث مستقبلا فأننا نقوم بتوليد رقم عشوائي يتم استخدامه لتقدير العائد في نهاية الافق الزمني المدروس.

✓ **دور القيمة المعرضة للمخاطرة كأداة لإدارة وقياس المخاطر:**

يمكن تلخيص استخداماتها المتعددة فيما يلي[1]:

- توفر القيمة المعرضة للمخاطر مقياس مشترك متناسق ومتكامل للمخاطر من خلال عوامل المخاطرة الادوات وفئات الاصول مما يؤدي الى زيادة شفافية في التعامل مع المخاطر؛
- تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل المخاطرة فاذا كان لدينا خطرين يعوض كل منهما الاخر فان مقياس القيمة المعرضة للمخاطر يأخذه بعين الاعتبار ويجعل تقدير المخاطرة الاجمالية صغير نسبيا والعكس إذا كانت لدينا مخاطرة تؤثر في اخرى بالزيادة فان هذا المقياس يجعل تقدير المخاطرة الاجمالية كبير نسبيا.

3. المقاييس الذاتية (الكيفية)

يتعذر في بعض الاحيان استخدام المقاييس الرياضية الكمية لقياس المخاطر التي تعترض البنك يحدث ذلك عندما تخفق الصيغ الرياضية في الوصف المناسب لما يمكن ان يحدث تحت مختلف ظروف السوق او عندما لا يكون هناك قدر كافي من المعلومات حول سلوك الاصل، السوق او العمليات اذ لم تستطع البنك قياس الخطر بدقة وفي هذه الحالة سيكون من المجد استخدام المداخيل الذاتية التي تعتمد على الخبرة السابقة والحدس لوضع التوقعات لما يمكن ان يحدث.

يتم استخدام المقاييس الذاتية (النوعية) عندما تكون البيانات التاريخية غير متوفرة او نادرة، وعلى سبيل المثال مبيعات المنتجات الجديدة والبيئة التكنولوجية على المدى الطويل يستخدم بشكل عام راي الخبراء للتنبؤ بالأحداث المستقبلية بشكل شخصي.[2]

رابعا: نماذج تسعير المخاطر المالية

---

[1] **نفس المرجع**، ص 389.

[2] خليد بوداود، **استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة–**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 2023/2022، ص 90.

هناك اختلاف كامل حول قياس المخاطرة او الطريقة التي ينبغي استخدامها لتسعير الموجودات الرأسمالية وقد خلق هذا الاختلاف جدلا بين الباحثين والكتاب في الادارة المالية ادى الى تعدد نماذج تسعير الموجودات الرأسمالية وقد وضع نموذج (Markowitz)عام 1952، ونموذج(Tobin) عام 1958 القاعدة الاساسية لتسعير الموجودات الرأسمالية. ومع حصول التطورات الكبيرة في تسعير الموجودات الرأسمالية فيما بعد برزت العديد من النماذج في هذا المجال، وأبرز هذه النماذج هو نموذج تسعر الموجودات الرأسمالية (Capital Assets Pricing CAPM,Mode)ونموذج تسعير المرجح (Arbitrage Pricing Theory) ونموذج (Fame-French Model)

1. نموذج ماركويتز (Harry Markowitz) سنة 1958

يعتبر هاري ماركويتز هو مؤسس النظرية الحديثة للمحفظة المالية عام 1952 وهو اول من ربط مفهوم الخطر بتقلبات العائد ثم اقترح الانحراف المعياري كمقياس لمخاطرة الورقة المالية وكذلك لمخاطرة المحفظة ويعتمد نموذج الذي قدمه ماركويتز لحساب درجة المخاطر المرتبطة بالمحفظة الاستثمارية على المعادلة التالية:[1]

$$\delta_p = \left[\sum_{i=1}^{n} w^2{}_j \delta^2{}_j + 2\sum_{i=1}^{n}\sum_{j\neq 1}^{n} w_i w_j \, cov(r_i r_j)\right]^{1/2}$$

حيث:

p : الانحراف المعياري للمحفظة يمثل درجة مخاطرة المحفظة الاستثمارية.

Wi : وزن الورقة iالمستثمرة بالمحفظة

Wj : وزن الورقة j المستثمرة بالمحفظة

cov (ri; rj) : هما على الترتيب الارتباط بين عوائد الورقتين الاستثماريتينi و j

تؤكد المعادلة الحاجة لتقدير تباين كل الورقة وتقدير الارتباط بين كل زوج من الاوراق المالية.

وقد بين ماركويتز بأساليب رياضية الية تقليل المخاطر من خلال التنويع كما ادخل مفهومي المحفظة المثلى Optimal Portfolio والحد الكفء Efficient Frontier حيث يقصد بالمحفظة المثلى المحفظة التي تتسم بأقل مخاطرة ممكنة لمستوى معين من العائد او بأعلى عائد ممكن لمستوى معين من المخاطرة اما الحد الكفء فهو الخط الذي تقع عليه جميع المحافظ المثلى لمستويات مختلفة من العائد والمخاطرة. فهو يعمل في إطار تقدير متوسط العائد والتباين لكل أصل مالي ومعامل الارتباط بين العائد بين العوائد لكل زوج من الاصول خلال فترة واحدة وهو نموذج يبين كيفية

[1] بن سليم محسن بن رجم محمد **مرجع سبق ذكره** ص 390

استعمال البرنامج التربيعي لإنشاء مجموعة من المحافظ المثلى طبقا لمعيار الوسيط –التباين كما يستند على عدة فرضيات منها:[1]

- المنافسة التامة وعدم وجود مصاريف عمولة؛
- يوجد عدد كافي من الاصول المالية من ناحية الكم والنوع؛
- لا توجد اي قيود على بيع او شراء الاصول المالية.....الخ.

2. نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAMP)

قدم هذا النموذج البروفيسور"William F. Sharpe " من خلال بحث منشور له بعنوان اسعار الاصول الرأسمالية: نظرية توازن السوق في ظل المخاطرة سنة 1964 وطوره كل من لينتر سنة 1965 وحمادة سنة 1973 وقد استمد هذا النموذج من العلاقة الطردية ما بين العائد والمخاطرة، بحيث يعتمد على اساس ان المخاطر التي يتحملها المستثمر هي المخاطر النظامية التي تقاس بمعامل بيتا ولا يمكن ان يتحملها المستثمر الا إذا كان في مقابل ذلك عائد يعوض تحمله لها. اما غير النظامية فهي غير معنية هنا لأنه يمكن السيطرة عليها بطرق اخرى مثل اساليب الادارة الكفؤة وطرق التنويع المختلفة او استثنائها.

ولقد بني النموذج على عدة فرضيات يمكن اجمالها بالآتي:[2]

- تباع الاصول وتشترى بدون تكلفة على عملية الشراء والبيع كالعمولة او الرسوم؛
- يستطيع اي مستثمر شراء او بيع بقيمة دينار واحد في السوق اي انه اي مستثمر مهما كان حجم رأسماله يستطيع ان يبيع او يشتري في السوق؛
- لا توجد ضريبة على الدخل الناتج من الاستثمار في الاصول الرأسمالية المقيمة على اساس هذا النموذج مهما كان العائد من توزيعات الارباح او من الارباح الرأسمالية؛
- لا توجد سيطرة على السوق من قبل اي مستثمر مهما كان حجم مبيعاته او مشترياته اي ان هناك منافسة كاملة في السوق ولا يوجد فرد او مجموعة من الافراد تستطيع السيطرة على الاسعار في السوق؛
- توقعات المستثمرين يجب ان تكون متجانسة وتعتمد على نفس الاسس من خلال المعلومات المتوفرة لهم خلال فترة محددة كان تعتمد التوقعات على العائد او المخاطرة او معامل الارتباط.... الخ.

---

[1] بكريتي الاخضر بديار امينة، **التنويع الامثل لمحفظة الاوراق المالية باستعمال نموذج ماركويتز دراسة حالة بورصة دار البيضاء 2008–2016** مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 8، جامعة مستغانم، 2018، صفحة 130.

[2] سدرة انيسة، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

يعتبر نموذج تسعر الاصول الرأسمالية من أشهر نماذج الفكر المالي والاستثماري، ويحظى هذا النموذج بتقدير فكري لكنه محدود الفائدة في التطبيق العملي ويستخدم لتحديد معدل العائد المطلوب على اي اصل مالي او اي محفظة استثمارية للأوراق المالية، تهدف نظرية تسعير الاصول الرأسمالية الى تحقيق هدفين واحد تجاوز صعوبات نظرية المحفظة في نظرية المحفظة اذا كنا نرغب في انشاء محفظة انطلاقا من دراسة عائد متوقع 100 تباين و 4950 تغاير، تقدير العلاقة بين العائد والخطر مثلا قياس العائد الاضافي من اتخاذ قرار زيادة المخاطر

تقوم فكرة نموذج تسعير الاصول الرأسمالية، على ان الاصل او المنشاة تتعرض لنوعين من المخاطر مخاطر المنتظمة والمخاطر الغير منتظمة، ويمكن قياس المخاطر المنتظمة عن طريق معامل بيتا وهو من اهم مصادر المخاطر المنتظمة (التضخم، انخفاض القدرة الشرائية للنقود، ارتفاع اسعار الفائدة، الصدمات التي تصيب الاقتصاد ككل).[1]

بناء على الفرضيات السابقة وسلوك المستثمر تم وضع إطار العمل في معادلة واحدة تعكس علاقة المخاطرة بالعوائد:

$$R_i = R_F + \beta_i (R_M - R_F)$$

حيث:

RI: معدل العائد المتوقع الورقة المالية

RF: معدل للعائد الخالي من الخطر

Rm: معدل العائد المتوقع في السوق

يلعب هذا النموذج دورا هاما حيث انه ينص على ان هناك علاقة تناسبية بين العائد المتوقع للأصل والمخاطر المرتبطة به، يتم اعطاء هذه العلاقة من خلال خط السوق وهو خط سوق الاوراق المالية.

3. نموذج تسعير المرجح APT

تم تصميم نموذج تسعير المرجح للأصول المالية من طرف روس 1976 بديلا لنموذج تسعير الاصول الرأسمالية حيث تعرض نموذجCAMP الى الكثير من الانتقادات بسبب اعتماده على فرضيات متعددة ومقيدة للتحليل.[1] مما قلل

[1] محجوب خيرة، **ادارة المخاطر المالية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، فرع علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن خلدون تيارت، السنة الجامعية، 2019-2020، ص 89.

من قيمته عند التطبيق العملي حيث اعتبر ان معدل العائد المطلوب في السوق يعتمد على عامل واحد فقط وهو مخاطر السوق في حين يشير الواقع العلمي انه معدل العائد المطلوب يتأثر بمجموعة من العوامل وهو ما استوجب البحث عن نماذج اخرى أكثر تفسيرا وتحليلا للعوامل المؤثرة على العائد.

ولقد بني نموذج APTعلى عده فرضيات هي[2]:

- معدل العائد لأي استثمار هو الدالة الخطية لحركه مجموعة من العوامل؛
- يفترض النموذج بان السوق المالية كفؤة وبدون قيود؛
- تجانس توقعات المستثمرين حول العوامل الخطية المؤثرة على العائد؛
- يمكن التعبير على عائد الاستثمار في الاوراق المالية بالدالة خطية في مجموعة من العوامل او المؤشرات الرئيسية؛[3]
- عدم وجود التكلفة للمعاملات او الضرائب او تكلفة الإفلاس؛
- يساهم العديد من المحللين والمتعاملين في التأثير على اسعار الاوراق المالية في ظل ظرف التأكد لزيادة الثروة.

يتبين من ذلك ان هناك تقاربا في افتراضات نموذج APTونموذج CAMPمن حيث ان السوق المالية كفؤة وبدون قيود، وان العائد هو دالة خطية لحركة مجموعة من العوامل في النموذج الاول ولحركة عامل واحد في النموذج الثاني، كما وتظهر الفرضيات في نموذج APTاقل منها في نموذج CAPMوذلك لكثرة المتغيرات والعوامل الداخلة فيه.

بما ان نموذج التسعير المرجحAPT يقوم على أكثر من عامل فقد صاغ روس العلاقة بين العائد والمخاطرة وفق المعادلة التالية:

$$R_i = ER_i + \sum (F_j - F'_j)\, \beta'_{ij} + \varepsilon$$

حيث:

Ri: معدل العائد المحقق للورقة المالية

ERi : معدل العائد المتوقع للورقة المالية

---

[1] سنوساوي صالح، **نماذج تسعير الأصول الرأسمالية**، مطبوعة في مقياس تسيير المخاطر المالية، تخصص مالية مؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–الجزائر، 2023/2022، ص41.

[2] سدرة انيسة، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[3] سنوساوي صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

Fj: القيمة المتوقعة للعمل الاقتصادي

F'j: القيمة المحققة للعامل الاقتصادي

B'ij: حساسية او استجابة الورقة المالية لتغيرات العمل المشترك (المخاطر المنتظمة)

عائد اضافي متوقع مرتبط بالورقة المالية (الخطأ العشوائي)

4. نموذج Fama–French متعدد العوامل

خضع نموذج (CAMP)لمراجعة جوهرية من طرف French Fama اللذان قاما بإدراج بعد جديد وهو تفسير علاوة المخاطرة المتوقعة لمحفظة او سهم، ما بدراسة حساسية عائدها تجاهها ثلاث عوامل للمخاطرة غير القابلة للتنويع (المخاطر المنتظمة) وهي:

- (RM – RF):علاوة ومخاطرة محفظة السوق وتكافئ علاوة مخاطرة السوق من منظور CAMP
- SMB :علامة مخاطرة الحجم او اثر حجم الشركة وتقاس بالفرق بين عائد محفظة اسهم الشركات الصغيرة والعائد على محفظة اسهم الشركات الكبيرة.
- HML علاوة مخاطرة اثر نسبة القيمة الدفترية للسهم الى قيمة السوقية يتم قياسها بالفرق بين عائد محفظ اسهم الشركات ذات النسبة المنخفضة، او اسهم القيمة وعائد محفظة اسم الشركات ذات النسبة العالية او اسهم النمو.

من العلاقة السابقة يتبين ان علاوة المخاطرة المتوقعة لأصل مالي ما هي الا توليفة من علاوة مخاطرة السوق وعلاوة مخاطرة الحجم وعلاوة نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية.

وعليه يمكن صياغة نموذج فامه اند فرانش متعدد العوامل وفق المعادلة التالية[1]:

$$E(R_i) - R_f = \beta_i [E(R_m - R_f)] + S_iE (SMB) + h_iE(HML)$$

حيث:

Ri)–Rf) :علاوة مخاطر المحفظة

Rm – Rf): علاوة مخاطر السوق

SM:الفرق بين عوائد المحافظ ذات الاسهم الصغيرة الحجم وعوائد المحافظات الاسهم الكبير الحجم على اساس ان اسهم الشركات الصغيرة تعتبر اكثر من خطرة وبالتالي اكبر عائد

[1] سنوساوي صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

HM :الفرق بين عوائد المحفظات ذات قيمة سوقية مرتفعة وعوائد المحافظ ذات قيمة سوقية منخفضة على اساس ان كل ما كانت النسبة اعلى كانت المخاطرة اعلى والعائد اكبر

S :حساسية المحفظة للفرق الأول

h :حساسية المحفظة للفرق الثاني معدل القيمة الدفترية للقيمة السوقية

من ناحية التطبيقية ظل هذا النموذج الى وقتنا الحالي حبيس دائرة الاكاديمية والاقل شيوعا لدى المتعاملين والممارسين الذي يفضل اغلبهم نموذج سعر الاصول الرأسمالية لعدة اعتبارات.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

خلال النصف الثاني من القرن العشرين نهض الاقتصاديون وبشكل كبير بمستوى فهم للمخاطر وطوروا نظريات تختص بإدارة المخاطر انطوت على أفضل الشروط لاستخدام التامين او التنويع او التحوط لمواجهة المخاطر لهذا سنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم ادارة المخاطر ونشاتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

ان وجود المخاطر في بيئة النظام المصرفي هو وضع طبيعي وليس مطلوبا من البنوك البحث عن نشاط خالي من المخاطر ذلك انه يعود سلبا على حجم العوائد، فنظرية المخاطرة تربط بين المخاطر والعائد المستحق إذن فالسلوك المطلوب هو السعي الى ادارة وتسير النشاطات الاستثمارية بطريقة تحمي من اضرار وخسائر تلك المخاطر الى اقصى حد ممكن وابقائها في الحدود المقبولة وذلك من خلال الاليات المتاحة.

أولا: تعريف إدارة المخاطر

- ✓ ورد تعريف ادارة المخاطر بانها تنظيم الحياة مع توقع احداث مستقبلية تؤدي الى تأثيرات غير ملائمة وعرفها بانها الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر، مع تطوير واختيار وادارة الخيارات الملائمة للتعامل معها وقد حددت جمعية ادارة المشاريع بان التعامل مع المخاطر يجب ان يكون بتقليلها او تحجيمها، الى الحد الادنى المقبول والتامين ضد حدوثها ونقلها للغير او التعامل وادارتها بحرص. [1]
- ✓ تعرف ادارة المخاطر بانها تحديد تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد البنوك وتعرف بانها مجموعة من الاساليب العملية المنظمة والفعالية التي يجب اخذها في الحسبان عند اتخاذ اي قرار متعلق بالخطر وذلك من اجل منع او التقليل من الخسائر المادية المحتملة[2]

[1] بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الشلف، 2009-2010، ص335.

[2] كلاش مريم، بهلول نورالدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 439.

✓ كما تعرف بانها تلك العمليات التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بانها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليها من قبل مجلس ادارة المصرف للمخاطر.[1]

✓ يقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد وتقويم المخاطر واختيار وادارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها.[2]

✓ يعرف **قاموس** "The dictionary of financial Risk management"لإدارة المخاطر المالية مصطلح "**الخطر** "**Risk** "على انه: الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة التغيرات غير المؤكدة، وتناولت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel commette on Banking supervision تعريف ادارة المخاطر من خلال عملية تتضمن تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقدير مدى تعرضه لتلك المخاطر، واتخاذ اجراءات للسيطرة عليها او تخفيفها وابلاغ الادارة العليا بشأنها. بهدف ضمان فعالية وكفاءة انشطة البنك وضمان موثوقية المعلومات.[3]

يقصد بإدارة المخاطر التوصل الى وسائل متجددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب عن ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر.

✓ ادارة المخاطر هي الجزء الاساسي في الادارة الاستراتيجية لأي بنك، وهي الاجراءات التي تتبعها البنوك بشكل منظم لمواجهة الاخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الانشطة والتركيز الاساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على وضعية المؤسسة ومعالجة الاخطار المكتشفة ويكون هدفها هو اضافة اقصى قيمة مضافة مستدامة لكل انشطة البنك. [4]

✓ عرف **Erik,B** إدارة الخطر على انها ادارة الاحداث التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في البنك اذ لم يتم التعامل معها بشكل مناسب واوضح ان عملية ادارة الخطر تتضمن ثلاث مراحل

---

[1] بوسعيد محمد عبد الكريم، **ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية حول فعالية إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري 1999–2015**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي مالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، جامعة تلمسان 2020/2019، ص 72.

[2] علام عثمان، حملة عز الدين، **استخدام المشتقات المالية في ادارة مخاطر السوق المالي**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، ديسمبر 2016، صفحة 156.

[3] غيدي امال عامر بشير، **دراسة تقييمية لطبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك التجارية البنك الوطني الجزائري نموذجا**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 13، العدد 01، جامعة البليدة 2 جوان 2024 ص 290.

[4] دحدوح نجيب، دبي علي، **أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة 2009–2018**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01 جامعة المسيلة–الجزائر–، جويلية 2021، ص 306.

اساسية، وهي تعريف الخطر، قياس الخطر وادارة الخطر كما اوضح ان مرحلة ادارة الخطر يمكن ان تتبع أحد ثلاث استراتيجيات وهي الاحتفاظ بالخطر او تخفيض الخطر او تحويل الخطر.[1]

وتعتبر ادارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الادارة الذي يهتم ب:

- المحافظة على الاصول المرجوة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛
- احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الانشطة او الاعمال التي ترتبط اصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من ادوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من انواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها الى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية او من خلال تحويلها الى جهات خارجية إذا ما انتهت الى ذلك ادارة البنك ومدير اداره المخاطر؛
- تحديد التصرفات والاجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الاحداث والسيطرة على الخسائر؛
- اعداد الدراسات قبل الخسائر او بعد حدوثها وذلك بغرض منع الى دفع حدوثها او تكرار مثل هذه المخاطر؛
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدراتها الدائمة على توليد الارباح رغم اي خسائر عارضة والتي قد تؤدي الى تقلص الارباح او عدم تحقيقها؛

ثانيا: اساليب التعامل مع المخاطر

هناك ثلاث اساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة وهي[2]:

1. **اسلوب تجنب المخاطرة**

يقصد به اتخاذ قرارات للحد من نشاط معين او ايقاف النشاط كلية وذلك عندما ينطوي النشاط على خسائر محتملة جسيمة ولا تتوفر لها التغطية المناسبة وبذلك فان سياسة تجنب الخطر تتمثل في القرار السالب اي عدم اتخاذ القرار الذي يؤدي الى الخطر.[3]

[1] بلقة إبراهيم محاضرات في مقياس، **إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة موجهة لطلبة الثالثة ليسانس علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020/2021ص 15.

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 335.

[3] حدود امال، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

يرفض الفرد او البنك احيانا قبول خطر معين وينشا ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة ،مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخار اخر اقل خطورة وعدم شراء السيارة للتجنب حوادث السيارات ورغم ان التجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر الى الصفر، الا انه قد يحرم المجتمع من انتاج سلع او تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية او الخوف من الخسارة هذا بالإضافة الى صعوب التجنب بعض الاخطار مثل تفضيل سير على الاقدام لمسافات كبيرة.

2. اسلوب تقليل المخاطرة

اما في هذا الاسلوب فان البنك لتقليل المخاطر يقوم برصد سلوك القروض من اجل معرفة علامات التحذير، لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا وتقليل مخاطر اسعار الفائدة باستخدام سياسة ادارة الاصول والخصوم والتي يجرى تصميمها لذلك الغرض.

تعتبر من أكثر طرق فعالية في مواجهة المخاطر فهي تتضمن عمليات لتخفيض احتمال حدوث خسائر معينة عن طريق الغاء المخاطر الغير ضرورية بالنسبة للهدف التجاري للبنك كالتغطية والموازنة بين الاصول والخصوم والتنويع واعادة التامين، او عن طريق التخلي عن نشاط معين عندما يتضمن مخاطر اما تخفيض المخاطر فيكون عن طريق الوقاية وحماية المصدر المهدد بمعنى ان تخفيض المخاطر هو قبول ان تكون اقل من اثرياء اليوم على ان تكون فقيرا جدا غدا.[1]

3. اسلوب نقل المخاطرة

وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف اخر وعادة ما تكون عن طريق التحوط باستخدام العقود الآجلة او الوقاية المالية.

كما توجد اداة اخرى هي اقتسام المخاطر اي عدم وضع البيض في سلة واحدة حيث تعتبر حالة خاصة من تحويل المخاطر وتتم عبر تقسيم المخاطر نفسها مثل تحمل المستثمرين جزءا من مخاطر فشل المشروع. ان شراء التامين هو احدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها الى اخر (شركة التامين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن .

[1] دحدوح نجيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

ثالثا: اهمية ادارة المخاطر

تتمثل اهمية ادارة المخاطر في البنوك فيما يلي: [1]

- ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحيه البنك؛
- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- ✓ المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وان المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار يقلل من احداث الفوضى؛
- ✓ تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية راس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل بما يتفق مع الطبيعة المميزة للبنوك؛
- ✓ تقدير المخاطر والاحتياط ضدها بما يؤثر على ربحيه البنك؛
- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكيل خطة وسياسة واتخاذ قرارات التسعير؛
- ✓ تنمية تطور ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
- ✓ مساعده البنك على احتساب معدل كفاية راس المال وفقا لمقترحات بازل.[2]

المطلب الثاني :مفهوم ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تتناول ادارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي الى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه. وبشكل عام يمكن توضيح ما يعنيه مصطلح ادارة المخاطر المالية من خلال مراجعة بعض التعريفات كما يلي:

أولا: تعريف إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

- ✓ تعرف بانها تلك العمليات التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها. بالإضافة الى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار، في البنك

[1] بوسعيد محمد عبد الكريم، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية حول فعالية إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري 1999–2015**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2020/2019، ص 72.

[2] ايمان قادري، خليل عبد القادر، **ادارة المخاطر ودورها في تحسين الاداء المصرفي دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري**، مجلة الدراسات وابحث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، عدد 4، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، جويلية، 2021 بدون صفحة.

وتسعى الى تحقيق ثلاث اهداف رئيسية هي: الوقاية من الخسائر، تعظيم درجة الاستقرار في الارباح، تدنية تكلفة ادارة الخسائر المالية المحتملة.[1]

- ✓ هي عملية تحديد المخاطر وتحليلها واتخاذ القرارات الاستثمار بناء على قبولها او تخفيفها يمكن ان تكون هذه المخاطر كمية او نوعية، ومن مهمة المدير المالي استخدام الادوات المالية المتاحة للتحوط وحماية الاعمال التجارية للبنك من هذه المخاطر ففي القطاع المصرفي وعلى سبيل المثال فان اتفاقيات بازل تعتبر مجموعة من اللوائح التي اعتمدتها البنوك الدولية، لمساعدتها في تتبع والابلاغ والكشف عن المخاطر الائتمانية والتسويقية والتشغيلية التي تهدد البنك.
- ✓ ويرى **Williams, Smith Young** ان ادارة المخاطر المالية بالبنوك تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك وقياسها والتعامل مع مسبباتها والاثار المترتبة عليها وان الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالبنك يتمثل في تمكين البنك من التطور وتحقيق اهداف بشكل أكثر فعالية وكفاءة.
- ✓ ويشير **Finard, J.B** الى ان القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضروريا لاستمرار البنك في ظل المنافسة العالمية المعاصرة وان ادارة المخاطر المالية بالبنك تسعى الى ثلاثة اهداف رئيسية وهي: [2]
  - الوقاية من الخسائر؛
  - تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح؛
  - تدني التكلفة ادارة الخسائر المالية المحتملة.
- ✓ ويشير اخر الى ان ادارة المخاطر المالية اصبحت تمثل مجالا متخصصا يتضمن المقاييس والاجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به، ويؤكد ان الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية وان المعلومات وبعض النظر تمثل عناصر جوهرية ذات اهمية بالغة في عملية ادارة المخاطر المالية.
- ✓ ويعرف اخر ادارة المخاطر المالية على انها استخدام اساليب التحليل المالي وكذلك الادوات المالية المختلفة من اجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية اثارها غير المرغوبة على البنك. ويرى انه يمكن تسمية هذه العملية ادارة الخسائر المحتملة.[3]

---

[1] كلاش مريم بهلول، نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص440.

[2] خليل غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3] بلقة براهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

ومن خلال هذه المفاهيم الاساسية لإدارة الخطر المالي يمكننا ان نتوصل الى تعريف "ان ادارة المخاطر المالية تعني القيام بمجموعة من الانشطة والعمليات بهدف التقليل من الخسائر المحتملة من وقوع الخطر كل هذا يمكن للبنك من التطور والاستمرارية وتحقيق أهدافه.

ثانيا: اهداف ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تبرز اهمية ادارة المخاطر في التحوط من المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات قبل وقوعها لان من غير المعقول الاقبال على الاستثمارات والتوظيفات دون اي اعتبار او حساب للمخاطر والتي ان وقعت الحقت خسائر كبيرة، كما ان قياس المخاطر في اي مشروع يعني تحديد العائد المتوقع من هذا المشروع وتقدير المخاطر المتوقعة الحدوث فيه، حيث ان العائد والمخاطر يرتبطان بعلاقة طردية فكلما ارتفع مقدار العائد ارتفع تبعا له مقدار المخاطرة والعكس صحيح وبالطبع لا يعني ذلك ان تكون الاستثمارات مرتفعة المخاطر سيئة او ان تلك المتدنية المخاطر جيدة، كل ما هناك ان البنك يحتاج الى ادوات لقياس المخاطر في كل الحالتين لتحديد العائد المتوقع في كل مشروع ومقدار المخاطر المتوقعة فيه ليقرر بعد ذلك ايهما يحدد ويختار وبالتأكيد فان الاستثمار الكفء هو الذي يحقق اعلى عائد بأقل قدر من المخاطرة ويمكن تقليص النقاط الاهداف في النقاط التالية[1]:

- بقاء البنك ومواصلة عمله ونشاطه؛
- توفير عملية قابلة للتكرار مبنية على موازنة التكاليف والجداول والجدول الزمني واهداف الأداء؛
- الحد من القلق في البنك سواء بالنسبة للموظفين او المديرين او حملة الاسهم من خلال تقليل المفاجآت والحواجز غير السارة واكتشاف الفرص وانتهازها؛
- تقليل تقلب العوائد عن طريق مختلف ادوات التحوط وضمان استقرار الأرباح؛
- تنويع وتجنب التركيز فمن خلال ادوات قياس المخاطر يمكن التأكد من عدم وجود تراكمات في الاستثمارات غير مرغوب فيها التي قد تتسبب في نتائج سلبية؛
- تجنب سيناريوات الخسائر الفادحة من خلال اليات تقليل الخسائر الفادحة الى خسائر صغيرة او حتى تحويلها الى عائد؛
- تحديد الاستثمارات الامثل يمكن ان تساعد ادوات ادارة المخاطر المستثمرين في تحديد أفضل فرصة من البدائل الاستثمارية المتاحة والتي تضمن مقايضه عادلة بين المخاطر والعائد؛
- تحديد حجم الصفقات وفقا لأهداف المخاطرة؛

[1] داودي حمزة، **...لمخاطر المالية**، مطبوعة موجهة لسنة ثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية كلية التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة الجزائر 2023، ص 13

- التخصيص الامثل للموارد المتاحة بين مكونات للمخاطرة ومكونات للتحوط؛
- الوفاء بكل التزامات البنك اتجاه الغير.

ثالثا: اهمية ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

لقد اصبحت المخاطر المالية قضية حاسمة لكل البنوك وتظهر الانتكاسات الاخيرة للكثير من البنوك عبر العالم الحاجة الى ادوات قوية لإدارة المخاطر. وبالإضافة الى الازمات المالية الاخيرة وحسب (Moix)فقط ساهمت عدة عوامل في تطوير معالجة متناسقة ومتكاملة للمخاطر المالية منها[1]:

- التقلبات المتزايدة في الأسواق؛
- تطوير تقنية المعلومات؛
- تحرير الاسواق المالية؛
- عملية التوريق واختفاء دور الوساطة؛
- التطورات في البيئة التنظيمية والقانونية.

وعليه تبرز اهمية ادارة المخاطر في العناصر التالية:

- يشجع البنك على التفكير في كل تهديد يواجهه وتحليل المخاطر قد تتغاضى عنها في غياب ادارة المخاطر؛
- بعد توضيح المخاطر يشجع البنك على الاستعداد بشكل أفضل لتلك المخاطر؛
- يساعد البنك في تحديد اولوياته اولويات استثماره وتجنب النزاعات الداخلية حول كيفية إنفاق الأموال؛
- ادارة المخاطر تزيد من قيمة البنك عن طريق تحليل احتمالية التخلف عن السداد؛
- ادارة المخاطر تقلل تعرض للتحركات اسعار الفائدة واسعار صرف غيرها من مخاطر السوق؛
- يمكن ان تساعد ادارة المخاطر في تقليل الضرائب عن طريق الحد من تقلبات الأرباح.

المطلب الثالث: خطوات ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

قبل البدء في عملية ادارة المخاطر المالية لابد من انشاء هيئة ادارة المخاطر في البنك وتحديد اهدافها والافضل ان تكون تلك الادارة مستقلة وان يكون تحت تصرفها كل وسائل مادية والبشرية، للقيام بمهمتها ولابد من التأكد من كفاءة العنصر البشري وفعالية وسائل المادية لان ذلك هو اهم عامل للنجاح ادارة المخاطر كما ان تحديد اهدافها يسمح بالتأكد من انها تتماشى وتدعم تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك.

[1] داودي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 14

فاهم غاية لإدارة المخاطر هي تقليل احتمالات وقوع الحوادث المسببة للخطر او تخفيض خسائرها، ان الخسائر المالية، عند وقوعها تنطوي ادارة المخاطر عن على ثلاث ركائز الاولى هي الوعي بالمخاطر التي يواجهها البنك، والثانية قياس وتقييم تلك المخاطر لتحديد تأثيرها، والثالثة التحكم في المخاطر والسيطرة عليها من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات ومسارات عمل تتفق مع الاولويات والسياسات الداخلية للبنك.

والخطوة الاساسية في هذا الاتجاه تبدأ عادة بمعرفة جميع مصادر الخطر المتوقع وتحليلها وتقدير الحد الاقصى لقيمة الخطر المتوقع منها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر وبذلك تم تنفيذ ادارة المخاطر عبر الخطوات الخمسة التالية:[1]

اولا : الخطوة الاولى تحديد المخاطر Identify the Risk :

تتمثل الخطوة الاولى لعملية ادارة المخاطر في تحديد المخاطر ومجالاتها ومصادرها بغية وضع استراتيجية مناسبة وفعالة لإدارتها والتحكم فيها، ومن الافضل وضع سجل بكل المخاطر الممكنة مع تحديد المخاطر المحتملة التي قد يواجهها البنك، ويمكن تحديد تلك المخاطر من خلال الخبرة والبيانات التاريخية الداخلية والتشاور مع المتخصصين. لكي يتمكن البنك من ادارة المخاطر لابد اولا ان يحددها فكل منتج او خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي مخاطر سعر الفائدة مخاطر الاقراض خطر السيولة وخطر التشغيل.... الخ[2].

لكي يتمكن العاملين في البنك من ادارة المخاطر لابد اولا ان يقوم بتحديدها فكل منتج او خدمة يقدمها البنك، تتضمن عدة مخاطر فالتحديد الواضح للمخاطر هو الاساس لأي عملية إدارة المخاطر ولذلك يتعين ان يولي البنك مسالة تحديد المخاطر اولوية عالية وذلك من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي تمس انشطة البنك ووضع الاجراءات المناسبة لتحديد المخاطر الناجمة عن الانشطة القائمة والجديدة على حد سواء.[3]

يرى **Dincer & Hacioglu** ان هذه المرحلة يتم فيها جمع جميع المخاطر المحتملة في قائمة بعدها لا يتم فقط تحديد المخاطر ولكن ايضا التعرف على مصدر او محركات المخاطر المحتملة في هذه الخطوة، ويرى **Kelliher**ان هذه الخطوة يتم فيها مناقشة مجموعة من ادوات تحديد المخاطر المحتملة التي يمكن استخدامها بشكل عام بعدة طرق، وتوصف ببساطة نقطة البداية التوليد نقطة البداية لتوليد الافكار من الادوات الشائعة تحليل SWOTوالذي يعني:

- الوقوف على نقاط القوة **Standing for strengths**

[1] داودي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 15-17.

[2] بن عيني رحيمة، **ادارة المخاطر البنكية، محاضرة** موجهة للسنة اولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، مقياس اقتصاد نقد بنكي معمق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار2022/2021، ص 3.

[3] جواني صونيا، **مرجع سبق ذكره**، الصفحة 32.

- نقاط الضعف **weaknesses**
- الفرص **opportunities**
- التهديدات **threats**

وهذا التحليل هو أحد أشهر تقنيات لتطوير الاستراتيجية .

الاداة الثانية في هذه الخطوة من ادارة المخاطر وهو سجل المخاطر**risk register** الذي يستخدم للاحتفاظ بسجل لجميع المخاطر المحددة وما يقابلها من تدابير التخفيف او تدابير التحوط ويحتوي حسب **Kikwasi**على:

- الغرض من نشاط للبنك؛
- الاهداف والغايات التنظيمية؛
- منهجية تقييم المخاطر؛
- لمحة عامة عن المخاطر البنوك؛
- ملخص المخاطر؛
- تفاصيل المخاطر في كل هدف؛
- كشوف تقييم المخاطر التي تشير الى الاسباب والنتائج والتدبير التخفيف.

ثانيا : الخطوة الثانية تحليل المخاطر:Analyze the risk

ان ادارة المخاطر والسيطرة عليها بشكل فعال تتطلب القدرة على قياسها بأفضل طريقة لتقليل درجة عدم اليقين فتحديد حجم المخاطر مهم جدا من اجل اتخاذ القرار المناسب، بشأنه في هذه الخطوة يتم احصاء حالات تكرار الخسارة (حسب البيانات) والذي من خلاله يمكن التنبؤ بالعدد المحتمل للخسائر التي قد تحدث خلال فترة زمنية معينة كما يتم قياس شدة الخسارة التي تشير الى الحجم المحتمل للخسائر التي قد تحدث وفقا **Kaplan & John** يتكون تحليل المخاطر من اجابة على الاسئلة التالية الثلاثة[1]:

- ماذا يمكن ان يحدث اي ما الخطأ الذي يمكن ان يحدث؟
- ما مدى احتمالية حدوث ذلك؟
- إذا حدث فما هي العواقب؟

للإجابة على هذه الاسئلة فان الخطوة الاولى هي اعداد قائمة بالنتائج او سيناريوهات كالتالي:

[1] داودي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

جدول1 : جدول قائمة السيناريوهات والنتائج

سيناريو Scenario	احتمالية Likelihood	النتيجة Consequence
S1	P1	X1
S1	P1	X2
SN	PN	XN

ويمكن شرح كل سطر i في الجدول رقم (1) كما يلي:

Si : هو تعريف او وصف للسيناريو i

Pi :هو احتمال هذا السيناريو i

Xi : هي نتيجة او تقسيم هذا السيناريو i (اي قياس الضرر الناتج عنه)

يمكن ايضا استخدام خريطة لقياس المخاطر وهي اداة تعرض بالتفصيل المخاطر المتكررة والخطيرة والتي تتطلب موارد كبيرة حيث تساعد على تحديد المخاطر غير المرجحة جدا او ذات التأثير المنخفض او المحتملة جدا ولها تأثير كبير وتفاصيل هذه الخطوة ايضا تضاف الى سجل المخاطرة.

كل نوع من المخاطر يجب ان ينظر اليه بأبعاد ثلاثية وهي الحجم احتمالية الحدوث والتوقيت والقياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب لأنه على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة الى ادارة المخاطر.

بمجرد تقدير مدير المخاطر تكرار وشدة الخسارة لكل نوع من انواع التعرض للخسارة، وتقدير وقتها يمكن تصنيف التعرضات المختلفة للخسارة وفقا لأهميتها النسبية في الخطوة الموالية.

مؤشر مخاطر عدم السيولة = مجموع الخصوم المرجحة / مجموع الأصول المرجحة

ثالثا : تقييم او تصنيف المخاطر Evaluate or Rank the Risk

تعتبر عمليه تقييم المخاطر المالية اداة تخطيطية كونها تعطي صورة شاملة عن المخاطر المالية وتكشف عن طبيعة الاستراتيجية المتبعة للتعامل معها، ففي بعض الحالات قد تكون المخاطر في حجم تفوق فيه تكلفة العائد المتوقع منه، وبعبارة اخرى يصبح تقييم المخاطر بمثابة المرشد الى ما ينبغي عمله ومرشدا لاتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة فمن الناحية العملية لا يمكن تصور ادارة المخاطر اذ لم تكن المخاطر قابلة للقياس، وتبنى عملية تقييم المخاطر المالية على

قاعدتين اساسيتين هم احتمالية الوقوع وحجم التأثير المادي فكل نوع من المخاطر المالية يجب النظر اليه بنظرة ثلاثية الابعاد (حجمه مدته واحتمالية حدوثه).[1]

وفي هذه المرحلة يتم اتخاذ القرارات بشأن المخاطر اي ما إذا كانت مقبولة او خطيرة وتحتاج لإجراءات علاجية، فالأحداث التي يكون احتمال وقوعها منخفض وحجم خسائرها صغير جدا سيكون من الافضل قبول مخاطرها والتعامل مع نتائجها، إذا حدثت فعلا بينما يتم التحوط او ادارة المخاطر الاخرى كما لابد من مراعاة توقيت كل منها حتى يتم في اللحظة المناسبة.

ومن المهم تجنب قضاء الكثير من الوقت في تقييم وادارة مخاطر غير محتملة لان ذلك يؤدي الى اهدار موارد يمكن استخدامها بشكل أكثر ربحية ويجب اضافة نتائج ومعلومات هذه الخطوة ايضا الى سجل المخاطر

رابعا: الخطوة الرابعة معالجة المخاطر:Treat the Risk

خلال هذه الخطوة يتم وضع استراتيجيات لمعالجة المخاطر المحددة او تخفيضها الى مستويات مقبولة لذلك يجب ان يكون البنك جاهز بقائمة من الحلول الممكنة او الخطوات المعقولة لمعالجة المخاطر (خيارات قبول المخاطر او تجنبها او تخفيفها او نقلها) تتضمن خطط وقائية وخطط لتخفيض المخاطر وخطط الطوارئ ثم اختيار الحل الذي من المرجح ان يحقق النتائج المرجوة واعداد خطة لتنفيذ الحل مع التوفير الموارد اللازمة مثل الموظفين والتمويل والدعم اللازم ويتعين تدوين ذلك في سجل المخاطر.

خامسا: الخطوة الخامسة مراقبة المخاطر ومراجعتها Monitor and review the risk

يجب ادراج المراقبة والمراجعة في برامج ادارة المخاطر لسببين هما:[2]

- ✓ **السبب الأول:** ان عملية ادارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالأشياء تتغير وتنشا مخاطر جديدة وتختفي مخاطر اخرى ولذلك فان التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون المثلى في الحاضر والمستقبل الشيء الذي يستدعي ضرورة الانتباه المتواصل والمستمر.
- ✓ **السبب الثاني:** هو ان الاخطاء ترتكب احيانا حيث يسمح اجراء تقييم ومراجعة برامج ادارة المخاطر من اكتشاف هذه الاخطاء وكذا تصويب القرارات قبل ان تصبح باهظة التكاليف.

الخطوات الخمسة السابقة قد تختلف عند بعض المختصين والممارسين في العمليات التي تتم في كل خطوة فقد تكون على النحو التالي تعريف المخاطر(**Risk identification**) قياس المخاطر(**Risk measurement**) تحديد

[1] طبيب سارة، **مرجع سبق ذكره**، صفحة 35.

[2] بلقى ابراهيم **مرجع سبق ذكره** صفحة 21.

ادوات ادارة المخاطر(**Identifying the tools of risk management**) اختيار ادوات إدارة المخاطر (**Selection of risk tools**) تنفيذ المخاطر(**Risk implementation**) .

شكل رقم 1: خطوات إدارة المخاطر المالية

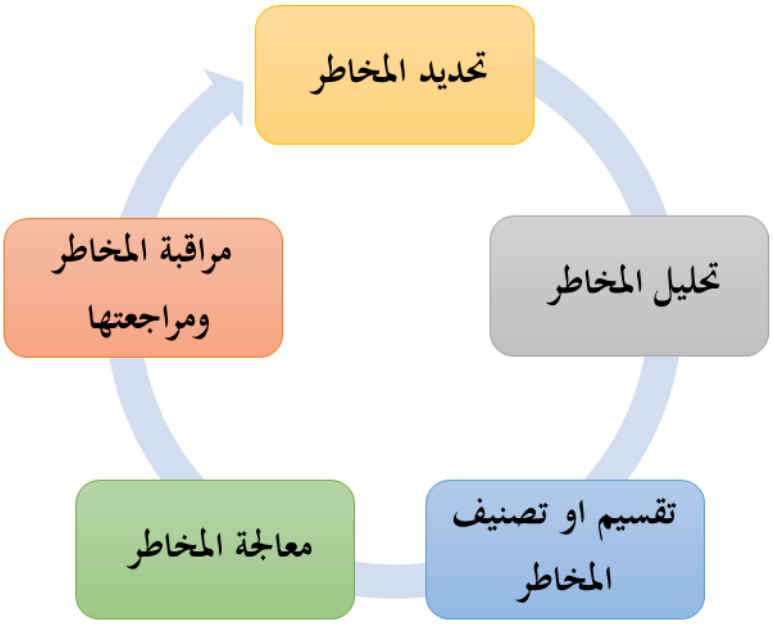

المصدر: من اعداد الطالبة

خلاصة الفصل:

اكتسبت البنوك التجارية مكانة رئيسية في المعاملات الاقتصادية، نظرا لتعدد وظائفها وهذه المكانة جعلتها تتعرض لمخاطر عديدة يوميا، بسبب الثقة التي تمنحها البنوك لعملائها من جهة وبسبب الانفتاح الاقتصادي ودخولها اسواق مالية جديدة في ظل تطور التكنولوجي وتزايد المنافسة لذلك نشير ان تركيزنا في هذا الفصل كان منصبا على ثلاث عناصر اساسية مست بالدرجة الاولى التعريف بالبنوك التجارية، وبيان اهم اهدافها ووظائفها ومن ثم عرض للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والتي تحد من قدرتها وكفاءتها في تحقيق اهدافها وذلك من خلال الوقوف عند اهم المخاطر المالية، من مخاطر الائتمان مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما وجب التوضيح انه بسبب التطورات البنكية والخدمات المالية خلال العقد الاخير من القرن العشرين وتعمق مفهوم العولمة واستحداث ادوات مالية جديدة غيرت من طبيعة عمل البنوك واتجاهاتها مما نتج عنه مخاطر مالية مختلفة ،وهو ما عزز الحاجة الى ادارة المخاطر على نحو يتضمن الكثير من الادوات والوسائل والمؤشرات.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للربحية في البنوك التجارية وعلاقتها بالمخاطر المالية

تمهيد

تسعى البنوك التجارية بوصفها من اهم المؤسسات المالية بدرجة اولى الى تعظيم ربحيتها شانها شان اي مؤسسة يهدف ملاكها الى تعظيم ثرواتهم وزيادة القيمة السوقية لأسهمها، وتلجا البنوك التجارية الى تحقيق تلك الاهداف من خلال زيادة الايرادات الى اقصى حد ممكن او تخفيف التكاليف الى أدنى حد ممكن او كلاهما معا. في سبيل ذلك تواجه البنوك العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة او داخلية تتعلق بالبنوك نفسها.

ولتحقيق هدف الربحية الذي تسعى البنوك لبلوغه لابد ان تتعرض هذه الاخيرة للمخاطر ولا سيما المالية لما يتبعها من تكاليف مرتفعة، للتقليل منها وجدت رقابة معينة، والتي تعرف بإدارة المخاطر المالية.

وبغيت الالمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا الفصل ارتئينا تقسيمه الى مبحثين:

- ✓ ماهية الربحية في البنوك التجارية.
- ✓ تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية الربحية في البنوك التجارية

تعد الربحية هدف اساسي لكافة البنوك التجارية لتحقيق بقائها واستمرارها في تأدية أنشطتها لذا فان الربحية تعد الأداة المهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها، والاستخدام الأمثل لتلك الموارد وذلك بهدف تحقيق اعلى عائد ممكن بحيث لا تقل قيمة ذلك العائد عن العوائد الممكن تحقيقها عن الاستثمارات البديلة.

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية

أولا: تعريف الربحية

- ✓ يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ،وتعد الربحية هدفا للمنشأة و مقياسا للحكم على كفاءته على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدة الجزئية، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين الارباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علما بان المقصود بالاستثمارات هو قيمة الأصول او حقوق الملكية كما تعد الربحية مقياسا أفضل من الربح للحكم على كفاءة المنشأة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقه بينما الربحية توجد مثل هذه العلاقة الأمر الذي يسهل اجراءات المقارنات مع عوائد الفترات الاخرى وكذلك المنشآت الأخرى.[1]
- ✓ الربحية تشير الربحية ضمنيا الى حالة يتجاوز فيها الدخل الناتج خلال فترة معينة النفقات المتكبدة خلال نفس المدة الزمنية، لغرض وحيد وهو تحقيق الدخل كما تعرف الربحية على انها مؤشر يكشف ويعبر عن المركز التنافسي للبنك، في الاسواق المصرفية وجودة ادارته واستغلاله للموارد المتاحة بالإضافة الى انها تشير الى مدى امكانية البنك من زيادة راس ماله وتحمل المخاطر المحتملة واستيعاب الخسائر وتوفير عائد مناسب للمستثمرين بالإضافة الى ذلك فان الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المنشاة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، وتعد الربحية هدفا للبنوك التجارية ومقياسا للحكم على كفاءتها سواء على مستوى الوحدة الكلية او الوحدات الجزئية وبالتالي يمكن القول بان الربحية هي هدف اولي البنك وتعبر عن قدرة البنك على تحقيق الارباح من خلال الاستثمارات التي ساهمت في ذلك، كما تعد الربحية مؤشر عن جودة ادارة البنك وكفاءته والقدرة التنافسية.[2]

---

[1] محمد الطيب، موسى القذافي، **محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1995-2005**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي 2020، ص53.

[2] مرسلي نزيهة، بوعبدلي احلام، **ادارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة ،2015** مجلة معارف، المجلد 14 العدد ،01، جوان 2019، صفحة 56.

- ✓ كما تعرف ايضا انها مؤشر الربح منسوبا الى بعض مكونات الميزانية العمومية او قائمة الدخل كما تقيس الربحية الكفاءة التشغيلية للبنك وأنها تمكن الاطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها والكفاءة التشغيلية ثاني قدرة البنك على تحقيق العوائد الكافية للمالكين المقرضين والعاملين.
- ✓ يمكن تعريف الربحية بانها: 'عبارة عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المنشاة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشاة ومقياس للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية او الوحدات الجزئية، (تقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين الارباح والمبيعات او من خلال العلاقة بين الارباح والاستثمار) الذي ساهم في تحقيقها علما ان المقصود بالاستثمارات هو قيمه الموجودات او حقوق الملكية.

وتعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:[1]

- **قرار الاستثمار**: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف انواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الامثل للموارد المتاحة للبنك، على مختلف انواع الاصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي الى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي الى فوات الفرص، لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق من تحقيق أفضل عائد ممكن، دون التضحية بالسيولة.
- **قرار التمويل**: وهي القرارات المتعلقة بكيفية اظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الاموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الاموال من ودائع وحقوق مالكين وديون بشكل يمكن اصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن، ويمكننا القول بان الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لان الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية الى تأكل حقوق الملاك وبالتالي الى التصفية.

[1] مقيمح صبري، **محددات الربحية في البنوك التجارية –دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADRالجزائري**، مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، ص382.

ثانيا: الفرق بين الربح والربحية

عن الرغم من ارتباط الربح والربحية بشكل وثيق واستخدامهما بشكل متبادل للإشارة الى المعنى نفسه والاعتماد عليهما لتقديم النجاح المالي للبنك الا انه كل من الربح والربحية هم مفهومان مختلفان وبعبارة أخرى[1]:

الربح هو مقياس مطلق للمكاسب الايجابية من الاستثمار او العملية التجارية بعد خصم جميع النفقات، وبالتالي هو المبلغ المطلق للمال الذي يحصل عليه البنك بعد حساب جميع النفقات يتم حسابه من خلال طرح اجمالي المصروفات من اجمالي الايرادات، كجزء من بيان الدخل ان تحقيق الربح وما تسعى جميع البنوك الى تحقيقه لأنه بدونه لن يستمر العمل على المدى الطويل.

على عكس ذلك فان الربحية ليست قيمة مطلقة بل تعتبر مقياس نسبي للنجاح او فشل الاعمال التجارية ويتم الاعتماد عليها من اجل تحديد البديل الافضل الاكثر ربحية، وبما ان الربح كمعيار مطلق لا يمكن الاعتماد عليه في مقارنة كفاءة الاعمال التجارية او المقارنة بين اداء عدة بنوك خلال فترة زمنية معينة، في حين تعتبر ربحية مقياسا يحدد مدى ثبات او تدهور الاداء المالي للبنك ويمكن من خلالها تحديد البنك الاكثر كفاءة في توظيف موارده.

تعبر الربحية من ناحية اخرى على حجم الربح بالنسبة لحجم العمل اي تقيس الربحية مدى كفاءة الاعمال في استخدام الموارد لتحقيق الربح (معدل العائد على الاستثمار) على عكس الربح وتعتبر الربحية مقياسا نسبيا للنجاح او فشل الاعمال التجارية، حيث يتعلق الامر بدرجة اكبر بمعدل العائد المتوقع على الاستثمار (راس المال) او حجم العائد مقارنة بما كان من المتوقع الحصول عليه من استثمار بديل (مثل وضع اموالك في وديعة معتمدة خالية من المخاطر او شراء سندات الخزانة الحكومية) النقطة التي يجب ملاحظتها هي انه من الممكن ان يحقق البنك ربحا ولكن لا يكون مربحا بمعنى اخر يعد الربح معيار ضروريا ولكنه غير كاف لكي تكون الاعمال التجارية مربحة.

لتوضيح الفرق بين الربح والربحية بشكل أفضل نذكر المثال التالي، نفترض ان هناك بنكين البنك الاول والبنك الثاني قد تحصل على نفس الارباح التي تقدر ب 10 ملايين وحدة نقدية في سنة معينة اذ لا يعني هذا ان ربحية كل البنكين هي نفسها حيث انه قد يكون البنك الاول قد تحصل على هذا الربح من خلال استثماره في 500 مليون وحدة نقدية في حين ان البنك الثاني حقق نفس المقدار من الربح نتيجة لاستثماره في 100 مليون وحدة نقدية وبالتالي هنا يعتبر البنك الثاني أكثر ربحية لأنه الاكثر كفاءة.

[1] فرح بن سالم، **أثر كفاية راس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية –دراسة عينة من البنوك التجارية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، –برج بوعريريج – 2022/2021، ص 31.

وعلى هذا الاساس لا يعبر الربح المرتفع على كفاءة الاداء ولا انخفاضه على وجود ضعف او سوء في استغلال الموارد، وبالتالي لا يمكن اعتبار الربح مقياس اساسيا يتم على اساسه مقارنة الكفاءة التشغيلية والكفاءة المالية للبنك، في حين تعتبر ربحية من أفضل المقاييس في قياس وتحديد انتاجية راس المال العامل وتقييم الكفاءة.[1]

المطلب الثاني: وسائل تعظيم الربحية في البنوك التجارية

توجد طرق متعددة لتحسين ربحيه البنوك منها:[2]

اولا: الفرص

البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وانشطة جديدة او في مناطق جغرافية جديدة او لعملاء جدد او خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛

ثانيا: الاسعار

رفع اسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها فمن المعروف ان معظم الفوائد والعملات موحدة بين البنوك الا ان الممارسين غالبا ما يلجؤون لزيادة الايرادات من هذا المدخل ولا سيما انه اسعار الفائدة مثلا لها حد ادنه وحد اعلى ويتوقف السعر على ظروف العميل والعميلة؛

ثالثا: الاصول

الانتفاع الكامل بالأموال والاصول المتاحة تحت تصرف البنك حيث ان بعض المهتمين بتحسين الربحية غالبا ما يركزون فقط على ترشيد الانفاق ولكننا نوجه الانتباه الى انه تحسين الربحية يمكن ان يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة زيادة نسبة الفوائد والعملات استخدام الاصول المتوفرة أفضل استخدام؛

رابعا: النفقات

الضغط على النفقات في اي مجال من المجالات ولا سيما في مجال المصروفات العامة وهي التي تكون مجالا للإنفاق دون رقابة.

---

[1] بوعزيز أزهر واخرون، **أثر مخاطر الائتمان على ربحية البوك التجارية –دراسة قياسية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010–2018**، مجلة الدراسات الاكاديمية، المجلد04، العدد 01، جامعة ادرار، الجزائر، مارس، 2022، ص 187.

[2] مقيمح صبري، **مرجع سبق ذكره**، ص 383.

المطلب الثالث: مصادر الربحية في البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية على العديد من المصادر لتحقيق الربحية مثل:[1]

اولا: الفوائد على القروض

تتمثل الوظيفة الرئيسية للبنك التجاري في اقتراض الاموال في شكل ودائع لغرض اعادة اقراضها بمعدل فائدة اعلى، يمنح البنك انواعا مختلفة من القروض للصناعيين والتجار اذ يشكل عائد الفوائد من القروض الجزء الاكبر من دخل البنك وتعتبر القروض شكل من اشكال الاستثمار الاكثر جاذبية، وذلك نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد عنها مقارنة بعوائد الاستثمارات الأخرى.

ثانيا : الفوائد على الاستثمارات

تستثمر البنوك ايضا جزءا مهما من مواردها المالية في السندات والاوراق المالية الحكومية، حيث تعتبر الفوائد والارباح المتحصل عليها من هذا النوع من الاستثمار مصدر دخل للبنوك التجارية، اذ يتحصل البنك ايضا على مكاسب رأسمالية في حالة ارتفاع اسعار هذه السندات والاوراق المالية في السوق ويعتبر الاستثمار في هذه الاوراق المالية كبديل النقدية، حيث انه لابد من ان يحتفظ البنك بأرصدة نقدية كبيرة لمواجهة متطلبات السيولة.

وتتمثل اهم اشكال الفوائد على الاستثمارات فيما يلي:

1. ارباح الأسهم:

تعد من العناصر الرئيسية لإيرادات البنك تتميز بعدم الثبات او تتوقف على التوزيع السنوي، تعتبر طريقة الحصة الشهرية لأرباح الاسهم في محفظة الاوراق المالية ومصدر ايرادات الاسهم يكون من المحفظة الاستثمارية للبنك بالإضافة لأرباح أسهم شركاته التابعة

2. فوائد السندات واذون الخزينة:

يحصل البنك على فوائد السندات الحكومية وغير الحكومية وذلك على اساس قيمتها الاسمية في تاريخ تحصيل الفائدة، وتفضل البنوك التجارية في هذه الحالة الاستثمار في السندات واذونات الخزانة الحكومية او غير الحكومية بالرغم من انخفاض فوائدها وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها.

3. خصم الكمبيالات:

تستثمر البنوك التجارية جزءا من اموالها في الكمبيالات عن طريق خصمها للعملاء وعادة ما تكون هذه الكمبيالات قصيرة الاجل حيث يقوم التاجر هنا ببيع بضاعة بالدين ويحصل على ثمنها في شكل كمبيالة تستحق في تواريخ مختلفة، يتوجه التاجر بهذه الكمبيالات للبنك طالبا خصمها بمعنى يقوم بالاقتراض بضمانها بعد تأكد البنك

[1] فرح بن سالم، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

من ملائمة المدين بالكمبيالة يقوم بخصمها ودفع قيمته للتاجر بعد خصم الفائدة على قيمتها وعند استحقاق قيمة الكمبيالة يتحصل البنك على قيمتها الاسمية ويستفيد من الفرق بين سعر شرائها وقيمتها الاسمية مقابل الانتظار حتى تاريخ استحقاقها.[1]

ثالثا: ايرادات تشغيلية

تقدم البنوك العديد من الخدمات لعملائها وتحصل على عمولة مقابلها، اذ تشمل هذه الخدمات مجموعة من الاعمال البنكية التقليدية مثل الخدمات الاستشارية، المالية، وخدمات بنكية تجارية، كتحصيل الشيكات والتأجير التمويلي وقبول الكمبيالات والاعتماد المستندي وتحصيل المعاشات والرواتب نيابة عن عملائها ودفع اقساط التامين والإيجارات والضرائب وما الى ذلك نيابة عن عملائهم، بالإضافة الى عمليات سحب على المكشوف واصدار بطاقات الائتمان وتأجير الخزائن الحديدية وصرف وتبادل العملات.

[1] **نفس المرجع السابق** والصفحة.

المبحث الثاني: تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية

تسعى البنوك لتحقيق اعلى مستوى من الأرباح اذ يعد هدف الربحية من الاهداف الرئيسية للمصرف ولكي يتمكن البنك من تحقيق الربحية عليه ان يوظف الاموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة، كالقروض والاستثمارات فكلما سعت البنوك الى زيادة ارادتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك الى الربحية.

تتعدد معايير قياس الربحية كما ان كل المعيار يمكن ان نشتق منه مؤشرات جزئية ويمكن استعراض ذلك كما يلي:[1]

المطلب الأول: معايير قياس الربحية في البنوك التجارية

أولا: القوة الايرادية او العائد على الموجودات (Return On Assets (ROA :

يمثل مدى كفاءة ادارة البنك على استخدام مجموع اصوله اي نسبة العائد على كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول.[2]

ويمكن حساب القوة الايرادية كما يلي:

✓ ويستند هذا المعيار في قياس الربحية الى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق القوة الارادية او العائد على الموجودات بانها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه او هي قدرة البنك على تحقيق الارباح نتيجة لاستخدام موجوداته في نشاطه الاساسي ويتم احتساب القوة الايرادية للبنك بقسمة صافي الربح العمليات على اجمالي الاصول وذلك كما يلي:

القوة الايرادية = معدل دوران الاصول × هامش ربح العمليات

أي:

القوة الايرادية = صافي ربح العمليات/ اجمالي الموجودات

✓ ومن جهة ثانية فان العائد عن الموجودات يساوي ايضا صافي الداخلة مقسوما على اجمالي الاصول وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الاصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

العائد على الاصول (ROA) = صافي الدخل / اجمالي الاصول

[1] مقيمح صبري، **مرجع سبق ذكره**، ص 384.

[2] بوعزيز أزهر واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 188.

يبين هذا المؤشر كل دينار من الأصول كم حقق من ربح أي الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول والارتفاع في قيمة هذا المؤشر يدل على نجاح السياسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للإدارة مما يدل على التوظيف الكفء للمصادر المالية.[1]

✓ ويرتبط معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**)**من** خلال مضاعف حق الملكية (**EM**)حيث ان الاخير يساوي اجمالي الاصول مقسومة على اجمالي حقوق الملكية كما يلي:

اي ان:

$$ROA = ROE \times EM$$

إذا:

العائد على حقوق الملكية =العائد على الاصول × الرفع المالي

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الاصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الاكبر من هذا المضاعف الى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية. وهكذا فان مضاعف حقوق الملكية (**EM**) يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة. ويؤثر الرفع المالي (**EM**)على ارباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الاصول (**ROA**)والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية (**ROE**)الخاص بالبنك.

✓ ويشتق من مقياس العائد على الاصول عده مقاييس اخرى منها:[2]

- **الدخل من اجمالي الفوائد/ متوسط الموجودات:** تقيس هذه النسبة العائد من الدخل الاساسي للمصرف فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والارصدة لدى المصارف والسندات والاسهم وشهادات الايداع المشترات وتتم القسمة على متوسط الموجودات بغية وجود عدالة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي) الموجودات في اول المدة +الموجودات في اخر المدة مقسومة على 2.
- **الدخل من صافي الفوائد / متوسط الموجودات** حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الارباح من انشطتها الاساسية فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

[1] فتحية قشار، **مرجع سبق ذكره**، ص82.

[2] مقيمح صبري، **مرجع سبق ذكره**، ص 385.

- **صافي الربح / متوسط الموجودات** وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة ادارة المصرف لموجوداته ومطلوباته حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين ايرادات المصرف من فوائد وعملات مقبوضة وايرادات الاستثمارات بشكل اساسي والنفقات من فوائد المدفوعة ومصاريف ادارية وعمومية.
- **هامش الربح ومنفعة الاصول** حيث يمكن تحليل العائد على الاصول الى مؤشرين هامين وذلك من خلال العلاقة التالية: [1]

العائد على الاصول = هامش الربح × منفعة الاصول

✓ **هامش الربح**

ويقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من اجمالي الايرادات كما يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على تسيير ومراقبة تكاليفه والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.[2] وذلك لان صافي الدخل يساوي اجمالي الايرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب

هامش الربح =صافي الدخل / اجمالي الإيرادات

وللحصول على مزيد من النسب فانه يتم تحليل الانواع المختلفة من المصروفات والضرائب كمايلي:

- **نسبة مصروفات الفوائد = مصروفات الفوائد /اجمالي الإيرادات.**
- **نسبة المصروفات الاخرى بخلاف الفوائد = المصروفات الاخرى بخلاف الفوائد /اجمالي الإيرادات.**
- **نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض /اجمالي الإيرادات.**
- **نسبة الضريبة = ضرائب الدخل /اجمالي الإيرادات.**

ومجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي واحد صحيح وكلما انخفضت اي نسبة من النسب الاربعة السابقة كلما ادى ذلك الى ارتفاع ربحية البنك.

✓ **منفعة الاصول (AU)**

تمثل منفعة الاصول نسبة الايراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول

[1] **المرجع السابق.**

[2] نعمان محصول، سراح موسو، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013 2018**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، الصفحة 124.

ويتم تقسيم اجمالي الايرادات الى الدخول المحققة من الفوائد والدخول الاخرى بخلاف الفوائد ويتم نصبها الى اصول البنك كما يلي:

منفعة الاصول = دخل الفائدة /اجمالي الاصول+ الدخول الاخرى بخلاف الفوائد /اجمالي الاصول

وتشير هذه العلاقة الى اجمالي عائد الاصول الناتج عن الدخل من الفائدة والدخل من المصادر الأخرى، كما تؤثر تركيبة الاصول على العوائد فالاستثمار في القروض عادة ما يدر عائدا أكبر مقارنة بالاستثمار في الاوراق المالية.

وهكذا يمكن للإدارة ان ترفع دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الاصول، وذلك بالتحول من الاوراق المالية الى القروض، وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة للأحجام الاصول التي تحقق الايرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الاوقات المناسبة وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان البنك يحقق فوائد وارباح على الاصول أكبر ام اقل من البنوك الاخرى المناظرة وكذلك التعرف على تأثير الحجم.

العنصر الاساسي في مزيج الربحية =الاصول المربحة / اجمالي الأصول

وتشمل اصول المربحة كل الاصول التي تولد دخل من الفوائد ومتحصلات إيجارية ويتم قياس هذا النوع من الاصول من خلال طرح كل الاصول غير المربحة من اجمالي الأصول. وكلما كان العنصر الاساسي في مزيج الربحية كبيرا كلما كبر حجم المنفعة المتولدة من الأصول(**AU**).

ثانيا: العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE:

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الامريكية من طرف *ديفيد كول* كإجراء لتقييم اداء المصارف وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة اشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم ارباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل اساسا في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر راس المال ومخاطر التشغيل.

معدل العائد على حقوق الملكية يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار اموال المالكين ويمثل مقياسا للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيل المالي كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى اليه البنك من استثمار اموال المالكين ويعد معيار لتعظيم ثروة المالكين كما يعمل البنوك على زيادته مما يتناسب وحجم المخاطر[1]

ويقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) : مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار اموالهم لدى المنشاة وتحمله المخاطر وهو يستند الى مفهوم الربح الشامل حيث يقاس من خلال المعادلة التالية:

صافي الدخل/اجمالي حقوق الملكية = ROE

كما تقيس هذه المعادلة العائد على كل وحدة نقدية من اموال الملكية ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات لذلك يعتبر المعدل الاعلى أفضل بالنسبة للبنك لأنه يعني زيادة في الارباح المحتجزة اي زيادة في حقوق ملكية.

ويقصد بمكونات المعادلة السابقة ما يلي:

- **حقوق الملكية:** هي راس المال المدفوع مضافا اليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية اضافة الى الارباح الغير موزعة وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الاجل او قصيرة الاجل.
- **صافي الدخل:** ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة او اية مصادر اخرى بعد طرح الضريبة اي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسب قبل الضريبة باعتبار انه الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة ادارة البنك في ادارة جانبي الميزانية او المهارة في استخدام الموجودات(كفاءة تشغيل) وكذلك المهارة في تركيب الجانب الايسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع كما يمكن ان تشتق من النموذج السابق عدة مؤشرات هذه الاخيرة التي يمكن تصنيفها الى مجموعتين من النسب: مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:[2]

فيما يتعلق بالمجموعة الاولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون(**Dupont system**) يعتبر نموذج من اهم النماذج المستخدمة في تقييم الاداء بدء استخدامه في بداية القرن

[1] نعمان محصول، سراج موسى، **مرجع سبق ذكره، ص** 125.

[2] **نفس المرجع** والصفحة.

20 اقتصر في البادئ على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر الاولى على كفاءة الادارة بتحقيق الارباح وهي نسبة صافي الربح الى اجمال المبيعات، وتعتبر النسبة الثانية عن كفاءة الادارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات الى اجمالي الموجودات وفي عام 1970 تم تطوير نموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار الى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق اضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطر، وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي احد نسب هيكل راس المال والمتمثلة بنسبة اجمالي الاصول الى حقوق الملكية، ان معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك يقيس معدل العائد المتحقق للاستثمار اموال المالكين هو مقياس لأداة الإدارة.[1]

حيث يوضح هذا النموذج الاثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الاصول او مؤشر العائد على الأصول (**ROA**) كما يبين قدرة الرافعة المالية (**EM**)على رفع العائد على حق الملكية(**ROE**) الى مستوى اعلى من العائد على الاصول حيث يتحدد مؤشر العائد على الاصول بمؤشرين هما:

- **هامش الربح(PM)**: الذي يعكس مدى الكفاءة في ادارة ومراقبة تكاليف.
- **منفعة الاصول (AU)** :وتسمى استعمال الاصول حيث يدل هذا المؤشر على الاستعمال الافضل للأصول اي انتاجية الاصول.

-اما المساهمة الثانية للنموذج ديبون هي شرح وتوضيح العلاقة بين(**ROA**) و (**ROE**)حيث ينبع الفرق بين الاثنين(العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية اذ عن طريق ضرب العائد على الاصول بمضاعف حقوق الملكية او ما يعرف بالرافعة المالية:[2]

مضاعف حق الملكية = اجمالي الاصول /حقوق الملكية)

فانه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

$$ROE = AU \times PM \times EM$$

[1] حسينة محاش، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014/2018** الطبعة 5، العدد 1، المخبر والجامعة، وحدة تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، ديسمبر ،2021 الصفحة 58.

[2] بن العمودي حنان، واخرون، **تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة من 2016 الى 2020** مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد07، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر، 2023، ص 56.

ما يستفاد من هذه الصيغة انها تفسر الاداء بشكل افضل فاذا حقق البنك عائد على حقوق الملكية مرتفع او منخفض فانه يمكن تتبع او استرجاع سبب هذا الارتفاع او الانخفاض الى العائد على الاصول الاولى الرافعة او لكليهما، اذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود على الرافعة المالية فان المحللين والمساهمين يتعرفون الى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والاداء وبالمقابل فان تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال ادارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والانتاجية) فانه ستكون في هذه الحالة رسالة اخرى للمحللين والمساهمين عن ادارة البنك، ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر الى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.

كما ان هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية، حيث يؤدي الى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر راس المال.

ثالثا: معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف: [1]

من المعروف ان حقوق الملكية ليست هي المصدر التمويلي الوحيد الذي يحقق الربحية في البنوك وخصوصا ان البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وانما بأموال المودعين، وبهذا فهو لا يحتاج راس المال بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري او الصناعي وغيره فراس المال يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خصوصا اصحاب الودائع منهم وبهذا فقد اشتمل هذا المقياس على الاموال المتاحة للتوظيف الى جانب حقوق الملكية وبالتالي لم يتم استبعاد مصدر تمويل مهم الا وهو الودائع المصرفية.

وعليه تكون النسب على النحو التالي:

معدل العائد عن الاموال المتاحة للتوظيف = (صافي ارباح السنة المنتهية /حقوق الملكية +مجموع الودائع) ×100

[1] حسينة محاش، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في البنوك التجارية

اولا: الاهداف المشتركة لقياس المخاطر المالية والربحية

الربحية والمخاطرة مفهومان مترابطان لا يمكن تفسير أحدهما دون الوقوف على الاخر، لذا فان البنوك تعتمد في تقييم ادائها على مقاييس العائد ومقاييس المخاطرة وتتمثل اهداف تشغيل البنك في:

- تعظيم الإيرادات.
- تنمية التكاليف.
- التخفيف من الضريبة (حماية الدخل).
- المحافظة على قاعدة الأصول.

ثانيا :اساليب التقليل من المخاطر المالية وزيادة الربحية

لذلك فان ادارة البنك تعمل على زيادة الربحية بأساليب مختلفة تشمل ما يلي:

- التنويع.
- الرقابة على جودة القروض.
- الرقابة على مصروف الفوائد والمصاريف الاضافية الاخرى.
- توليد العملات وارادات الخدمات المصرفية الاخرى.
- تجنب الضرائب.

فالطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والعائد الذي تسعى البنوك التجارية لتحقيقه جعل هذه الاخيرة تواجه مخاطر كبيرة ومختلفة تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق، مثل مخاطر عدم التسديد، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة وتسعى المصارف لتحقيق الاهداف التي تسمح لها بالبقاء والتوفيق بين الربحية والسيولة والضمان، الا ان هناك عدة عوامل وقوى متغيرة تمثل مجمل الاخطار التي تهددها حتى في بقائه الشيء الذي جعل بعض الباحثين يشبهون البنك في هذا المجال بالية للمخاطر ويعتبر من الاسباب التي تقود افلاس وفشل البنك، ومن جهة اخرى فان العمل على الاستثمار بهدف تحقيق الربح مهم جدا.[1]

[1] رحيمة شخوم، عبد القادر حفاي، **أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر للفترة 2010/ 2018**، مجلة الدراسات العادات الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، مخبر العلوم الاقتصادية وتسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، جوان ،2021، ص 223.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية

البنك التجاري كغيره من المؤسسات يتأثر بالبيئة المحيطة به سواء كانت بيئة داخلية او خارجية تحددها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

أولا: عوامل البيئة الداخلية

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية سواء كانت هذه العوامل الخارجية تتعلق بالبيئة المحيطة، سواء كانت سياسية، اقتصادية، تشريعية.... او داخلية تتعلق بالمصارف نفسها كحقوق الملكية الموجودات السيولة نذكر منها:[1]

1. ادارة البنك

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة ادارة هذه البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطرة وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الايرادات، من خلال خبرة الادارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فقدرة ادارة البنك على ادارة وضعها المالي بشقيه ادارة الموارد وادارة الاستخدامات يعكس مدى نجاحها في تحقيق اهداف البنك ففي حال تمكنت هذه الادارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية، اخذت بعين الاعتبار محاولة تخفيض التكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيها لتعظيم ايرادات تلك الاستخدامات فان ذلك سيؤدي الى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة مالكيه وربحية البنوك التجارية ما هي الا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها اداراة تلك البنوك فالإدارة الراشدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك البنوك، من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والامان.

2. حجم البنك

يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات او بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك مقاس بالموجودات يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة ولكن يلاحظ ان حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون اكبر من البنوك الصغيرة، بمعنى ان درجة الرافعة المالية اكبر الامر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية كما ان زيادة حجم موجودات

[1] الياس اسعد حوراني، **أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية**، مشروع اعد لنيل درجة الاجازة، في علوم الادارة، الجمهورية العربية السورية وزارة التعليم العالي المعهد العالي لإدارة اعمال، 2021/2020، ص 30.

البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار فمن المتوقع دائما ان زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي الى زيادة ربحيتها.[1]

3. السيولة

يقصد بالسيولة قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل اي اصل من الاصول الى نقود سائلة وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه التقنية في تلبية طلبات المودعين للسحب على ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع وبالتالي فان السيولة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي تحد نتيجة اضطرار البنك الى تصفية بعض اصوله غير سائلة، وبذلك يمكن القول بان السيولة تمثل عنصر الحماية والامان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات لائتمان في اي وقت، وبالتالي نظرا لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد ادنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الامر الذي يدعو الى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك الى التصفية الاجبارية لبعض اصولهم مما قد يترتب عن ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في لا امه بين متطلبات السيولة والربحية.

4. الودائع

تعتمد المصارف اعتمادا كبيرا على الودائع المقدمة من الجمهور لتمويل القروض التي يجرى تقديمها للعملاء وذلك باعتبار ان الودائع تمثل مصدر التمويل الارخص للبنك، حيث يخلق حجم اكبر للودائع قدرة متراكمة لدى البنك لتقديم المزيد من القروض وتحقيق المزيد من الارباح ولكن تجدر الإشارة الى ان وجود المزيد من الودائع مع غياب الطلب المرتفع على القروض يمكن ان يؤدي الى انخفاض ارباح البنك وذلك لان البنك يكون مضطرا لدفع فوائد مرتفعة على العوائد، كالودائع الثابتة وذات الاجل دون ان يحصل على مقابل من الفوائد المدينة التي يتقاضاها على القروض.[2]

ثانيا: عوامل البيئة الخارجية

تشمل عوامل البيئة الخارجية المتغيرات التي لا تتعلق بممارسات ادارة البنك بل هي خارجة عن سيطرة الادارة، وتشمل عوامل الغير مباشرة ترتبط بالبيئة المحيطة ولكن لها تأثير كبير على تشغيل واداء المصارف أبرز هذه العوامل ما يلي[3]:

---

[1] باسل جبر حسن، أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2004، ص 97.

[2] رميسة كلاش، الهام نايلي، **مخاطر السيولة وأثرها على الربحية في البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد03 جامعة ام البواقي، الجزائر 2021، ص 616.

[3] الياس اسعد حوراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

1. الضرائب

تمارس الضرائب تأثيرها على الربحية لأنها تؤثر على القدرة التنافسية لمختلف الادوات والاستثمارات في الاسواق المالية فعلى سبيل المثال فرض ضرائب على الدخل من الفوائد مع تطبيق اعفاء ضريبي على الارباح الرأسمالية يعدل الطلب على الودائع ويجعلها اقل جاذبية من الاستثمار في الاوراق المالية، كما تؤثر الضرائب على السياسة الاستثمارية للبنك حيث تعمل البنوك بشكل عام على ضبط قراراتها وتعديل سياساتها بالشكل الذي يضمن لها التقليل من الضرائب الواجب دفعها، فضلا على محاولة الاستفادة من تواجد اي ثغرات في قانون الضرائب بصورة اخرى فان المجالات الرئيسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تقييم بيئة الاعمال وامكانية تحقيق الربح في البنوك هو الطريقة التي تتبعها السلطات المالية في فرض الضريبة على الارباح وايرادات الفوائد فالعديد من السلطات المالية تطبق الضرائب المباشرة على العملات المصرفية، او تحدد الحد الادنى من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي فان زيادة مقدار الضريبة ينتج عنه تناقص مقدار الربح الصافي ما لم تتمكن الادارة من تمرير العبء الضريبي الى العملاء عن طريق رفع الرسوم والعملات وهوامش الفائدة.

2. التضخم

هو عامل مهم من عوامل الاقتصاد الكلي الذي قد يؤثر على الايرادات المصرفية ويعتمد تأثير التضخم على الربحية بصورة ايجابية او سلبية من خلال القدرة على توقع مسار التضخم بصورة صحيحة، فمعدلات التضخم المتوقعة بصورة مسبقة تمكن البنك من ضبط اسعار الفائدة بالوقت المناسب من اجل زيادة الايرادات بصورة اكبر من التكاليف الاثار الايجابي حيث يتم زيادة اسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بأكثر من نقطة مئوية مقارنة مع الودائع، بدلا من ذلك يؤدي التباطؤ في تعديل اسعار الفائدة من قبل المصارف الى زيادة اسرع في تكاليف البنك مقارنة مع الايرادات وبالتالي الى انخفاض الربحية.

معدل التضخم مفهوم التضخم بشكل عام هو حالة يكون فيها ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار او انخفاض في قيمة المال على مدى مدة من الزمن بعبارة اخرى تضخمه لارتفاع المنتشر والمستمر في المستوى الاجمالي للأسعار الذي يقاس بمؤشر تكلفة السلع والخدمات المختلفة وهو عامل اخر للاقتصاد الكلي يرتبط بشكل ايجابي بأداء البنوك فان معدلات تضخم المرتفعة تؤدي الى زيادة معدلات الفائدة على القروض وبالتالي زيادة الربحية يجب ان نلاحظ انه اذا لم يكن معدل التضخم متوقعا فقد يؤدي ذلك الى زيادة تكاليف التمويل والتأثير على الربحية.[1]

[1] هالة عيدان حسون، وحيدة جبر خلف، **تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصرف التجارية دراسة التطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط**، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد ،03 العدد01، كانون الثاني، 2022، الصفحة .303

3. الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على حالة الدورة الاقتصادية، حيث تؤثر الاختلافات في الدورات الاقتصادية على العرض والطلب على التسهيلات الائتمانية والودائع فارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يشير الى وجود فرص مواتية للبنك يمكن من خلالها تحقيق الربحية، لان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يحدث خلال فترة الازدهار الاقتصادي التي تتسم بزيادة الطلب على التسهيلات وتنخفض مخاطر عدم السداد وتتحسن قدرة البنك على توليد الارباح وتحدث الحالة المعاكسة عند انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، حيث يعتبر ذلك مؤشرا على وجود ظروف سوقية غير مواتية وتزداد حصة المصرف من التسهيلات المتعثرة وتدهور الأرباح.[1]

4. المنافسة

تعتبر المنافسة المصرفية عن الاجراءات التي تسعى من خلالها البنوك الى التأقلم مع التطورات الدائمة على مستوى السوق من خلال المحافظة على العملاء الحاليين وجذب اكبر عدد ممكن من العملاء المرتقبين والاستجابة لطلباتهم المعقدة والمتغيرة باستمرار، يظهر غياب السلوك التنافسي في حال تركز السوق ووجود نوع من الاحتكار في السوق المصرفية حيث يتاح للبنك فرصة ممارسة السلطة في تسعير المنتجات وتحقيق ارباح مجزية من خلال القدرة على فرض هوامش فائدة عليا عن طريق تحديد اسعار فائدة اعلى على القروض وادنى على الودائع، وذلك عكس ما هو عليه الحال عند التنوع والانتشار وتواجد العديد من الاطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، ففي ظل وجود مناخ تنافسي يجد البنك نفسه مضطرا الى اتخاذ جملة من الاجراءات التشجيعية كتخفيض العملات على الخدمات المصرفية وتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة ورفع اسعار الفوائد على الودائع مقارنة مع غيرها من البنوك الاخرى، فضلا عما تتحمله البنوك من مصاريف اضافية ناتجة عن النشاط التسويقي وبالتالي يصعب على البنوك في ظل المنافسة الشرسة والكفاح من اجل زيادة الحصة السوقية تحقيق عوائد مجزية على استثماراتها الامر الذي يترك اثره على صافي الربح ومعدلات الربح المحققة.

[1] الياس اسعد حوراني، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الحيوية ضمن اطار الاقتصاد الوطني فهي تحتل مكانة هامة في الجهاز البنكي حيث تسعى لتحقيق العديد من الغايات في مقدمتها تعظيم الربحية والتي تعتبر من المؤشرات الاساسية لتقييم كفاءة هذه البنوك، اذ تعكس ربحية البنوك الصورة الواقعية للعملية الاستثمارية وتشكل معيارا للحكم على مدى نجاح البنوك التجارية او فشلها، ان المحافظة على تحقيق مستويات هذه الربحية تحدها العديد من العراقيل لعل اهمها المخاطر المالية التي تعتبر من ابرز العوامل التي تترك اثرها على الربحية وتجعل نتائج اعمال البنك عرضة للخسائر، فالبنوك اليوم اصبحت تواجه مخاطر مالية متنوعة وعلى راسها مخاطر السيولة، مخاطر اسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، بغية الرفع من عوائدها وهذا ما ادى الى تطوير اساليب لاحتواء هذه المخاطر وادارتها اي ما يعرف بإدارة المخاطر المالية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد:

بعد ان تناولنا في الفصلين النظريين الاول والثاني الى اهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية والربحية في البنوك التجارية والدور الفعال الذي تلعبه ادارة المخاطر المالية في تحسين الربحية في البنوك التجارية سوف نتناول في هذا الجانب التطبيقي دراسة حالة تطبيقية على مستوى البنك لمعرفة اهمية ادارة المخاطر في تحسين الربحية في البنوك التجارية حيث وقع اختيارنا على **البنك الوطني الجزائري BNA**الذي يعتبر من اهم البنوك العمومية في الجزائر.

يرتكز الفصل أولا على التعريف بالبنك والتعريف بمصلحة ادارة المخاطر ثم دراسة مؤشرات المخاطر المالية التي يتعرض لها هذا البنك ومؤشرات الربحية الخاصة به.

ومن اجل الامام بمختلف جواب موضوع هذا الفصل ارتأينا تقسيمه الى مبحثين وهما:

- ✓ المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري ومصلحة ادارة المخاطر المالية.
- ✓ المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر ادارة المخاطر المالية على الربحية في البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري ومصلحة ادارة المخاطر المالية

يعد البنك الوطني من اهم البنوك التجارية العمومية في الجهاز المصرفي الجزائري تأثيرا ومكانة من حيث حجم راس المال او حجم الايداعات او القروض التي يمنحها. كما يعتبر اول بنك تجاري جزائري عمومي تأسس غداة الاستقلال.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري

لم يكن للجزائر نظام بنكي وطني بعد الاستقلال ولكن في نهاية 1962 قامت بتأسيس اول بنك وهو البنك المركزي الجزائري بتاريخ 1962/12/13 وتم انشاء البنك الوطني الجزائري في اطار اعتماد الدولة الجزائرية على تأميم قطاع البنوك وهذا بموجب الامر 66/ 178 المؤرخ في 1966/6/13 وهو اول بنك تجاري في الجزائر وهو عبارة عن شركة اقتصادية مالية ذات اسهم ومؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي بالشارع شيكيفارا بالعاصمة، ذات راس مال يقدر به 41.6 مليار دينار وذلك بعد عملية الاصدار للاسهم مقدر حجمها ب 27,000 سهم بواقع مليون دينار للسهم وذلك حسب احصائيات معلنة في جوان 2009 على الموقع الالكتروني للبنك ويضم البنك حاليا 277 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية للاستغلال 31 وكالة رئيسية ونظرا لإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها البنك وكذلك توفري على الحد الادنى من الشروط التي سمحت له ان يكون اول بنك يسلم له الاعتماد من طرف البنك العالمي بتاريخ 1995/9/5بحلول عام 1990 تم وضع حد للمساهمات الخاصة في راس مال البنك اين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح ملكا للدولة حسب القانون الاساسي فان البنك يسير من قبل مدير عام ومجلس ادارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع طويلة وقصيرة الاجل وتمويل مختلف حاجات الاستغلال والاستثمارات لجميع اعوان الاقتصاد وجميع القطاعات الاقتصادية ،كصناعة، التجارة، الزراعة...الخ

ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري

في ظل اهداف واستراتيجيته تتمثل فيما يلي:

- تنفيذ برامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير والمتوسط الاجل وفقا للأسس المصرفية اقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة.
- خصم وتحصيل الاوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعمليات الدفع.
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المنشآت واعادة استثمارها.
- متابعة وتصفية كل المشاكل المالية.
- يلعب دور الوساطة في العمليات المالية في البورصة اعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.

- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- يضمن للمتعامل للمعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية.
- تمويل المؤسسات الجديدة لا سيما المشاريع الموجهة للقضاء على البطالة.

ويقسم البنك الوطني الجزائري الى 4 مفتشيات كما انه يتكون من أربع مديريات ويقوم بتقسيم وظائفي عبر خمس اقسام وهي القسم الدولي، لقسم تنظيمه نظام المعلومات، قسم التسيير الوسائل المادية والموارد البشرية، قسم الالتزامات، قسم الاشغال، النشاط التجاري.

ثالثا: نشاطات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة اهمها ما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الاموال من طرف الاشخاص، كما ان البنك يسمح بالتسديد اما نقدا او لأجل اي عند حلول اجل استحقاق كذلك يصدر وصلات الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات وسندات (وتتم عملية الاقتراض من اجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين)؛
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا او عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك؛
- يمنح قروض بجميع اشكالها سواء كانت قروض او تسبيقات بدون ضمانات وذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة؛
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية او لحساب الدولة؛
- توزيع رؤوس اموال الافراد ومراقبة استعمالها؛
- اكتتاب جزئي او كلي سواء بضمان او بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين؛
- يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم شراء الاوراق التجارية الوصولات الدفعات المبالغ المسطرة من طرف الخزينة العامة او الشركاء العموميين والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول الى امر ناتج عن العمليات الصناعية الزراعية التجارية او المالية؛
- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى؛
- التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية استقبال وديعة مبالغ السندات استقبال الاموال الناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة سند لأمر الشيك فواتير او وثائق تجارية؛
- يلعب دور الوساطة في عملية الشراء او البيع كذلك الاوراق العاملة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة كما انه يضمن تقييم خدمات مالية متعلقة بالوثائق او الأوراق؛

- يقوم بجمع عمليات التبادل سواء كانت نقدا او لأجل كذلك عمليه التعاقد من اجل الاقراض والاقتراض؛
- قبول جميع العمليات المتعلقة بالاعتمادات المستندية الغير قابلة للتعديل الطلبات على الاعتماد المستندي؛ ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية؛
- يؤمن خدمات للمؤسسات الاخرى والمتعلقة بالقرض؛
- اكتساب اموال من العمليات التالية البيع الايجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة والتي تخص نشاط البنك او المتعاملين معه.

رابعا: مهام البنك الوطني الجزائري

تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي تنفيذ برامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير المتوسط الاجل وفق الاسس المصرفية بشأن المخاطر والضمانات كتسهيلات الصندوق وسحب على المكشوف

- يلعب البنك دور المرسل بالنسبة للبنوك التجارية.
- تصير نشاط البنوك التجارية الاجنبية اضافة لصناديق القرض الفلاحي.
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات واعادة استثمارها.
- خصم الاوراق التجارية والاوراق المالية.
- اقراض المنشآت الصناعية منها العامة والخاصة.
- تقديم ضمانات لكل الاسواق العمومية عند الاستعراض عن طريق القروض الاجنبية وتمويل عملية التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: تقديم مديرية إدارة المخاطر المالية

أولا: تقديم مديرية ادارة المخاطر المالية

طبقا لوضع النظام رقم 02-03المحرر في 14 نوفمبر 2002 في بنك الجزائر المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية انشئت مديرية ادارة المخاطر مهام وهي:

- تقترح مديرية ادارة المخاطر وتظهر على وضع استراتيجية ادارة المخاطر للبنك؛
- تحدد الطرق والاجراءات تحدد الطرق والاجراءات ووسائل تعريف ومتابعة المخاطر؛
- تقوم بتحليل محفظة المخاطر للبنك؛
- تظهر على نوعية وفعالية اجراءات التسيير ومتابعة المخاطر؛
- ضمان وظيفة التحليل وتقييم المخاطر وكذلك اعداد مخطط المقاييس.
- تكلف بالمتابعة على الاقل مرة في السنة خريطة المخاطر؛

- اعداد برنامج مهام المراقبة على الاقل مرة في السنة مع ادماج الاهداف السنوية المحددة من طرف الهياكل التنفيذية والمداولة.
- اعداد تقرير ثانوي متعلق بإدارة المخاطر البنك وتحرير التوصيات والاقتراحات

ثانيا: التنظيم الهيكلي لمديرية ادارة المخاطر المالية وصلاحياتها

تنظم مديرية ادارة المخاطر في ثلاث اقسام يسير كل قسم من قبل رئيس قسم الذي يترأس مجموعة من المراقبين.

✓ **قسم مخاطر الائتمان:**

يتكون قسم مخاطر الائتمان من مراقبين مخاطر المؤسسات الكبيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخواص والقروض الخاصة وله مهام متمثلة في الاتي:

- التعريف بالمخاطر المتعلقة بوظيفة الائتمان بالتعاون مع مقاطعة الالتزامات وهياكل الاتصالات
- تحديد إطار مشترك لتقدير الخطط الخطر على العملاء.
- وضع تعليمة مستقلة عند مركز ومراقبة المخاطر.
- وضع اليات المراقبة المطابقة على مستوى عملية منح الائتمان.

✓ **قسم مخاطر السوق**

يتكون قسم مخاطر السوق من مراقبين المخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف اذ يقوم بالحفاظ على العلاقات الوظيفية مع المقاطعة الدولية ومديرية المالية والخزينة ومديرية الشبكة. ويكلف ايضا:

- تحديد المخاطر المتعلقة بالصفقة بالتعاون مع الهياكل المذكورة اعلى وضع نظام التقدير لتغطيه المخاطر.
- وضع نظام متابعة الاجراءات قيد التشغيل من اجل انجاز العمليات في السوق.
- تلقي بانتظام الهياكل المعنية للمعلومات حول عملية الصرف كذلك تلك المتعلقة بمحفظة التفاوض والنتائج المتحصل عليها.
- قيام عرض البنك حسب خطر الصرفة بالعملة وبالنسبة لجميع العملات.

✓ **قسم مخاطر التشغيل**

يتشكل قسم المخاطر التشغيل من مراقبة مخاطر العجز للعمليات والاستراتيجية التشغيلية له مهام متمثلة فيما يلي:

- تحديد المخاطر الداخلية للبنك الناجمة عن نقص المفهوم والتنظيم والحوادث الخارجية؛
- وضع الاجراءات المناسبة؛
- اعداد وطرح والالزام بوضع الحدود التشغيلية؛
- اعداد سيناريو التكفل بأحداث كل خطر جديد وتقدير فعالية والنتائج؛
- تشكيل قاعدة معطيات على مستوى كل نوع من الخطر؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري

منذ 2007 فان البنك الوطني الجزائري قام بإنشاء هيئة مكلفة بإدارة المخاطر مرتبطة مباشرة مع الرئيس المدير العام للبنك ومن صلاحيات رئيس كل قسمما يلي:

- كل قسم يترأس من قبل الرئيس الذي راس مجموعة من المخاطر.
- ينشط وينسق النشاط في مجال التسيير والتحليل والمتابعة ومراقبة المخاطر.
- يكون مسؤول عن المهام الواجب تنفيذها من قبل الهيكل الواجب التكفل به.

اما فيما يخص صلاحيات مدير ادارة المخاطر المالية فتتمثل فيما يلي:

- يوجه المدير ينسق ويقوم بمراقبة نشاطات المديرية التي يكون مسؤولين عليها تساعده في ذلك مساعدة المديرية؛
- يقوم بإعداد جدول الاعمال السنوي للهيكلة ويساهم بالتعاون مع جميع الهياكل الاخرى بالتعرف على المخاطر؛
- يطور الاجراءات ووسائل قياس هذه المخاطر؛
- يزود ويقوم بإعلام البنك بالمعلومات المتعلقة بهذه المخاطر
- ضمان متابعة صارمة للعملاء الخاطرين
- تحديد قواعد الاستقبال ودراسة وتشكيل الضمانات اعلى من القرار ومنح الائتمان

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لادارة المخاطر المالية للبنك الوطني الجزائري:

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري

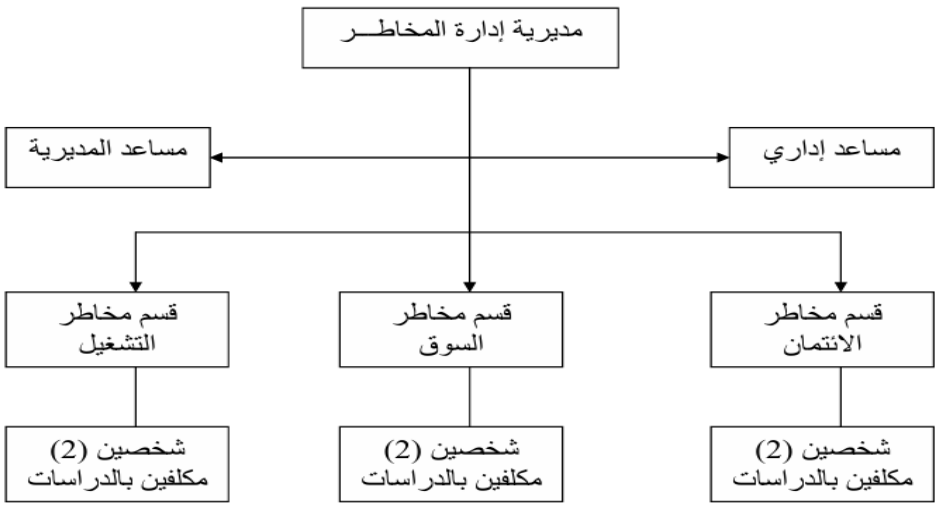

المصدر: وثائق البنك الوطني الجزائري (2014)

شكل رقم 2 :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر ادارة المخاطر المالية على الربحية في البنك الوطني الجزائري

تلعب الادارة الاستراتيجية للمخاطر المالية دورا حاسما في تشكيل وتحسين الربحية في البنوك التجارية ويعد البنك الوطني الجزائري مثال جيد في هذا الصدد حيث تم التطرق الى فحص مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الربحية بهدف تقديم رؤية لفهم طبيعة العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في البنوك التجارية.

المطلب الأول: تحليل عناصر البيانات المالية المجمعة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021

تسعى الدراسة الى تحليل المخاطر المالية والربحية حيث تم التطرق اولا الى اهم عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج المجمعة لها ثم التطرق الى مجموعة من مؤشرات قياس المخاطر المالية ومؤشرات الربحية.

اولا: تحليل اداء مؤشرات الميزانية وجدول حساب النتائج للبنك الوطني في الفترة 2018 -2021

بإمكاننا ايضا تتبع اداء مؤشرات الميزانية وجدول حساب النتائج بشكل أكثر وضوحا من خلال **وذلك من خلال** الجدول والشكل البياني التاليين:

جدول 2: أداء اهم عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2018-2021)

السنوات	2018/12/31	2019/12/31	2020/12/31	2021/12/31
النتيجة الصافية	35832	19064	23048	46690
إجمالي الأصول	3082299	3491983	3440271	4481253
النقدية	337317	431208	204208	331762
حقوق الملكية	288240	299419	320743	380490
إجمالي الإيرادات	141316	142061	139065	149033
مجموع الودائع	2213933	2464021	2640958	2051397
مجموع القروض	2226378	2557852	2466159	2722290
صافي خسائر القروض	45566	87266	55185	64516
الأصول الحساس اتجاه الفوائد	2245063	2580493	2494766	2755681

شكل رقم 3: أداء اهم عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2018-2021)

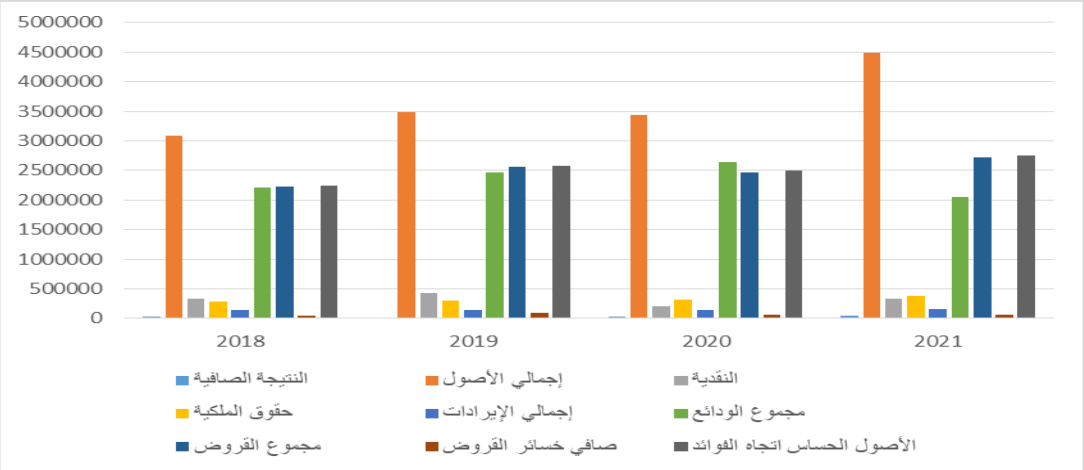

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول1 والشكل2 أعلاه يمكن القول ان النتيجة **الصافية** ارتفعت من 35832 عام 2018 الى 4481253عام 2021 الا انها عرفت تذبذبا خلال عامين 2019 و 2020 بسبب القروض الممنوحة كما نلاحظ ارتفاع **اجمالي الاصول** من 3082299 عام 2018 الى 4481253 عام 2021 ويعكس هذا الارتفاع قدرة البنك على جذب الودائع ومنح القروض للعملاء وهذا راجع الى التوسع في انشطته واستثماراته وتوظيفه للأموال مما ساهم وساعد في الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة الا ان النقدية تميزت بالتذبذب طوال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 337317عام 2018 الى 431208 عام 2019 وهي اعلى قيمة وصلت لها خلال فترة الدراسة نتيجة توفير البنك للسيولة لتنخفض بعدها عام 2020 الى 204208وتعود الى الارتفاع مجددا عام 2021 ب 331762 مما يوضح استعادة البنك قدرته على توفير احتياج السيولة ومواجهة المخاطر المالية .

في حين نلاحظ زيادة تدريجية في **حقوق الملكية** لتصل الى اعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهي 380490 عام 2021 مما عزز من قدرة البنك على تحمل المخاطر نتيجة امتلاكه راس مال معتبر، كما ان **اجمالي الايرادات** شهدت هي الاخرى زيادة تدريجية ومتذبذبة وذلك راجع الى نمو انشطه البنك.

كما عرفت **مجموع الودائع** ارتفاع خلال فترة الدراسة حيث بلغت أكبر قيمة لها عام 2020 ب 2640958مما زاد من ثقة المتعاملين العملاء فيه ولقد انعكس ارتفاع اجمالي الودائع على **اجمالي القروض الممنوحة** من قبل البنك فقد شاهد ارتفاع من 2226378 عام 2018 الى غاية 2722290 عام 2021 اما بالنسبة الى **صافي خسائر**

القروض فقد شهدت ارتفاع من 45566عام 2018 الى 87266عام 2019 وذلك بسبب ضعف ادارة مخاطر القروض ليعود الى الانخفاض الى 64,000 عام 2021 بسبب تحسن ادارة مخاطر القروض في البنك والعمل على تقليل المخاطر المالية.

اما فيما يتعلق **بالأصول الحساسة تجاه الفوائد** فنلاحظ ارتفاع وزيادة تدريجية طوال فترة الدراسة حيث بلغت عام 2021 2755681 وهي أكبر قيمة لها مما يدل على قدرة البنك على ادارة اصوله والتزاماته وتحقيقه لهامش الربح.

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات المخاطر المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021

يتطرق هذا التحليل الى التطور الديناميكي لمؤشرات المخاطر المالية للبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال فحص هذه المؤشرات بغرض الفهم وتقديم رؤية حول درجة قدرة البنك على تحمل المخاطر المالية وفيما يلي هذه المؤشرات:

✓ **اولا: مؤشر CR**

من خلال العلاقة التالية:

مؤشر CR =مخصصات خسائر القروض /اجمالي القروض ×100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول: 3 تطور مؤشر مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018 – 2021

البيان	مؤشر CR				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
مخاطر الائتمان	2.05	3.41	2.24	2.37	2.52

المصدر: من إعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

من خلال تحليل الجدول الاعلى نلاحظ ارتفاع لمخاطر الائتمان من 2.05% عام 2018 الى 3.41% عام 2021 بسبب انخفاض مخصصات خسائر القروض مقارنة بإجمالي القروض مع انخفاض في صافي الربح البنك نتيجة زيادة تكلفة الدين على هذه المخاطر ثم نلاحظ انخفاض من 3.41% عام 2018 الى غاية 2.37% عام 2021 ويرجع هذا الانخفاض الى تحسن جودة محفظة القروض للبنك مما يدل على محاولة البنك السيطرة على مخاطر الائتمان وهذا يؤثر سلبا على مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

✓ **ثانيا: مؤشر LR**

من خلال العلاقة التالية:

مؤشرLR =النقدية/ اجمالي الاصول× 100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول 4: تطور مؤشر مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018– 2021

البيان	مؤشر LR				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
مخاطر السيولة	10.94	12.34	5.94	7.40	9.15

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

في عام 2018 نلاحظ ارتفاع في مخاطر السيولة من 10.49% الى 12.34% عام 2019 وهي اكبر نسبة وصل اليها خلال فترة الدراسة وذلك راجع الى الزيادة في الالتزامات قصيرة الاجل بالنسبة للنقدية المتوفرة داخل البنك ما اثر على سلبا على مؤشر العائد على الاصول ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا عامل 2020 2021 مما يدل على ان البنك سعى جاهدا لإيجاد حل الالتزامات قصيرة الاجل ومع بلوغ معدل مخاطر السيولة 9.15 مما يعكس استجابة البنك الوطني الجزائري لمتطلبات السيولة وقدرته على تغطية السحوبات الودائع من قبل الزبائن كما عمل على تحقيق التوازن بين السيولة والأصول .

✓ **ثالثا: مؤشر CAP.R**

من خلال العلاقة التالية:

مؤشر CAP.R= اجمالي حقوق الملكية /اجمالي الاصول×100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول :5تطور مؤشر مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018 –2021

البيان	مؤشر CAP.R				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
مخاطر رأس المال	9.35	8.57	9.32	8.49	8.92

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ في عام 2018كان مؤشر مخاطر راس المال بقيمه 9.35% الاعتماد البنك الوطني الجزائري على حقوق الملكية مقارنة بإجمالي اصوله في تمويله ما انعكس إيجابا على مؤشرين ROE و ROA بسبب قيام البنك بتوسيع نشاطه التمويلي مما زاد في درجة امان البنك واستقطابه للمودعين الجدد ثم تراجع خلال السنوات 2019 و 2020 على التوالي مما يدل على قدرة البنك في التحكم في معدل المخاطرة وقدرته على امتصاص الخسائر ليسجل اقل قيمة 8.49 عام 2021 ما ينعكس بالإجاب على مؤشر ROEمما يعني ان البنك له القدرة على مواجهة مخاطر راس المال التي تشملها موجوداته.

✓ **رابعا: مؤشرLRR**

مؤشرLRR= الاصول الحساسة اتجاه معدل فائدة /اجمالي الاصول× 100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول 5: تطور نسبة مخاطر سعر الفائدة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018–2021

البيان	مؤشر LRR				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
مخاطر سعر الفائدة	0.72	0.73	0.72	0.61	0.7

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

يتضح من الجدول ان البنك له القدرة على التعامل مع تقلبات اسعار الفائدة خلال السنوات 2017, 2018 2019 و2020 كانت 0.72% 0.73% 0.72%على التوالي حيث نلاحظ تقلبات طفيفة ومتقاربة مما يشير

الى استمرارية البنك في التعامل مع التغيرات اسعار الفائدة وسجل البنك اقل قيمة 0.61% في سنة 2021 بسبب قيامه بتكييف هيكل اصوله لتقليل من تأثيرات سعر الفائدة وبمعدل قدره 0.71 %لجميع السنوات ويدل على تحسين استراتيجية البنك المعمول بها .

بإمكاننا ايضا تتبع اداة اداء تطور مؤشرات المخاطرة المالية بشكل واضح بشكل بياني التالي:

شكل رقم 4: تطور المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2018-2021

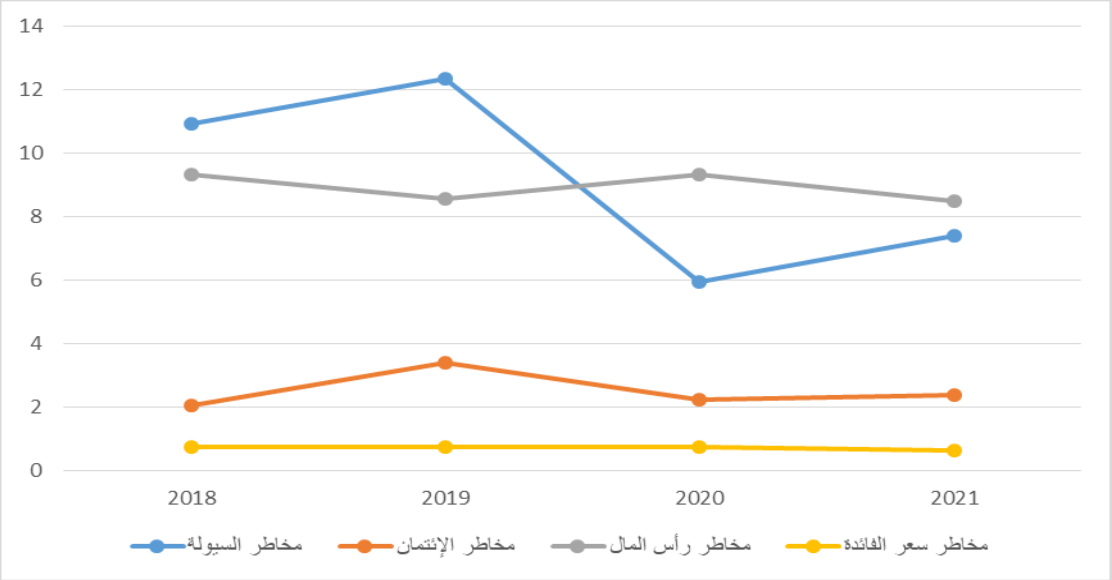

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج المؤشرات السابقة

يتضح من خلال الشكل تطورات مؤشر المالية للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2018-2021 حيث نلاحظ انخفاض في مؤشر مخاطر السيولة دل ذلك على قدرة البنك على تغطية مسحوبات الودائع من قبل الزبائن اما مؤشر مخاطر الائتمان ايضا عرفت انخفاضا خلال الفترة ويعود الى تحسن ادارة القروض ومنحها للعملاء بفعالية وبخصوص مؤشر مخاطر راس المال كان متذبذبا اما مؤشر مخاطر سعر الفائدة كان مستقرا طيلة الفطر دلالة على استقرار البنك في مواجهة التقلبات اسعار الفائدة كل هذه التطورات تعكس محاولات ادارة البنك الوطني الجزائري في تقليل اثر المخاطر المالية على ادائه المالي .

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021

يتطرق هذا التحليل الى تطور مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال تحديد وتدقيق في مقياس الاداء الرئيسي للبنك وفيما يلي هذه المؤشرات.

✓ **اولا: مؤشر ROE**

من خلال العلاقة التالية:

مؤشر ROE=النتيجة الصافية/اجمالي حقوق الملكية ×100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول 6: تطور العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021

البيان	مؤشر ROE				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
عائد على حقوق الملكية	12.43	6.37	7.19	12.27	9.56

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

من خلال تحليل جدول نلاحظ انخفاض في مؤشر عائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2018– 2021 من 12.43% الى 12.27 %على التوالي يعود هذا التراجع الى انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بأجمالي حقوق الملكية مع حدوث تقلبات خلال السنوات2019 , 2020 ليتم تسجيل اقل نسبة سنة 2019 بقيمة 6.37% نتيجة زيادة في مخاطر الائتمان والنقص في راس المال البنك مما سببا للبنك تحديات في توزيع الارباح على المساهمين وهذا ما عكسه هو معدل المؤشر 9.56%.

✓ **ثانيا: مؤشر ROA**

من خلال العلاقة التالية:

مؤشر ROA= النتيجة الصافية/اجمالي الاصول×100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول 7: تطور العائد على الاصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 20218-2021

البيان	مؤشر ROA				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
العائد على الأصول	1.16	0.55	0.67	1.04	0.85

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

انطلاقا من الجدول الاعلى يلاحظ تقلبات خلال فترة الدراسة حيث بلغت في سنة 2018 سجلت نسبة 1.16% لتبدا في الانخفاض في السنوات الثلاثة المتتالية بنسب 0.67% 0.55%راجع الى انخفاض النتيجة الصافية بالنسبة لإجمالي الاصول لتشهد تسجيل اقل نسبة 0.55% سنة 2019 مما دل على انخفاض الاداء المالي للبنك بسبب تراجع النتيجة الصافية الى اجمالي الاصول وتأثره بكل من مخاطر السيولة ومخاطر راس المال نتيجة زيادة البنك لمصروفاته ثم تعود النسبة الى الارتفاع من جديد خلال سنة 2021 1.04% اما المعدل فقد بلغ 0.85% وهي نسبة قليلة ترجح الى ان البنك الوطني الجزائري تعرض للتغيرات في ارادته غير انه ككل محاولاته من اجل تحسينها ومواجهتها وهذا ما شهدناه طوال فترة الدراسة.

✓ **ثالثا: مؤشر PM**

من خلال العلاقة التالية:

مؤشر PM=النتيجة الصافية/اجمالي الايرادات×100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول 8: تطور معدل هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021

البيان	مؤشر PM				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
هامش الربح	25.36	13.42	16.57	31.33	21.67

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

من ملاحظة الجدول اعلاه تظهر لنا ان هناك تقلبات في مؤشر هامش الربح حيث كانت في سنة2018 25.36% وفي عام 2019سجلت نسبة% 16.57 راجع الى ارتفاع تكاليف الاقتراض بسبب زيادة مخاطر الائتمان اما في 2021 كانت نسبة 31.33% وهي اعلى نسبة خلال فترة الدراسة تعكس تحقيق البنك لأداء جيد نتيجة قدرته الرقابية على النفقات وتم تسجيل خلال 2020 نسب16.67% وهذا ما يدل على الارتفاع في النتيجة الصافية مقارنة بمجموع الايرادات بالإضافة الى تحقيق البنك لمعدل 22.87% مما يعني ان البنك الوطني من اجل تحقيق ارباح معتبرة خلال القيام بنشاطاته.

✓ **رابعا: مؤشر AU**

من خلال العلاقة التالية:

مؤشرAU= اجمالي الإيرادات /اجمالي الأصول ×100

ومن خلال بيانات المتحصل عليها من البنك توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول 9: تطور منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021

البيان	مؤشر AU				
السنوات	2018	2019	2020	2021	المعدل
منفعة الأصول	4.58	4.07	4.04	3.33	4

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ من الجدول في الاعلى ان مؤشر منفعة الاصول يتراوح متوسط معدله حوالي 4% مما يدل على استفادة البنك من اصوله في تحقيق ارادته كما شهد هذا المؤشر تقلبات سنوية من 4.58 % الى 3.33%خلال السنوات الممتدة بين2018- 2021 ولتسجل اعلى نسبة في سنة 2018 ب 4.58% مما يعني ان اجمالي الايرادات جيد مقارنة بأجمالي الاصول وفي سنة 2021 انخفضت المنفعة بشكل ملحوظ لتكون هي اقل نسبة طيلة الفترة ب 3.33% نتيجة قيام البنك بتقليل لإرادته وزيادة الاصول وهذا راجع الى البنك باتباعه استراتيجية خاصة من اجل تحسين ادائه.

ويمكن ايضا ملاحظة تطور مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 5: تطورات مؤشرات الربحية للبنك في الفترة 2018-2021

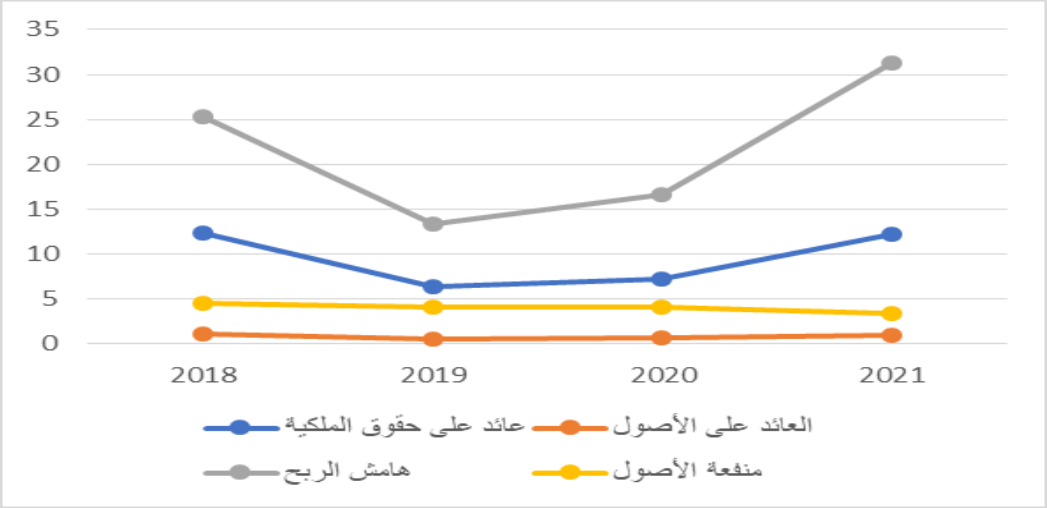

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج المؤشرات السابقة

من خلال الشكل رقم 5 يتضح لنا تطورات مؤشرات الربحية حيث عرفت مؤشر العائد على حقوق الملكية تقلبات كثيرة ووقعت للبنك نتيجة التحديات في تحقيقه ارباحه اما فيما يخص مؤشر العائد على الاصول فكان في مستويات مختلفة مرجحة بانخفاضات في نتائجه المحققة وزيادة في تكاليفه يليه مؤشر هامش الربح للبنك الذي عرف تذبذبات طيلة الفترة بسبب تعرض البنك لتحديات مختلفة لتحقيق ايرادات والزيادة في ربحيته اما مؤشر منفعة الاصول فكان مستقرا تقريبا دلالة على ان البنك عمل على الموازنة بين ارادته واصوله كل هذه التغيرات تعكس المخاطر التي تعرض لها البنك الوطني الجزائري ومحاولتهم مواجهتها خلال الفترة 2018 2021 .

يمكن ان نقول في ضوء ما سبق ان هناك علاقة تكاملية بين ادارة المخاطر المالية والربحية في البنك الوطني الجزائري مما أسهم في تحسين مستويات ادائه الكلي في الفترة 2018-2021.

خلاصة الفصل الثالث:

من اجل تسليط الضوء على اهم المخاطر المالية التي يواجهها اي البنك الوطني الجزائري وانعكاسها على الربحية المحققة ،سواء من منحه القروض او اي استثمارات اخرى مهما تنوعت اغراضها ،قمنا باختبار البنك الوطني الجزائري BNA للوصول الى نتائج واضحة من خلال استخدام المؤشرات الخاصة بإدارة المخاطر المالية والربحية في البنوك التجارية ،وذلك عن طريق المنهج التحليلي لكل من مخاطر الائتمان ،مخاطر السيولة ،مخاطر اسعار الفائدة ،مخاطر راس المال وعلاقتهم بمؤشرات الربحية ووصولنا الى نتيجة مفادها انه هنالك تأثير معنوي لإدارة المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية.

خاتمة

الخاتمة

تعد إدارة المخاطر المالية عنصرا أساسيا في نجاح البنوك التجارية خاصة في ظل البيئة الحالية، ومن خلال تطبيق ممارسات فعالة لإدارة المخاطر، يمكن للبنوك التجارية تحسين ربحيتها وتعزيزها، والمساهمة في دعم القطاع المالي.
لذلك حاز موضوع إدارة المخاطر المالية على اهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين في المجال البنكي ،وذلك نظرا لما تسببه هذه المخاطر من أضرار للبنوك التجارية والتي تؤثر على بقاءها واستمرارها علاوة على تأثيرها في الاقتصاد الوطني ككل .لذلك قمنا بهذه الدراسة التي حاولنا من خلالها حاولنا معالجة موضوع إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية لتحسين الربحية ،حيث تطرقنا في الفصل النظري إلى الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية وأنشطتها ،ومختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها هذه البنوك التجارية ،بالإضافة إلى التطرق إلى إدارة المخاطر المالية ومختلف الأدوات المعتمدة في ذلك.واهم مؤشرات قياس هذه المخاطر و علاقة المخاطر المالية بربحية البنك التجاري وسبل تعزيز ربحية البنك عن طريق الادارة الجيدة لهذه المخاطر وفي الفصل التطبيقي ومن خلال اجراء دارسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري قمنا بتحليل اهم البيانات المالية للبنك بالاعتماد على مؤشرات الربحية و المخاطر المالية ومعرفة اثر العلاقة بين المؤشرين في تعزيز المركز المالي للبنك من خلال ربحيته .كما قمنا بدراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري من خلال تقييم ادارة المخاطر المالية للبنك وتعزيزها لربحية البنك .

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية تبين ما يلي:

- **صحة الفرضية الاولى:** إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية هي عبارة عن تقنيات تساعد في التقليل من أثر المخاطر المالية. وتتمثل هذه التقنيات في أدوات كمية مثل نموذج القيمة المعرضة للخطر(VaR) ، وتحليل السيناريوهات، وتنويع الاستثمارات. والأدوات الرياضية الإحصائية كما تُستخدم هذه الأساليب بشكل واسع في البنوك لحماية الأصول وتقليل الخسائر الناتجة عن تقلبات السوق. وتؤكد المعايير الدولية، أهمية استخدام هذه التقنيات كجزء أساسي من أنظمة إدارة المخاطر وبالتالي، فإن الاعتماد على هذه الأدوات يثبت صحة الفرضية بأن إدارة المخاطر المالية هي تقنيات تقلل أثر المخاطر المالية.
- **صحة الفرضية الثانية:** تؤثر إدارة المخاطر المالية بشكل مباشر على ربحية البنوك التجارية من خلال التحكم في مخاطر الائتمان (ضبط جودة القروض وتقليل الديون المعدومة)، ومخاطر سعر الفائدة (إدارة هوامش الربح بين الودائع والقروض)، ومخاطر رأس المال (تحقيق كفاية رأس المال وتعظيم العائد)، ومخاطر الصرف الأجنبي (التحوط من تقلبات العملات). تساعد هذه الإدارة في تحقيق أرباح مستدامة من خلال تقليل الخسائر غير المتوقعة، وتحسين تخصيص الموارد، والاستفادة الآمنة من الفرص الاستثمارية، كما تعزز ثقة العملاء والمستثمرين، مما يدعم

النمو المالي للبنك. رغم التكاليف المرتبطة بتطبيق أنظمة إدارة المخاطر، إلا أن فوائدها في تعزيز الربحية والاستقرار المالي تجعلها استثماراً ضرورياً للبنوك التجارية.

✍ **صحة الفرضية الثالثة:** هناك أثر إيجابي لإدارة المخاطر المالية على الربحية في البنوك التجارية حيث توجد علاقة طردية بين كفاءة إدارة المخاطر المالية ومستوى الربحية في البنوك التجارية، أي أنه كلما كانت إدارة المخاطر أكثر فعالية، زادت قدرة البنك على تحقيق أرباح مستقرة ومستدامة، عبر استخدام أدوات تحليل المخاطر، يستطيع البنك اتخاذ قرارات استثمار وإقراض أكثر دقة، مما يزيد من فرص تحقيق عوائد مرتفعة بأقل قدر ممكن من المخاطر. إدارة المخاطر المالية ليست فقط وسيلة لحماية البنك من الخسائر، بل هي أيضًا أداة استراتيجية تؤثر إيجابيًا في تحسين الأداء المالي وتعزيز ربحية البنك التجاري على المدى الطويل.

نتائج الدراسة:

1. نتائج الدراسة النظرية

- ان ادارة المخاطر المالية هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.
- كما ان المخاطر امر ملازم للعمل البنكي ويستحيل تجنبه ولكن يمكن تقليل منه ووضع مخططات لمواجهته.
- هناك عدة خيارات لإدارة المخاطر البنكية الخيار الاول والمتمثل بتجنب المخاطر في حالة لم تكن لديه الامكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر ولكنها في الوقت نفسه سوف يخسر الارباح المتأتية من هذه العملية المصرفية اما الخيار الثاني وهو المعاكس الخيار الاول القبول المخاطر بهدف الحصول على العائد المتوفر إذا ما كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة اما الخيار الاخير المتاح امام المصرف فيتمثل في تحويل الخسارة الى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التامين او الكفالات الحكومية او الحصول على ضمانات.
- تعد كل من مخاطر السيولة مخاطر الائتمان مخاطر راس المال ومخاطر معدل الفائدة.
- يصنف العائد على الحقوق الملكية العائد على الاصول كمؤشرات لقياس الربح.

2. نتائج الدراسة التطبيقية

اما نتائج الجانب العملي فتظهر من ناحية قياس مؤشرات المخاطرة المالية حيث ان:

- البنك الوطني الجزائري شهد انخفاض في كل من مؤشر مخاطر السيولة ومخاطر مؤشر مخاطر الائتمان مع حدوث تذبذب في مؤشر مخاطر راس المال واستقرار في مؤشر مخاطر سعر الفائدة تعكس تحسن ادارة البنك الوطني الجزائري للمخاطر المالية خلال فترة الدراسة 2018-2021.
- اما فيما يخص قياس مؤشر الربحية اظهرت النتائج على انه عبارة عن تقلبات في مؤشر العائد على حقوق الملكية مع انخفاض في مؤشر العائد على الاصول خلال فترة الدراسة 2018-2021.

- مؤشر هامش الربح كان متذبذبا مع استقرار في مؤشر منفعة الاصول اللذين عكسا المخاطر التي تعرض لها ومحاولة البنك مواجهة هذه المخاطر مع استخلاص وجود علاقة تكاملية بينهما
- اداره المخاطر المالية تمكنت من تخفيض مستويات المخاطرة وهو ما اعطى صوره حول تحسن مستوى الربحية في البنك خلال الفترة 2018-2021.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
2. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
3. عدنان تاية النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

ثانيا: المذكرات الجامعية

أ.أطروحات دكتوراه

1. أحمد بن السيلت، **أثر المتغيرات الاقتصادية والنقدية على الاستقرار المالي**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2021/2020.
2. إيمان بن سراج، **دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذ القرار نحو المخاطر المالية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017.
3. بوسعيد محمد عبد الكريم، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2020/2019.
4. تناح رانية، **دراسة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام منهج السيادة العشوائية**، جامعة الجزائر 3، 2024/2023.
5. جواني صونيا، **أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2024/2023.
6. خليد بوداود، **استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة–** ، جامعة الجزائر 3، 2023/2022.
7. خليل غربي، **دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية**، جامعة فرحات عباس سطيف.
8. سارة أدبوب، **إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية**، جامعة الجزائر، 2020.
9. سعود عبد الوليد، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية**، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

10. شهبون لامية، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية**، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.
11. طبيب سارة، **دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي**، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.
12. عبد الله الخطيب، **أثر تطبيق الضوابط المصرفية على المخاطر النظامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2025/2024.
13. العروسي قرين زهرة، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016.
14. فرح بن سالم، **أثر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2022/2021.
15. وليد بوترعة، **تأثير أبعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2025/2024.

ب. مذكرات ماجستير

1. آسيا باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.
2. محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة – حالة البنوك الجزائرية**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2011/2010.
3. محمد الطيب موسى القذافي، **محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية**، جامعة بنغازي، 2020.

ج. مذكرات ماستر

1. حفايظية آية بن شيحة هديل، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023/2022.

ثالثا: مجلات علمية

1. إلياس أسعد حوراني، **أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية**، الجمهورية العربية السورية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، 2021/2020.
2. إيمان قادري خليل عبد القادر، **إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي**، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 4، جامعة يحي فارس، المدية، 2021.

3. بن العمودي حنان، الساسي بن ناصر، عصام بوزيد، **تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة المقريزي، المجلد 07، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023.

4. بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي، **دراسة تحليلية لمقاربة القيمة المعرضة للخطر**، مجلة الواحات، المجلد 9، العدد 1، جامعة سوق أهراس، 2016.

5. بوعزيز أزهر وآخرون، **أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية**، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة أدرار، 2022.

6. حسينة محاش، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على حقوق الملكية**، مجلة وحدة تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، الطبعة 5، العدد 1، 2021.

7. دحدوح نجيب دبي علي، **أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، جامعة المسيلة، 2021.

8. رحيمة شخوم، عبد القادر حفاي، **أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، جامعة الأغواط، 2021.

9. رميسة كلاش إلهام نايلة، **مخاطر السيولة وأثرها على الربحية في البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، جامعة أم البواقي، 2021.

10. سعيدي خديجة، **الحوكمة في البنوك وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إدارة المخاطر**، مجلة المدبر، المجلد 2، العدد 02، جامعة تلمسان، 2015.

11. سنوساوي صالح، **نماذج تسعير الأصول الرأسمالية**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة – الجزائر، 2023/2022.

12. علام عثمان، حملة عز الدين، **استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الوادي، 2016.

13. غيدي آمال عامر بشير، **دراسة تقييمية لطبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك التجارية – البنك الوطني الجزائري نموذجا–** ، مجلة الإدارة والتنمية، المجلد 13، العدد 01، جامعة البليدة 2، 2024.

14. قاضي عبد الرزاق وآخرون، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة التقولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، مارس 2022.

15. كلاش مريم بهلول نور الدين، **دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال–** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، جامعة سوق أهراس، 2021.

16. محمد عبد العليم، **تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، العدد 12، جويلية 2014.

17. نعمان محصول سراح موسو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية–** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، 2019.

رابعا: مطبوعات ومحاضرات جامعية

1. باهي نوال إيمان فريد، **تقدير القيمة المعرضة للخطر المعدلة بالسيولة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، 2022.
2. بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الشلف، 2010/2009.
3. بلقة إبراهيم، **محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية**، جامعة الشلف، 2021/2020.
4. بن عيني رحيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، محاضرة، جامعة باجي مختار، 2022/2021.
5. خويمجة فتيحة، **إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2021/2020.
6. داودي حمزة، **إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2023.
7. سحنون خالد، **مدخل إلى إدارة البنوك**، مطبوعة موجهة لطلبة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2023/2022.
8. سدرة أنيسة، **تسيير المخاطر المالية**: دروس وتمارين، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.
9. عيشوش خيرة، **تسيير المخاطر المالية**، مطبوعة مقياس، جامعة الطاهري محمد بشار، 2021/2020.
10. غنام نعيمة، **إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة ليسانس، جامعة أم البواقي، 2019/2018.
11. قوتال ابتسام، **دروس في مقياس تسيير المخاطر المالية**، جامعة الجزائر 3، 2023/2022.
12. محجوب خيرة، **إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020/2019.

خامسا: مواقع الكترونية

1. رفيدة قمر الدولة محمد إبراهيم، **المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية**، رابط، بتاريخ 2025/05/01.

الملاحق

الملاحق:

ETAT FINANCIER 2018

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc-18	déc-17
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	337 316 817	298 863 421
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	270	250
Actifs financiers disponibles à la vente	379 543 232	265 053 415
Prêts et créances sur les institutions financières	407 271 144	277 338 267
Prêts et créances sur la clientèle	1 806 662 078	1 622 181 004
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Impôts courants - Actif	10 145 906	11 176 286
Impôts différés - Actif	691 309	611 969
Autres actifs	28 926 710	38 681 034
Comptes de régularisation	51 160 554	75 010 175
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 761 261	23 741 477
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 680 606	21 791 299
Immobilisations incorporelles nettes	95 644	140 856
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	3 082 299 350	2 828 633 272

PASSIF	Déc-18	Déc-17
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	243 452 166	158 992 098
Dettes envers la clientèle	1 982 925 888	1 834 455 739
Dettes représentées par un titre	18 685 076	16 428 533
Impôts courants - Passif	14 282 865	11 273 229
Impôts différés - Passif	537 377	536 812
Autres passifs	117 077 585	110 962 924
Comptes de régularisation	70 894 144	104 668 088
Provisions pour risques et charges	30 088 761	30 045 156
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	108 112 786	102 041 054
Dettes subordonnées	208 002 425	194 000 000
Capital	150 000 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	90 573 966	178 987 219
Ecart d'évaluation	-7 991 301	-5 169 755
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	35 832 184	29 986 747
TOTAL DU PASSIF	**3 082 299 350**	**2 828 633 272**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-18	Déc-17
ENGAGEMENTS DONNES	**979 354 019**	**909 150 776**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 266 640	8 383 244
Engagements de financement en faveur de la clientèle	540 106 873	453 177 269
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	170 956 732	181 193 033
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	259 023 774	266 397 230
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	871 072 533	909 258 521
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	305 777 260	343 962 949
Autres engagements reçus	**565 295 273**	**565 295 572**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	déc-18	déc-17
+ Intérêts et produits assimilés	138 968 599	115 094 180
- Intérêts et charges assimilées	-46 126 936	-39 130 790
+ Commissions (produits)	2 111 057	2 107 888
- Commissions (charges)	-56 129	-42 708

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	50	14
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	571 993	16 994
+ Produits des autres activités	236 307	236 245
- Charges des autres activités		0
PRODUIT NET BANCAIRE	**95 704 941**	**78 281 823**
- Charges générales d'exploitation	-20 548 066	-21 334 309
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 556 861	-1 550 437
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**73 600 014**	**55 397 077**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 566 838	-45 735 249
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	22 003 097	31 702 679
RESULTAT D'EXPLOITATION	**50 036 273**	**41 364 507**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**50 036 273**	**41 364 507**
-Impôts sur les résultats et assimilés	-14 204 089	-11 377 760
RESULTAT NET	**35 832 184**	**29 986 747**

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	Déc. 2019	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2020	2019
ENGAGEMENTS DONNES	**899 978 068**	**1 050 975 856**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 626 660	8 103 474
Engagements de financement en faveur de la clientèle	531 579 642	668 134 124
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	97 217 670	105 886 843
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	261 554 097	268 851 415
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**885 287 321**	**852 575 372**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	319 991 748	287 279 799
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**87 782 431**	**94 076 648**
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**66 048 996**	**70 791 147**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 147 801**	**28 369 379**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 147 801**	**28 369 379**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	**23 047 665**	**19 064 194**

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	246	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	**1 510 752 060**	**14 043 820**
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	**66 935 395**	**47 818 018**
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

PASSIF	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	2 022 287 511	1 901 513 860
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	**132 959 651**	**109 956 773**
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	**150 000 000**	**150 000 000**
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2021	2020
ENGAGEMENTS DONNES	**652 357 532**	**899 978 068**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 537 115	9 626 660
Engagements de financement en faveur de la clientèle	311 592 293	531 579 642
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	81 453 196	97 217 670
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	249 774 927	261 554 097
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**876 604 584**	**885 287 321**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	311 309 012	319 991 748
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	-55 882 188	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	-56 268	- 26 690

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	94 617 409	**87 782 431**
- Charges générales d'exploitation	-22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 543 960	- 1 530 775
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	70 294 660	**66 048 996**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
RESULTAT D'EXPLOITATION	**57 944 651**	**28 147 801**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**57 944 651**	**28 147 801**
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 254 172	- 5 100 136
RESULTAT NET	**46 690 479**	**23 047 665**